صحار الدولي

نشرة إصدار حق الأفضلية

تاريخ بداية الاكتتاب: ٢١ يوليو ٢٠٢٦م

تاريخ إغلاق الاكتتاب: ٢٦ يوليو ٢٠٢٦م

بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع

ص.ب ٤٤، ر. ب ١١٤، حي الميناء، سلطنة عمان

هاتف رقم ٢٤٧٣٠٠٠٠ ٩٦٨+ فاكس ٢٤٧٣٠٠١٠ ٩٦٨+

www.sib.om

نشرة إصدار حق الأفضلية

إصدار عدد ١,٠٥٨,٧٥٩,٤٠٣ سهم بسعر ١٤١ بيسة للسهم

(يشمل مصاريف الإصدار البالغة ٢ بيسة لكل سهم)

فترة تداول الحقوق

تاريخ بدء التداول: ٢١ يوليو ٢٠٢٦م

تاريخ إغلاق التداول: ٢٢ يوليو ٢٠٢٦م

فترة الاكتتاب

تاريخ بداية الاكتتاب: ٢١ يوليو ٢٠٢٦م

تاريخ إغلاق الاكتتاب: ٢٦ يوليو ٢٠٢٦م

مدير الإصدار

بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع

ص ب ٤٤ رمز بريدي ١٤٤ حي الميناء، سلطنة عمان

هاتف: ٢٤٧٣٠٠٠٠ ٩٦٨+ / فاكس: ٢٤٧٣٠٠١٠ ٩٦٨+

البريد الإلكتروني: **advisory@sib.om**

المستشار المالي

بنك الاستثمار العماني

ص.ب ١٠، والرمز البريدي ١٣٣، الخوير الجنوبية، مسقط، سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: **info@oib.om**

بنك التحصيل

بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع

ص ب ٤٤ رمز بريدي ١٤٤ حي الميناء، سلطنة عمان

هاتف: ٢٤٧٣٠٠٠٠ ٩٦٨+ / فاكس: ٢٤٧٣٠٠١٠ ٩٦٨+

البريد الإلكتروني: **advisory@sib.om**

المستشار القانوني

مكتب المعمرية، والعبري وشركاؤهم للمحاماة والاستشارات القانونية

مبنى المكتب ١٩٩١، وحدة ٣٢١/ ٣٢٢، ص.ب ١٩٦٣، والرمز البريدي ١٣٠، بوشر – مسقط – سلطنة عمان

هاتف: ٢٤١١٢٤٧٤ ٩٦٨+

البريد الإلكتروني: **Info@maqlegal.com**

تم إعداد نشرة الإصدار هذه وفقا للمتطلبات المقررة من جانب هيئة الخدمات المالية في سلطنة عمان. تم اعتماد نشرة الإصدار هذه باللغة العربية من هيئة الخدمات المالية وفقا للقرار الإداري رقم FSAP – ٢٠٢٦/٧٧٢ بتاريخ ٢ يوليو ٢٠٢٦م. وفي حالة وجود أي اختلاف بين النسخة العربية الرسمية والنسخة الانجليزية غير الرسمية فإن النسخة العربية الرسمية هي التي يعتد بها. ولا تتحمل هيئة الخدمات المالية أية مسؤولية عن دقة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة كما لا تتحمل أية مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة قد تنشأ نتيجة الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات أو أي جزء منها من جانب أي شخص.

تاريخ هذه النشرة: ٢ يوليو ٢٠٢٦م.

حضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم

"شهدت الأعوام الماضية انطلاقة رؤية عُمان ٢٠٤٠، رؤية العُمانيين جميعًا وطريقهم الواضح نحو المستقبل، ولقد حققنا - بحمد الله وتوفيقه - أهداف هذه المرحلة من عمر النهضة المتجددة، حيث شهدنا - بفضله تعالى - التحسن المستمر في العديد من المؤشرات الوطنية والدولية، والذي ما كان ليتحقق لولا تكاتف الجميع ومساندة أبناء هذا الوطن جميعًا لجهود الحكومة ومساعيها."

الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم
١١ يناير ٢٠٢٥

بيان هام إلى المستثمرين

يرجى قراءة مضمون هذا البيان من قبل جميع المستثمرين

إن الهدف الأساسي من إعداد نشرة الإصدار هذه هو إطلاع المكتتبين على كافة المعلومات التي قد تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب بالاستثمار من عدمه في أسهم بنك صحار الدولي ش.م.ع (**"البنك"**) المطروحة للاكتتاب عن طريق حق الأفضلية من خلال هذه النشرة (**"الأسهم المطروحة"**).

هذا وتشتمل هذه النشرة على كل البيانات والمعلومات الهامة ولا تتضمن أية معلومات مضللة، كما لم تحذف منها اية معلومات أساسية قد تؤثر سلبا أو إيجابا على قرارات المكتتبين المتعلقة باستثمارهم في الأسهم المطروحة من عدمه.

يتحمل أعضاء مجلس إدارة البنك مجتمعين ومنفردين المسئولية الكاملة عن صحة وكفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة كما يؤكد أعضاء مجلس الإدارة حسب علمهم واعتقادهم بأنه قد تم أخذ العناية الواجبة عند إعداد هذه النشرة لضمان عدم حذف أي معلومات أخرى قد يؤدي حذفها إلى جعل المعلومات المذكورة بهذه النشرة مضللة.

هذا ويتعين على جميع المستثمرين قراءة نشرة الإصدار هذه ودراستها بعناية ودقة والتمعن فيما إذا كان من المناسب أن يستثمروا في الأسهم المطروحة آخذين بعين الاعتبار كل الحقائق المبينة في سياقها الصحيح، كما يتعين على جميع المستثمرين عدم اعتبار هذه النشرة بمثابة توصية من البنك أو أعضاء مجلس إدارته أو مدير الإصدار أو المستشار القانوني لشراء الأسهم المطروحة بموجبها، حيث يتحمل كل مستثمر / مكتتب مسئولية الحصول على ما يحتاج إليه من نصائح مهنية مستقلة عن الاستثمار في الأسهم المطروحة للاكتتاب وعن إجراء تقييمه المستقل للمعلومات والافتراضات التي تحويها هذه النشرة باستخدام التحليل والتوقعات التي يراها ضرورية في اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في الأسهم المطروحة للاكتتاب من عدمه.

يُنصح كل مستثمر محتمل بالاستعانة بمستشاره الضريبي ومستشاره القانوني ومستشاره المالي الخاص به للحصول على المشورة بشأن المسائل الضريبية والقانونية والمالية وغيرها من المسائل ذات الصلة المتعلقة بأسهم الطرح.

الجدير بالذكر أنه لم يتم تفويض أي شخص للإدلاء بأية معلومات أو تقديم أية إفادة عن البنك ولا عن الأسهم المطروحة للاكتتاب من غير الرئيس التنفيذي للبنك، ولم يتم تفويض أي شخص آخر للإدلاء بأي إفادة أو تقديم معلومات غير مضمنة أو تتوافق مع هذه النشرة. وفي حالة قيام أي شخص بالإدلاء بأية معلومات أو تقديم تلك الإفادات فيجب عدم الاستناد إليه على أنه مفوض من البنك أو من قبل مدراء الإصدار أو المستشار القانوني.

نقاط مهمة

تحتوي هذه النشرة على المعلومات ذات الصلة والتي تعتبر هامة ولا تحتوي على معلومات مضللة كما لا تستبعد أية معلومات جوهرية قد يؤدي حذفها إلى التأثير ماديا على أي قرار للمستثمر بخصوص الاكتتاب في الأسهم المطروحة من خلال هذه النشرة.

وتحمل جميع الاستثمارات في السوق مخاطر بما فيها مخاطر السوق بدرجات متفاوتة فيمكن لقيمة الأوراق المالية أن ترتفع أو تنخفض على حسب ظروف السوق.

نقاط أخرى جديرة بالاهتمام

الإشارة إلى الوثائق

قد لا تقدم ملخصات المستندات أو المقتطفات أو الأحكام الواردة في نشرة الإصدار هذه ملخصا كاملا لها، وقد لا تكون البيانات الواردة في نشرة الإصدار هذه والمتعلقة بهذه المستندات أو المقتطفات أو الأحكام نسخا دقيقة لتلك المستندات أو المقتطفات أو الأحكام أو الأجزاء. ولا ينبغي الاعتماد عليها على أنها ملخصات / بيانات شاملة فيما يتعلق بهذه المستندات أو المقتطفات أو الأحكام.

نطاق المعلومات

تهدف المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه إلى تزويد مقدم الطلب المحتمل بالمعلومات الكافية المتعلقة بفرصة الاستثمار والمعلومات الأساسية حول قضية الحقوق المنصوص عليها في هذه الوثيقة. ومع ذلك، لا تحتوي نشرة الإصدار هذه بالضرورة على جميع المعلومات التي قد يعتبرها مقدم الطلب المحتمل جوهرية. لا ينبغي تفسير محتوى نشرة الإصدار هذه على أنه استشارة قانونية أو تجارية أو ضريبية. يجب على كل مقدم طلب محتمل استشارة محاميه أو مستشاره المالي أو مستشاره الضريبي للحصول على مشورة قانونية أو مالية أو ضريبية فيما يتعلق بأي شراء أو اكتتاب مقترح لأسهم الطرح.

المراجعة والعناية الواجبة من قبل المستثمر

قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاكتتاب في الأسهم المطروحة من عدمه، ينبغي على مقدم الطلب قراءة هذه النشرة بالكامل، وعند اتخاذه لأي قرار استثماري، يجب على مقدم الطلب الاعتماد على تحليله الشخصي لشروط هذه النشرة والمخاطر التي تتعلق بالاستثمار فيها.

القيود المفروضة على توزيع هذه النشرة

يعد توزيع هذه النشرة مقيداً بموجب القانون في اختصاصات قانونية أو ربما يكون خاضعا لموافقات مسبقة من السلطات التنظيمية. كما لا تعتبر هذه النشرة عرضا للبيع أو دعوة من قبل البنك للاكتتاب في أي من الأسهم المطروحة في أي اختصاص قضائي خارج نطاق سلطنة عمان هذا كما لا يجوز توزيع هذه النشرة في أي منطقة قد يكون فيها مثل هذا التوزيع تجاوزاً للقانون، وبناء عليه، فإن البنك و مدراء الإصدار يطالبون بضرورة معرفة جميع القيود الواردة فيها وبضرورة التقيد بها ومراعاتها. لا يتحمل أي من البنك و مدراء الإصدار أو أي من أعضاء مجالس الإدارة أو المدراء أو المحاسبون أو المستشارون أو المحامون أو الموظفون بهم أي مسؤولية قانونية عن أي انتهاك لأي من هذه القيود المفروضة على بيع أو إجراء عرض للبيع أو التماس للاكتتاب في الأسهم المطروحة من قبل أي شخص سواء كان أو لم يكن من مقدمي الطلبات المحتملين في أي اختصاص قضائي خارج سلطنة عمان حيث يعتبر فيه مثل هذا البيع، عرض البيع أو التماس الاكتتاب غير قانوني.

القيود المفروضة على استخدام محتويات هذه النشرة

لا يجوز نشر أو إصدار نسخة طبق الأصل أو نسخ أو الإفصاح جزئيا أو كليا عن أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة أو استخدامها لأي غرض لا يتعلق بعملية طرح الأسهم دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك أو مدراء الإصدار.

نشر النتائج المالية الأولية

حتى تاريخ هذه النشرة، لم يقم البنك بنشر بياناته المالية الأولية غير المدققة عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م. ومن المتوقع أن يقوم البنك بالإعلان عن نتائجه المالية الأولية غير المدققة عن نفس الفترة قبل بدء فترة تداول

الحقوق وفترة الاكتتاب، على أن يتم الإفصاح عن ونشر هذه المعلومات عبر المواقع الإلكترونية للبنك وبورصة مسقط. وسيتم لاحقاً نشر البيانات المالية الأولية غير المدققة عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م، وذلك وفقاً للقوانين والمتطلبات الرقابية المعمول بها.

إخلاء المسؤولية عن الضمانات الضمنية

باستثناء ما هو مطلوب بموجب القانون العماني واللوائح المعمول بها، لا يقدم البنك أو مدراء الإصدار أو أي من أعضاء مجالس الإدارة أو المدراء أو المحاسبون أو المستشارون أو المحامون أو الموظفون بهم أو أي شخص آخر أي ضمانات صريحة أو ضمنية فيما يتعلق بمدى كفاية محتويات وفحوى هذه النشرة أو التوقعات المختلفة الواردة فيها أو في أي من الوثائق والمستندات والمعلومات التي تتوفر في أي وقت من الأوقات والتي تكون متعلقة بالأسهم المطروحة أو بقاء أي من هذه الوثائق على حالها دون تغيير بعد انتهاء الطرح.

البيانات المستقبلية

يُمكن تصنيف هذه البيانات بوجه عام على أنها بيانات استشرافية، وتنطوي على مخاطر معلومة وغير معلومة، وأوجه عدم اليقين، وعوامل مهمة أخرى قد تؤدي إلى اختلاف الأفعال أو الأحداث أو الظروف المستقبلية عما تنبأت به النشرة أو طُرح من خلالها. ويتمثل الغرض من استخدام أي من الكلمات، مثل: «يستهدف»، «يتوقع»، «يواصل»، «يُقدّر»، «يُرتّب»، «ينوي»، «يأمل»، «قد»، «سوف»، «يُخطط»، «يقترح»، «في حال»، «يعتقد» «سوف يستمر» «سوف يتابع» أو أي مصطلحات أو تعبيرات ذات معاني مماثلة، في الإشارة إلى البيانات المستقبلية. وبالمثل، فإن البيانات التي تصف استراتيجيات البنك أو أهدافه أو خططه أو غاياته تُعد أيضًا بيانات مستقبلية أو استشرافية. ولا تُصنف هذه البيانات المستقبلية على أنها وقائع أو حقائق تاريخية، وإنما تعكس التوقعات الحالية بشأن النتائج أو الأحداث المستقبلية، وهي تستند إلى تقديرات وعوامل وافتراضات متعددة، ولا يمكن تقديم أي ضمان بأن هذه التوقعات ستثبت صحتها في المستقبل. علاوة على ذلك، تنطوي البيانات المستقبلية على مخاطر وافتراضات وأوجه عدم يقين قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية (بما في ذلك، من بين جملة أمور أخرى، عمليات البنك، أو حالته المالية، أو التدفقات النقدية، أو السيولة، أو المشاريع المالية، أو النمو) بشكل جوهري عن تلك المتوخاة في البيانات المستقبلية ذات الصلة. تُعبّر تلك البيانات المستقبلية عن التوقعات كما في تاريخ إصدارها فقط، ولا ينبغي الاعتماد عليها بوصفها تعكس توقعات البنك في أي تاريخ لاحق.

يود البنك تنبيه المستثمرين إلى عدد من العوامل المهمة التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري عن توقعات البنك، وتشمل –على سبيل المثال لا الحصر– ما يلي:

- عدم القدرة على تقدير الأداء المستقبلي.
- عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بخدمات الدين.
- عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات الدفع.
- المخاطر المالية المعنية و/أو المخاطر التشغيلية والصيانة.
- الحصول على تأمين مناسب لتغطية كافة الخسائر المحتملة.
- تغير السياسات النقدية و/أو معدلات الفوائد في سلطنة عمان، والتضخم المحلي و/أو العالمي، وأسعار الفائدة المحلية و/أو العالمية.
- التذبذب في أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار الأسهم أو المعدلات أو الأسعار الأخرى.
- أداء الأسواق المالية والاقتصاد في السلطنة.
- الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والتجارية في سلطنة عمان والتي قد تؤثر على الأنشطة التجارية للبنك.
- التغيرات في القوانين و / أو اللوائح و / أو الشروط والأوضاع التي قد تؤثر على عملاء و/أو موردين البنك أو على القطاع المصرفي في سلطنة عمان.

- ازدياد المنافسة في القطاع البنكي في سلطنة عمان والتغيرات في الأوضاع الاقتصادية و/أو المالية لعملاء البنك الأهلي، أو موردية والقطاع المصرفي.
- مستوى الطلب على منتجات وخدمات البنك
- العوامل الأخرى المذكورة لاحقا في الفصل التاسع من هذه النشرة

بحكم طبيعتها، فإن إفصاحات معينة عن مخاطر السوق هي مجرد تقديرات ويمكن أن تختلف جوهريا عما يحدث بالفعل في المستقبل، نتيجة لذلك، قد تختلف المكاسب أو الخسائر المستقبلية الفعلية بشكل جوهري عن تلك التي تم تقديرها.

لا يستطيع البنك أن يقدم أي ضمانات بأن المعلومات المستقبلية سوف تصبح واقعا ملموسا. وليس للبنك أو مدراء الإصدار أو أي من منتسبيهم أية نية أو التزام لتحديث أو مراجعة أي من المعلومات المستقبلية، سواء كان ذلك ناتجاً عن معلومات جديدة أو نشوء أحداث مستقبلية أو خلاف ذلك ما لم تقتض ذلك القوانين المطبقة.

لا تشتمل عوامل المخاطرة الموضحة أعلاه على جميع العوامل المهمة التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري عن تلك المعروضة في البيانات المستقبلية في نشرة الإصدار هذه للحصول على أمثلة لعوامل المخاطرة الأخرى، راجع الفصل ٩ «عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها»، في نشرة الإصدار هذه. سيلتزم البنك بقواعد ولوائح الإفصاح الصادرة عن هيئة الخدمات المالية، والتي تتضمن الإفصاح في الوقت المناسب عن نتائج عمليات البنك، ينصح البنك المستثمرين بتتبع المعلومات أو الإعلانات الصادرة عن هيئة الخدمات المالية من خلال موقع بورصة مسقط على الرابط التالي: www.msx.gov.om

البيانات المالية

إن البيانات المالية الواردة في نشرة الإصدار هذه مستمدة من البيانات المالية المدققة للبنك أو من بياناته المالية الأولية غير المدققة، وفي كلتا الحالتين تم إعدادها وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ما لم يرد في النشرة ما هو مخالفًا لذلك. وتتوفر نسخ من البيانات المالية للبنك على موقع بورصة مسقط أو على الموقع الإلكتروني للبنك. وتبدأ السنة المالية للبنك في ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر. وفي هذه النشرة، فإن أي فرق في أي جدول بين الإجمالي ومجموع المبالغ ذات الصلة المدرجة يرجع إلى التقريب.

عملة العرض

في نشرة الإصدار هذه، يُشير المصطلحين **"ر.ع"** أو **"ريال عُماني"** إلى الريال العُماني باعتباره العملة الرسمية لسلطنة عُمان.

بيانات القطاع والسوق

ما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن بيانات القطاع والسوق المستخدمة في نشرة الإصدار هذه قد تم الحصول عليها من منشورات و/أو مواقع إلكترونية لجهات خارجية. وعلى الرغم من الاعتقاد بأن بيانات القطاع المستخدمة في نشرة الإصدار هذه موثوقة، إلا أنه لم يتم التحقق منها بشكل مستقل؛ ولذلك لا يمكن ضمان دقتها أو استيفائها، ولا يمكن التأكد من موثوقيتها. وبالمثل، فإن التقارير الداخلية للبنك، رغم الاعتقاد بموثوقيتها، لم يتم التحقق منها من قبل أي جهات مستقلة. وتعتمد درجة أهمية بيانات السوق والقطاع المستخدمة في نشرة الإصدار هذه على مدى إلمام القارئ بالمنهجيات المستخدمة في تجميع تلك البيانات وفهمه لها.

الفهرس

الفصل الأول التعريفات والاختصارات	**11**
الفصل الثاني ملخص الإصدار	**14**
الفصل الثالث استخدام عوائد الإصدار ومصاريف الإصدار	**17**
الفصل الرابع أغراض المصدر والموافقات التي حصل عليها	**18**
الفصل الخامس نظرة عامة على الاقتصاد العُماني والقطاع المصرفي	**21**
الفصل السادس نبذة عامة على الأعمال	**29**
الفصل السابع المراجعة المالية	**39**
الفصل الثامن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة	**41**
الفصل التاسع عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها	**42**
الفصل العاشر حوكمة الشركة	**59**
الفصل الحادي عشر سياسة توزيع الأرباح	**74**
الفصل الثاني عشر مبررات السعر	**75**
الفصل الثالث عشر حقوق ومسؤوليات المساهمين	**76**
الفصل الرابع عشر شروط الاكتتاب وإجراءاته	**78**

الفصل الأول: التعريفات والاختصارات

لجنة التدقيق	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.
أسهم إضافية	الأسهم التي يطلبها المساهم، إلى جانب استحقاقاته في أسهم حق الأفضلية.
الجمعية العامة السنوية	الجمعية العامة السنوية للبنك.
التخصيص	تخصيص أسهم الطرح للمستثمرين المؤهلين، بعد موافقة هيئة الخدمات المالية.
تاريخ التخصيص	تاريخ موافقة هيئة الخدمات المالية على تخصيص الأسهم المطروحة للاكتتاب إلى مُقدمي الطلبات المؤهلين.
مُقدم الطلب/ المستثمر	المساهم المؤهل (وهو أي شخص مسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع كمساهم في تاريخ اكتساب الحق)، أو أي شخص قام بشراء أسهم حق الأفضلية من خلال بورصة مسقط، وتقدَّم باستمارة الطلب المكتمل إلى بنك التحصيل بحلول تاريخ إغلاق الإصدار أو قبله.
استمارة الطلب	استمارة الطلب الذي يتعين على المستثمر الراغب في الاكتتاب تعبئته للاكتتاب في الأسهم المطروحة.
النظام الأساسي	النظام الأساسي للبنك على النحو المسجل لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وهيئة الخدمات المالية، وما يطرأ عليه من تعديلات من وقت لآخر.
بيسة	ألف جزء من الريال العُماني (١٠٠٠ بيسة = ١ ريال عُماني).
سجل مساهمي البنك	سجل المساهمين المودع لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع.
القانون المصرفي	القانون المصرفي العُماني الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٥/٢، وتعديلاته من وقت لآخر.
مجلس الإدارة	مجلس إدارة البنك المُنتخب وفقًا للنظام الأساسي، وقانون الشركات التجارية، ولوائح الشركات المساهمة العامة، والأنظمة المعمول بها والصادرة عن هيئة الخدمات المالية والبنك المركزي العُماني.
لجنة المخاطر والالتزام	اللجنة المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.
يوم العمل	أي يوم تُمارس فيه البنوك وبورصة مسقط أعمالها التجارية بشكل معتاد في سلطنة عُمان، بخلاف أيام الجمعة والسبت والعطلات الرسمية بسلطنة عمان.
لجنة اعتماد الائتمان	لجنة اعتماد الائتمان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.
البنك المركزي	البنك المركزي العُماني.
قانون الشركات التجارية	قانون الشركات التجارية العُماني الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ وتعديلاته.
وثيقة تأمين الدفاع المدني	وثيقة التأمين الصادرة في المملكة العربية السعودية عن شركة سلامة للتأمين التعاوني، الصادرة لغرض الالتزام بمتطلبات سلطة الدفاع المدني في المملكة العربية السعودية.
ميثاق الحوكمة	ميثاق تنظيم وإدارة حوكمة الشركات المساهمة العامة الصادر من هيئة الخدمات المالية بموجب التعميم رقم خ/ ٤/ ٢٠١٥.
عضو/أعضاء مجلس الإدارة	عضو/أعضاء مجلس الإدارة البنك.
المساهم المؤهل	الشخص المسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع كمساهم كما في تاريخ اكتساب الحق.
لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الترشيحات والمكافآت التنفيذية المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

السنة المالية	تبدأ السنة المالية للبنك اعتبارًا من ١ يناير، وتنتهي في ٣١ ديسمبر أو في أي وقت آخر وفقًا للتعديلات من وقت لآخر.
هيئة الخدمات المالية	هيئة الخدمات المالية العُمانية.
الحكومة	حكومة سلطنة عُمان.
المعايير الدولية	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
الإصدار/أسهم حق الأفضلية	إصدار الأسهم المطروحة عن طريق حق الأفضلية وفق هذه النشرة.
المُصدر/ البنك/	بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع
القوانين العُمانية	القوانين والقواعد العُمانية الصادرة في هيئة مراسيم سلطانية، أو قرارات وزارية، أو اللوائح التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العُماني أو هيئة الخدمات المالية، وغيرها، وذلك حسبما يتم سنّها أو تعديلها أو إعادة إصدارها من وقت لآخر.
شركة مسقط للمقاصة والإيداع	شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م
وزارة الاستثمار السعودية	وزارة الاستثمار بالمملكة العربية السعودية
وزارة التجارة السعودية	وزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العُمانية.
بورصة مسقط	شركة بورصة مسقط ش.م.ع.م
القروض المتعثرة	هي القروض التي يمنحها البنك لعملائه، ويتأخر دفع الفائدة عليها وأصل المبلغ وغير ذلك من المبالغ لأكثر من ٩٠ يوما.
غرفة التجارة والصناعة	غرفة تجارة وصناعة عمان.
الأسهم المطروحة	الأسهم المطروحة للاكتتاب لزيادة رأس المال عن طريق حق الأفضلية.
عُمان	سلطنة عُمان.
الريال العُماني/ر.ع	العملة الرسمية لسلطنة عُمان.
النشرة	نشرة إصدار أسهم عن طريق حق الأفضلية حسب اعتمادها من قبل هيئة الخدمات المالية.
تاريخ اكتساب الحق	التاريخ الذي يصبح فيه المساهمون المسجلون في سجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م مؤهلين للاكتتاب في أسهم حقوق الأفضلية.
استحقاق حق الأفضلية	يحق لكل مساهم مؤهل للاكتتاب في الأسهم المطروحة بحق الأفضلية بالنسبة والتناسب على أساس نسبة مساهمته في البنك كما في تاريخ اكتساب الحق، ويتم تقريب كسور الأسهم الى أقل أقرب عدد صحيح. الاكتتاب في الأسهم المطروحة بحق الأفضلية مفتوح لمساهمي البنك كما في تاريخ اكتساب الحق بمعدل ١٦ سهم لكل ١٠٠ سهم يحمله المساهم في تاريخ اكتساب الحق، أي عدد ٤ من الأسهم المطروحة مقابل كل ٢٥ سهم يحمله المساهم في تاريخ اكتساب الحق، وبحيث يقرب العدد إلى أقرب رقم صحيح.
فترة تداول الحقوق	الفترة التي تبدأ من تاريخ افتتاح تداول الحقوق وتنتهي في تاريخ إغلاق تداول الحقوق .
غرفة الرياض	الغرفة التجارية بالرياض، بالمملكة العربية السعودية.
البنك المركزي السعودي	البنك المركزي السعودي بالمملكة العربية السعودية.

لائحة الشركات المساهمة العامة	قرار هيئة الخدمات المالية رقم ٢٠٢١/٢٧ بإصدار لائحة الشركات المساهمة العامة.
قانون الأوراق المالية	قانون الأوراق المالية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٤٦.
المساهمون	مساهمو البنك.
نسبة المساهمة	يكون لها المعنى المحدد لها في الفصل الثالث عشر من هذه النشرة.
الأسهم	الأسهم العادية للبنك.
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
صحار الإسلامي	النافذة المصرفية الإسلامية للبنك.
شركة الخدمات البريدية واللوجستية السعودية	شركة الخدمات البريدية واللوجستية السعودية، وهي شركة وطنية تقدم خدمات البريد في المملكة العربية السعودية.
الاكتتاب	الاكتتاب في أسهم الطرح وفقا لهذه النشرة.
فترة الاكتتاب	الفترة التي تبدأ من تاريخ فتح الاكتتاب وتنتهي في تاريخ انتهاء الاكتتاب.

الفصل الثاني: ملخص الإصدار

المصدر	بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع
رقم السجل التجاري	١٠١٤٣٣٣
تاريخ التسجيل	٤ مارس ٢٠٠٧
المقر الرئيسي	ص.ب ٤٤، والرمز البريدي ١١٤، حي الميناء، مسقط، سلطنة عمان
مدة البنك	غير محددة
رأس المال المرخص به	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني
رأس المال المصدر (قبل الإصدار)	٧٠٢,٥٠٨,١٨٧ ريال عماني مقسم إلى ٦,٦١٧,٢٤٦,٢٧٠ سهم.
رأس المال المصدر (بعد الإصدار)	٨٤٩,٦٧٥,٧٤٤ ريال عماني، مقسم إلى ٧,٦٧٦,٠٠٥,٦٧٣ سهم (باعتبار كامل الاكتتاب في أسهم حقوق الأفضلية)
حجم الإصدار	١٤٩ مليون ريال عماني (مائة وتسعة وأربعون مليون ريال عُماني)، مقسم إلى ١,٠٥٨,٧٥٩,٤٠٣ سهم.
سعر الإصدار	١٤١ بيسة للسهم (يشمل مصاريف الإصدار البالغة ٢ بيسة لكل سهم) تُدفع بالكامل عند تقديم استمارة طلب الاكتتاب.
تاريخ اكتساب الحق	١٢ يوليو ٢٠٢٦م
تاريخ بداية تداول الحقوق	٢١ يوليو ٢٠٢٦م
تاريخ إغلاق تداول الحقوق	٢٢ يوليو ٢٠٢٦م
تاريخ بداية الاكتتاب	٢١ يوليو ٢٠٢٦م
تاريخ إغلاق الاكتتاب	٢٦ يوليو ٢٠٢٦م
الغرض من الإصدار	الغرض من الإصدار هو زيادة رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) للبنك عن طريق زيادة رأس ماله المصدر، وذلك لتمكينه من تنمية أعماله.

أهلية الاكتتاب	يكون الاكتتاب في أسهم حقوق الأفضلية متاحًا للمساهمين الذين تظهر أسماؤهم في سجل المساهمين لدى البنك، والذي تحتفظ به شركة مسقط للمقاصة والإيداع في تاريخ اكتساب الحق. كما أن الأشخاص الذين يشترون الحقوق من خلال بورصة مسقط خلال فترة التداول، يحق لهم أيضًا الاكتتاب في أسهم الإصدار قبل إغلاق إصدار حق الأفضلية. ويمكن تداول «الحقوق» التي تمثل حق ملكية المساهمين بالاكتتاب في الإصدار بحق الأفضلية عن طريق بورصة مسقط خلال الفترة المحددة لهذا الغرض. ويكون للمساهم الخيار إما في الاكتتاب في الأسهم المطروحة أو بيع بعض حق الأفضلية أو كله عن طريق بورصة مسقط. كما تسقط أهلية الاكتتاب في أسهم الطرح في حالة عدم ممارسة المساهم لحقه في الاكتتاب في إصدار حقوق الأفضلية أو بيع «حقوقه» في بورصة مسقط خلال الفترة تداول الحقوق.
طلب الحصول على أسهم إضافية	للمساهمين المؤهلين الراغبين في الحصول على أسهم إضافية التقدم بطلب الحصول على الأسهم الإضافية، ويتعين عليهم تعبئة البيانات المطلوبة في استمارة طلب الاكتتاب، وتقديمها إلى بنك التحصيل مع مبلغ الاكتتاب المطلوب. لا يحق للمساهم الذي لا يقوم بالاكتتاب في كامل حقوقه المستحقة أو قام ببيع حقوقه (سواء كليًا أو جزئيًا) التقدم بطلب الحصول على أسهم إضافية، كما أن مقدم الطلب الذي ليس مساهمًا، ولكنه اكتسب الحقوق لن يكون مؤهلًا للتقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية، ويخضع طلب الأسهم الإضافية للأحكام والشروط المذكورة في الفصل الثالث عشر من هذه النشرة.
التخصيص	سيتم تخصيص الأسهم المطروحة للاكتتاب مقابل استمارات طلبات الاكتتاب الصحيحة والمعتمدة، وذلك وفقًا لأحكام الفصل الثالث عشر. سيتم تخصيص الأسهم المطروحة للاكتتاب، ورد المبالغ (إن وُجدت) خلال ثلاثة (٣) أيام عمل من تاريخ التخصيص. ويجب على مقدم الطلب، بعد الإعلان عن التخصيص، التحقق من تسجيل الأسهم المخصصة في حسابه لدى بورصة مسقط.
رد مبلغ طلب الاكتتاب	سيتم رد أموال الطلب، إن وجدت، إلى مقدمي الطلبات في غضون ثلاثة (٣) أيام عمل من تاريخ اعتماد التخصيص.
الإدراج	سيتم إدراج أسهم الطرح في بورصة مسقط.
الموافقة على الإصدار	• موافقة مجلس الإدارة بقراره المؤرخ في ٣٠ أبريل ٢٠٢٦ • موافقة البنك المركزي العماني المبدئية برسالته رقم LD/CBS/SIB/٢٠٢٦/٤٦٠ المؤرخة في ٧ يونيو ٢٠٢٦م. • موافقة هيئة الخدمات المالية بموجب القرار الإداري رقم FSAP – ٢٠٢٦/٧٧٢، بتاريخ ٢ يوليو ٢٠٢٦م.

مدير الإصدار	**بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع** ص.ب ٤٤، والرمز البريدي ١١٤ حي الميناء، مسقط، سلطنة عمان هاتف: ٢٤٧٣٠٠٠٠ ٩٦٨+ فاكس: ٢٤٧٣٠٠١٠ ٩٦٨+ البريد الإلكتروني: advisory@sib.om **بنك الاستثمار العماني ش.م.ع.م** ص.ب ١٠، والرمز البريدي ١٣٣ الخوير الجنوبية، مسقط، سلطنة عمان البريد الإلكتروني: info@oib.om
المستشار المالي	**بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع** ص.ب ٤٤، والرمز البريدي ١١٤ حي الميناء، مسقط، سلطنة عمان هاتف: ٢٤٧٣٠٠٠٠ ٩٦٨+ فاكس: ٢٤٧٣٠٠١٠ ٩٦٨+ **البريد الإلكتروني:** advisory@sib.om **بنك الاستثمار العماني ش.م.ع.م** ص.ب ١٠، والرمز البريدي ١٣٣ الخوير الجنوبية، مسقط، سلطنة عمان البريد الإلكتروني: info@oib.om
المستشار القانوني	**مكتب المعمرية، والعبري وشركاؤهم للمحاماة والاستشارات القانونية** مبنى المكتب ١٩٩١، وحدة ٣٢١/ ٣٢٢، ص.ب ١٩٦٣، والرمز البريدي ١٣٠، بوشر – مسقط – سلطنة عمان هاتف: ٢٤١١٢٤٧٤ ٩٦٨+ البريد الإلكتروني: info@maqlegal.com
مراقب الحسابات الخارجي	**شركة كي بي إم جي ش.م.م.** مبنى مكتبة الأطفال العامة، الطابق الرابع ص.ب. ٦٤١، الرمز البريدي ١١٢ شاطئ القرم، سلطنة عُمان
بنك التحصيل	**بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع** ص.ب ٤٤، والرمز البريدي ١١٤ حي الميناء، مسقط، سلطنة عمان هاتف: ٢٤٧٣٠٠٠٠ ٩٦٨+ فاكس: ٢٤٧٣٠٠١٠ ٩٦٨+ البريد الإلكتروني: advisory@sib.om

الفصل الثالث: استخدام عوائد الإصدار ومصاريف الإصدار

استخدام العوائد

الغرض من الإصدار هو زيادة رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) للبنك عن طريق زيادة رأس ماله المصدر، وذلك لتمكينه من تنمية أعماله.

المصاريف التقديرية للإصدار

تقدر مصاريف الإصدار بحقوق الأفضلية بمبلغ وقدره ١,٢٦٠,٠٠٠ ريال عماني، أي ما يعادل تقريبا ٠,٨٤٪ من مجموع الحصيلة الإجمالية للطرح في حال تم الاكتتاب بالكامل، وفي حال تجاوزت مصاريف الإصدار الفعلية المبلغ المحصل من مقدمي الطلبات المؤهلين المستثمرين مقابل مصاريف الإصدار، سيتم الوفاء بتكاليف ومصاريف الإصدار بحقوق الأفضلية جزئيا من المبالغ التي سيتم تحصيلها من مقدمي الطلبات بواقع ٢ بيسة لكل سهم مطروح ويتحمل البنك باقي المبلغ. وفي حالة وجود أي فائض في المبالغ التي تم تحصيلها نظير مصاريف الإصدار مقارنة بالمبالغ الفعلية لتكاليف الإصدار بحقوق الأفضلية. سيحتفظ البنك بها ويحولها إلى الاحتياطي القانوني أو أي احتياطي آخر الذي يتم إنشاؤه وفقا لأحكام المادة (١٢٦) من قانون الشركات التجارية.

يظهر الجدول التالي تفاصيل التكاليف والمصاريف التقديرية:

البند	المبلغ بالريال العماني
أتعاب مديري الإصدار و بنك التحصيل	١,١٣٠,٠٠٠
أتعاب المستشار القانوني	١٠,٠٠٠
رسوم شركة مسقط للمقاصة والإيداع	٥٠,٠٠٠
مصاريف التسويق والإعلان والطباعة والدعاية	١٥,٠٠٠
مصروفات أخرى	٥,٠٠٠
إجمالي مصاريف الإصدار المقدرة	**١,٢٦٠,٠٠٠**

*إجمالي المصاريف الواردة بالجدول أعلاه هي تقديرية وقد تتغير وفقا للمصاريف الفعلية. المصاريف التقديرية الواردة بالجدول أعلاه لا تشمل ضريبة القيمة المضافة.

الفصل الرابع: أغراض المصدر والموافقات التي حصل عليها

نبذة تعريفية

تم تسجيل البنك باسم بنك صحار ش.م.ع.ع بالسجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار طبقا لقانون السجل التجاري (المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٣) في مارس ٢٠٠٧ وحصل على ترخيص الأعمال المصرفية التجارية من البنك المركزي العماني في مارس ٢٠٠٧ وبصفته بنك تجاري متكامل، يقوم بنك صحار الدولي بممارسة أنشطته في كافة القطاعات المصرفية بما فيها الأعمال المصرفية للأفراد والشركات والاستثمار والأعمال المصرفية الإسلامية بسلطنة عمان. وفي ديسمبر ٢٠١٨، وقد قام البنك بتغيير اسمه من بنك صحار ش.م.ع.ع إلى بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع.

وعلاوة على كونه مرخصا من البنك المركزي العماني، فإن بنك صحار الدولي بصفته شركة مساهمة عامة تم إدراج اسهمه وتداولها في بورصة مسقط، يخضع البنك كذلك للوائح التنظيمية الصادرة عن هيئة الخدمات المالية وإضافة لذلك تخضع عمليات البنك التجارية للامتثال بسياسات وإجراءات وقوانين البنك الداخلية واللوائح التنظيمية المعمول بها في سلطنة عمان عموماً.

في عام ٢٠٢٣، أكمل بنك صحار الدولي اندماجًا استراتيجيًا مع بنك إتش إس بي سي عُمان ش.م.ع.ع مما عزّز مكانته في القطاع المصرفي العُماني. وقد أتاح هذا الاندماج للبنك تحسين خدماته، مما رسّخ مكانته كأحد أبرز المؤسسات المالية في سلطنة عُمان.

يواصل بنك صحار الدولي تنفيذ استراتيجية توسع دولي منضبطة تهدف إلى ترسيخ حضور قوي عبر الأروقة المالية العالمية الرئيسية. وقد تحقق إنجاز بارز في ٤ مايو ٢٠٢٥م بافتتاح أول فرع خارجي للبنك رسمياً في الرياض، بالمملكة العربية السعودية. واستناداً إلى هذا الزخم الإقليمي، فقد حصل البنك على موافقة مبدئية من البنك المركزي العُماني بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥م كما حصل أيضا على الموافقة من هيئة النقد بهونغ كونغ في ١٣ أبريل ٢٠٢٦ لإنشاء مكتب تمثيلي في هونغ كونغ.

أهداف البنك

بموجب النظام الأساسي للمصدر فإن الأهداف الرئيسية للمصدر تتمثل في التالي: –

طبقا للقوانين المعمول بها في السلطنة وتعديلاتها لا سيما الأنشطة المصرفية المسموح بها والقيود الوارد بتعريفها بتنظيمات وقوانين البنك المركزي العماني وأحكام القانون المصرفي وتعديلاته، تتمثل أغراض البنك فيما يلي: –

١- مزاولة الأعمال المصرفية بجميع مجالاتها وصفقاتها وكل ما يتعلق بها والتي يمكن للمصدر في أي وقت أو مكان أن يمارس فيها نشاطاً يكون في العادة متصلا بالأعمال المصرفية أو التعامل بالنقد أو الضمانات المالية.

٢- تسليف وإقراض الأموال مقابل كفالات عينية أو شخصية أو ضمانات مختلطة مختلفة، سواء كان ذلك نقدا أو عن طريق القيد في حسابات أخرى أو مقابل وثائق أو سندات المديونية أو الكمبيالات أو خطابات الاعتماد أو أية التزامات أخرى أو مقابل إيداع صكوك الملكية أو البضائع أو السلع أو وثائق الشحن أو أوامر الاستلام أو شهادات التخزين من أمناء المخازن وأرصفة الشحن أو الأوراق المالية أو إيصالات استلام البضائع أو أية إيصالات أخرى تجارية أو سبائك معدنية أو أوراق مالية وأسهم.

٣- القيام بأعمال الخصم بالتعامل في عمليات الصرف والأوراق المالية.

٤- استثمار الأموال بالكيفية المناسبة من وقت لآخر.

٥- أن يقوم بدور متعهد الاكتتاب أو المنشئ أو الوسيط بالنسبة لإصدار الأسهم أو الأوراق المالية أو أية معاملات نقدية أخرى.

٦- القيام بعمل التمويل التقليدي.

٧- التعاقد في القروض العامة والخاصة والتفاوض عليها وإصدارها.

٨- القيام بدور مدير العهدة والقيم بالنسبة للوصايا والتسويات وسندات الائتمان بكافة أنواعها التي يصدرها الزبائن الآخرون.

٩- التعامل في جميع الأوراق النقدية والمصرفية والمعاملات المعدنية والعملات المتداولة واستلام وإيداع الأموال في حسابات جارية وودائع لآجل وحسابات التوفير واستلام الأشياء الثمينة والوثائق المالية لإيداعها في خزائن الأمانات.

١٠- إصدار وتداول الضمانات المصرفية وخطابات الاعتماد وصرف الشيكات والحوالات المالية وجميع الوثائق الأخرى القابلة للتداول وتحصيلها.

١١- اصدار السندات والشهادات والأسهم والأوراق المالية الأخرى.

١٢- اتسوية الشيكات القابلة للتداول.

١٣- بيع وشراء وصرف العملات المتداولة والنقود والسبائك المعدنية.

١٤- المشاركة بجميع الاستثمارات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية بما في ذلك المساهمة في رؤوس أموال الشركات.

١٥- قبول الودائع، وتقديم القروض أو التمويلات بضمانات أو بدونها، والتفاوض بشأن القروض والتسهيلات المالية والسلف بمختلف أنواعها.

١٦- الدخول في شراكات مع الشركات والمؤسسات التي تمارس نشاطات مماثلة لأنشطة البنك.

١٧- تشجيع الادخار والعمل على اجتذاب الودائع والمدخرات الوطنية وتوظيفها بواسطة البنك لخدمة أغراضه ويشمل ذلك قبول الودائع عل اختلاف أنواعها بفائدة أو بدون فائدة وتطبيق الأنظمة التي يراها مجلس إدارة البنك مناسبة لتشجيع الادخار واجتذاب الودائع وفقا للتراخيص والتصاريح التي يصدرها البنك المركزي العماني.

١٨- العمل على اجتذاب رأس المال المحلي والأجنبي وتدبير أو الحصول على قروض محلية أو دولية للمصدر، على أن يراعى في هذا النشاط التقيد بالتشريعات واللوائح التنظيمية التي تضعها حكومة السلطنة لهذه الغاية.

١٩- تمويل وتأجير وشراء الديون ووسائل التمويل الأخرى غير العادية

٢٠- حيازة وخصم وتأجير أو من خلال اتفاقيات أخرى أو أية حقوق فيها (سواء ملكية أو تعاقدية) والقيام عموماً بالأعمال التجارية والعمل كممولين أو متعاملين في الأوراق المالية ووكلاء بعمولة أو بأية صفحة أخرى في سلطنة عمان والعمل في بيع أو مقايضة أو مبادلة أو رهن أو تقديم سلف أو التعامل عل أي نحو آخر في العقارات والمنازل والمباني والشقق سواء كانت مؤثثة أم لم تكن حسب ما هو مشار إليه أعلاه، مع مراعاة الحصول أولا على الموافقة المسبقة للمصدر المركزي العماني.

٢١- العمل كوكلاء تأمين أو وسطاء أو مستشارين ماليين لمصلحة عملائها وتقديم الاستشارات وبيع وجلب بيع مثل هذه الخدمات لعملائه شريطة موافقة البنك المركزي العماني والحصول على أية موافقات أخرى لازمة.

٢٢- تملك وتأجير أو استئجار الأصول غير الثابتة والأصول العقارية طبقا للقانون المصرفي والقوانين الأخر ى ذات الصلة بالسلطنة وتوجيهات البنك المركزي العماني.

٢٣- دون المساس بما سبق من الأنشطة المصرفية التقليدية المذكورة أعلاه، يمكن للمصدر بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي العماني:

(أ) القيام بالأعمال المصرفية الإسلامية في جميع مجالاتها وتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(ب) القيام بجميع أعمال التمويل والاستثمار طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مختلف أنواع التمويل والاستثمار الإسلامي وتشمل دون حصر المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة، والاستصناع، إلى غير ذلك.

(ج) قبول الزكاة والتبرعات والهبات غير المشروطة من الغير لحساب صندوق الزكاة وصرف واستغلال هذه الأموال لمصلحة الغير وفي القيام بمسؤوليات البنك الاجتماعية.

التراخيص والموافقات

يمتلك البنك تراخيص سارية من الجهات المختصة بغرض القيام بالأنشطة التي تأسس من أجلها البنك وهي:

الجهة	الغرض من الترخيص	تاريخ الانتهاء
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	سجل تجاري رقم ١٠١٤٣٣٣	٢٧ فبراير ٢٠٢٧م
غرفة تجارة وصناعة عمان	عضوية الغرفة رقم ١٧٧٩	٢٦ مارس ٢٠٢٧م
البنك المركزي العماني	ترخيص أعمال البنوك التجارية ترخيص أعمال البنوك الإسلامية	مستمر طبقا للقانون المصرفي
هيئة الخدمات المالية	الأنشطة ذات الصلة بالاستثمار *	٣١ ديسمبر ٢٠٢٧م

*تغطي هذه الأنشطة: العمل كمصدر وهيكلة المنتجات وإدارة الصناديق المالية وإدارة المحافظ وإدارة الإصدارات وتسويق الأوراق المالية غير العمانية وتقديم الاستشارات والبحوث الاستثمارية.

تراخيص فرع المملكة العربية السعودية

الجهة	الوصف / رقم الترخيص	تاريخ الانتهاء
وزارة الاستثمار السعودية	١٠٢١١٤٤٠١١٦٦٠٠٣	٢٠٢٦/١٠/٠٧م
وزارة التجارة السعودية	٧٠٣١٦٥٣٣٧٦	٢٠٢٦/١٠/٢٨م
وثيقة تأمين الدفاع المدني	٢٠٠١٢٠٦١٤٤٦	٢٠٢٨/٠٨/٢٣م
شركة الخدمات البريدية واللوجستية السعودية	١٠٨٧٨٤٣٤٣٩	٢٠٢٦/١١/٧م
البنك المركزي السعودي	٤٣٠٢٨١٥٧	لا ينطبق
أمانة منطقة الرياض	٤٨٩٩٠٣٠١٠١٢	٢٠٢٧/٠٦/١٨م
غرفة الرياض	٧٦٩٩٣٤	٢٠٢٦/١٠/٢٥م

الموافقات

تم اعتماد إصدار أسهم حق الأفضلية بموجب:

- موافقة مجلس الإدارة بالقرار المصدر بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٢٦.
- أصدر البنك المركزي العماني موافقته المبدئية بموجب رسالته رقم LD/CBS/SIB/٤٦٠/٢٠٢٦ المؤرخة في ٧ يونيو ٢٠٢٦م.
- أصدرت هيئة الخدمات المالية موافقتها بالقرار الإداري رقم ٢٠٢٦/٧٧٢ – FSAP المؤرخ في ٢ يوليو ٢٠٢٦م.

السنة	رأس المال المدفوع في بداية الفترة (ألف ريال عُماني)	إصدار أسهم حقوق الأفضلية	علاوة إصدار محولة إلى رأس المال	أسهم مجانية	أسهم مجانية لكل ١٠٠ سهم	إصدار أسهم كجزء من مقابل الاندماج (ألف ريال عُماني)	رأس المال المدفوع في نهاية الفترة (ألف ريال عُماني)
٢٠٢٢م	٢٩٥,٣٥٥	١٦٠,٠٠٠	—	—	—	—	٤٥٥,٣٥٥
٢٠٢٣م	٤٥٥,٣٥٥	—	—	—	—	١٠٦,٢١٧	٥٦١,٥٧٢
٢٠٢٤م	٥٦١,٥٧٢	١٣٠,٠٠٠	—	١٠,٩٣٦	—	—	٧٠٢,٥٠٨
٢٠٢٥م	٧٠٢,٥٠٨	—	—	—	—	—	٧٠٢,٥٠٨
الربع الأول ٢٠٢٦م	٧٠٢,٥٠٨	—	—	—	—	—	٧٠٢,٥٠٨

الفصل الخامس: نظرة عامة على الاقتصاد العُماني والقطاع المصرفي

الناتج المحلي الإجمالي واتجاهات النمو الاقتصادي

تُعد سلطنة عُمان اقتصاداً خليجياً متوسط الحجم، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نحو ١٠٨,٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، ويُقدَّر بنحو ١١٠ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢٥ (صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر ٢٠٢٥؛ البنك الدولي). وقد شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقلبات خلال العقد الماضي بما يتماشى مع دورات أسعار النفط والصدمات الخارجية. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٢٠ نتيجة انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-١٩، ثم عاد إلى النمو بنسبة ٢,٦% في عام ٢٠٢١ و٨% في عام ٢٠٢٢، مدعوماً بالتعافي بعد الجائحة وارتفاع إنتاج النفط (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات). وتباطأ النمو إلى ١,٢% في عام ٢٠٢٣ نتيجة تخفيضات الإنتاج التي أقرتها مجموعة أوبك+، والتي حدّت من نشاط قطاع النفط. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١,٧% في عام ٢٠٢٤، في حين نما النشاط غير الهيدروكربوني بنسبة ٣,٨% بالأسعار الثابتة حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٤ (صندوق النقد الدولي؛ المركز الوطني للإحصاء والمعلومات). ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢,٩% في عام ٢٠٢٥ و٣,٥% في عام ٢٠٢٦، بما يعكس متانة الأسس الاقتصادية للسلطنة رغم التوترات الإقليمية.

الوضع المالي للدولة

سجلت سلطنة عُمان عجزاً مالياً متواصلاً خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ نتيجة انخفاض أسعار النفط وارتفاع الإنفاق العام (صندوق النقد الدولي، تقرير المشاورات بموجب المادة الرابعة). وقد بلغ العجز ذروته في عام ٢٠١٦ عند نحو ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وظل مرتفعاً حتى عام ٢٠٢٠، حين قُدِّر بنحو ١١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في ظل جائحة كوفيد-١٩ والانخفاض الإضافي في أسعار النفط. واستجابة لذلك، أطلقت الحكومة الخطة المالية متوسطة المدى (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، والتي استهدفت خفض الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتقليص سعر التعادل المالي للنفط.

وأدت هذه الإصلاحات، إلى جانب تعافي أسعار النفط، إلى تحول ملموس في الوضع المالي للدولة. فقد سجلت سلطنة عُمان فائضاً في الموازنة العامة قدره نحو ٣,٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، وهو أول فائض منذ أكثر من عقد، مدعوماً بارتفاع الإيرادات الهيدروكربونية وتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥% في عام ٢٠٢١ (وزارة المالية). وتراجع الفائض إلى ٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ مع انخفاض أسعار النفط. وتم احتواء الإنفاق من خلال الانضباط المالي وإصلاحات الدعم، بما في ذلك إلغاء دعم الكهرباء للمقيمين الأجانب والتحول التدريجي إلى دعم موجه للمواطنين من ذوي الدخل المحدود. وفي عام ٢٠٢٤، سجلت السلطنة فائضاً في الموازنة العامة بلغ نحو ٥٤٠ مليون ريال عُماني، بما يعادل ١,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ثالث فائض سنوي متتال، مما أسهم في مواصلة خفض الدين العام (وزارة المالية). واستناداً إلى النتائج الأولية، سجلت الحكومة عجزاً مالياً قدره ٤٨٠ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٥ (ما يعادل نحو ١,١% من الناتج المحلي الإجمالي)، نتيجة انخفاض الإيرادات العامة بنسبة ٧,٩٩% بفعل تراجع إيرادات النفط والغاز، في حين ظل الإنفاق العام مستقراً بصورة عامة (وزارة المالية).

وفي يناير ٢٠٢٦، أطلقت سلطنة عُمان الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، التي تركز على قطاعات الصناعة والسياحة والاقتصاد الرقمي كمحركات رئيسية للتنويع الاقتصادي، مع دعم التوظيف وتحسين جودة الحياة والتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. وتهدف الخطة إلى تحقيق متوسط نمو اقتصادي بنسبة ٤%، وتعزيز الأنشطة غير النفطية، وزيادة استثمارات القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

الدين العام

ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عُمان من ٤% في عام ٢٠١٤ إلى ذروتها البالغة ٦٧,٩% في عام ٢٠٢٠، ثم بدأت في التراجع مع استخدام الفوائض المالية في سداد الدين العام (صندوق النقد الدولي). وخلال هذه الفترة،

لجأت السلطنة إلى الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي، وبلغ إجمالي الدين الحكومي القائم نحو ٢٠ مليار ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٠. واستخدمت الحكومة لاحقاً الفوائض النفطية المحققة خلال الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٣ للسداد المبكر للقروض واسترداد السندات، مما أدى إلى خفض إجمالي الدين العام. وانخفضت نسبة الدين العام إلى ٤١٫٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢. وبنهاية عام ٢٠٢٤، بلغ الدين العام نحو ١٥٫٣ مليار ريال عُماني، بما يعادل ٣٦٫٥% من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة المالية؛ بنك سيكو ش.م.ب. – يونيو ٢٠٢٥). وبحلول النصف الأول من عام ٢٠٢٥، انخفضت النسبة إلى نحو ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعادل نحو ١٤٫١ مليار ريال عُماني، مقارنة بنحو ١٧٫٦ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٢، وفقاً لصندوق النقد الدولي. كما أشارت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ووزارة المالية إلى أن نسبة الدين العام بلغت نحو ٣٦% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام ٢٠٢٥.

وقد أسهم هذا الانخفاض في الدين العام، إلى جانب تمديد آجال الاستحقاق والإدارة الفعالة للالتزامات، في تقليص تكاليف خدمة الدين وتحسين المؤشرات الائتمانية للسلطنة. وتهدف الحكومة إلى مواصلة خفض نسبة الدين إلى نحو ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط. وكان لهذا التحسن دور رئيسي في رفع التصنيفات الائتمانية السيادية لسلطنة عُمان خلال الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥.

الاحتياطيات الأجنبية والعملة

يرتبط الريال العُماني بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت قدره ١ ريال عُماني = ٢٫٦٠٠٨ دولار أمريكي منذ عام ١٩٨٦ (البنك المركزي العُماني). وقد أسهم هذا الربط في تعزيز الاستقرار النقدي والحد من تقلبات سعر الصرف، كما ترتبط أسعار الفائدة المحلية بسياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ويحتفظ البنك المركزي العُماني باحتياطيات من النقد الأجنبي لدعم هذا الربط. وقد بلغت الأصول الأجنبية الإجمالية للبنك المركزي العُماني (بما في ذلك الذهب) ٦٫٧٣ مليار ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٣، ونحو ١٩٫٠ مليار دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٢٤ (البنك المركزي العُماني؛ وزارة المالية). وفي نوفمبر ٢٠٢٥، ارتفعت الاحتياطيات إلى ٧٫٦ مليار ريال عُماني (ما يعادل نحو ١٩٫٧ مليار دولار أمريكي)، مدعومة بفوائض الحساب الجاري وتدفقات رؤوس الأموال (البنك المركزي العُماني، النشرة الإحصائية الشهرية – نوفمبر ٢٠٢٥). وتتوقع وكالة ستاندرد آند بورز أن تتراوح الاحتياطيات الأجنبية بين ١٩ و٢١ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٩.

السياسة النقدية والتضخم

تراجع معدل التضخم في أسعار المستهلك إلى ١٫٠% في عام ٢٠٢٣ و٠٫٦% في عام ٢٠٢٤، وبلغ متوسطه ٠٫٩% خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠٢٥، وذلك بعد ارتفاعه خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ في أعقاب الجائحة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات). وفي ظل ارتباط الريال العُماني بالدولار الأمريكي، تتبع السياسة النقدية في سلطنة عُمان توجهات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للحفاظ على استقرار سعر الصرف، ويستخدم البنك المركزي العُماني سعر اتفاقيات إعادة الشراء وسعر شهادات الإيداع لنقل أثر التغيرات في أسعار الفائدة. ومنذ مارس ٢٠٢٢، بدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي دورة تشديد نقدي، وقام البنك المركزي العُماني برفع سعر إعادة الشراء الأساسي في ١١ خطوة متتالية بإجمالي ٥٥٠ نقطة أساس حتى يوليو ٢٠٢٣، ليرتفع من نحو ٠٫٥% قبل عام ٢٠٢٢ إلى ٦% بحلول منتصف عام ٢٠٢٣. وارتفعت أسعار الإقراض لدى البنوك التجارية بالتوازي مع ذلك، في حين ظلت أسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك المحلية مستقرة نسبياً، مدعومة بتوافر السيولة في الجهاز المصرفي.

مستجدات سوق الديون السيادية العُمانية

قامت سلطنة عُمان بإصدار ١٨ سنداً سيادياً منذ عام ٢٠٢٤م، بآجال استحقاق متنوعة وبعملات مختلفة (الريال العُماني والدولار الأمريكي).

وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، فقد شهدت عوائد الإصدارات السيادية العُمانية انخفاضاً ملحوظاً عبر مختلف آجال الاستحقاق، حيث تراجعت العوائد بنحو ٥٠ إلى ٦٥ نقطة أساس خلال العامين الماضيين. ويُتداول حالياً السند السيادي العُماني لأجل ٥ سنوات والمقوّم بالريال العُماني عند مستوى يزيد قليلاً عن ٤٪.

الرسم البياني لتطور عوائد السندات السيادية العُمانية بالريال العُماني

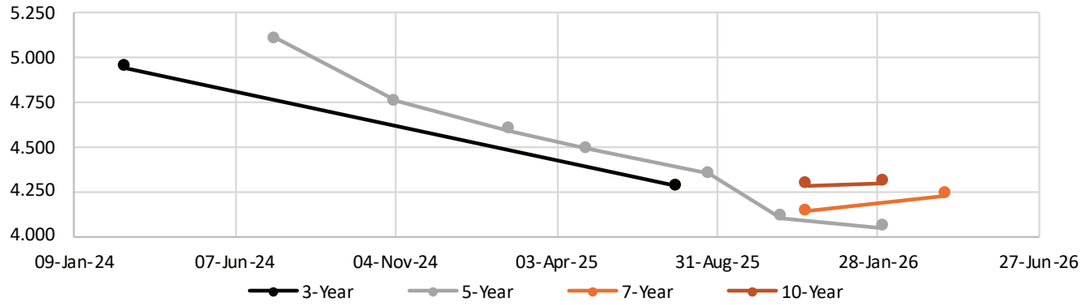

المصدر: بلومبرغ، حتى ١٤ أبريل ٢٠٢٦م

التصنيفات الائتمانية السيادية

حققت سلطنة عُمان تقدمًا ملحوظًا في تعزيز أوضاع المالية العامة، وخفض مستويات الدين العام، وتحسين إدارة محفظة الاقتراض. وبالتوازي مع تعافي أسعار النفط، انعكست هذه الجهود بشكل إيجابي على الأداء المالي للدولة. ونتيجة لذلك، شهدت السلطنة تحسينًا في تصنيفها الائتماني ونظرتها المستقبلية، وهي حاليًا مصنفة ضمن فئة الاستثمار من قبل وكالات التصنيف الرئيسية (ستاندرد آند بورز، موديز، وفيتش)، وذلك على النحو التالي:

- **وكالة موديز لخدمات المستثمرين:** قامت موديز بتحسين التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان بشكل تدريجي خلال العامين الماضيين. ففي أوائل عام ٢٠٢٣م، تم رفع التصنيف من Ba٣ إلى Ba٢ وفي ديسمبر ٢٠٢٣م، تم رفعه مرة أخرى إلى Ba١، أي أقل بدرجة واحدة من الفئة الاستثمارية، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفي أغسطس ٢٠٢٤م، تم تعديل النظرة المستقبلية إلى إيجابية، في إشارة إلى احتمال الترقية إلى الفئة الاستثمارية في حال استمرار الاتجاهات الحالية. وأخيرًا، في يوليو ٢٠٢٥م، رفعت موديز التصنيف رسميًا إلى Baa٣ (فئة الاستثمار) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مستندة إلى تحسن إدارة الدين وتعزيز متانة المالية العامة.
- **وكالة ستاندرد آند بورز:** في سبتمبر ٢٠٢٤م، قامت ستاندرد آند بورز برفع التصنيف السيادي لسلطنة عُمان إلى BBB– (فئة الاستثمار) من BB+، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما أعاد السلطنة إلى أدنى درجات الفئة الاستثمارية بعد عدة سنوات ضمن فئة المضاربة. وكانت الوكالة قد عدّلت النظرة المستقبلية إلى إيجابية في أوائل عام ٢٠٢٤م قبل تنفيذ الترقية. وفي مارس ٢٠٢٦م، أكدت الوكالة التصنيف عند BBB– مع نظرة مستقرة، مدعومًا بقوة الأوضاع المالية والخارجية وقدرة الاقتصاد على مواجهة المخاطر الجيوسياسية.
- **وكالة فيتش للتصنيف الائتماني:** في سبتمبر ٢٠٢٣م، رفعت فيتش تصنيف سلطنة عُمان إلى BB+ مع نظرة مستقرة، من BB، وفي ديسمبر ٢٠٢٤م، عدّلت فيتش النظرة المستقبلية إلى إيجابية مع الإبقاء على التصنيف، مشيرة إلى الانخفاض السريع في الدين العام وتحسن وضع الأصول الخارجية السيادية. وفي ديسمبر ٢٠٢٥م، قامت فيتش برفع التصنيف إلى BBB– (فئة الاستثمار) مع نظرة مستقرة، مستندة إلى تحسن المالية العامة، وتعزيز الاحتياطيات الخارجية، واستمرار الالتزام بسياسات مالية حذرة.

تطور التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عُمان الصادر عن وكالات التصنيف الدولية خلال الفترة من ٢٠١٨م – مارس ٢٠٢٦م:

الوكالة	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
موديز	BA3	BA1	BA1	Baa3	Baa3
ستاندرد آند بورز	BB	+BB	-BBB	-BBB	-BBB
فيتش	BB	+BB	+BB	-BBB	-BBB

فئة الاستثمار

المصدر: تريدينج إيكونوميكس، وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني، وكالة موديز للتصنيف الائتماني.

اتجاهات التوظيف والسكان

وفقًا للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، شهد عدد سكان سلطنة عُمان نموًا ملحوظًا خلال العقد الماضي، مع تغيرات في التركيبة السكانية. فقد بلغ إجمالي عدد السكان نحو ٥.٤ مليون نسمة بنهاية عام ٢٠٢٥م، مقارنة بـ ٤.٢ مليون في عام ٢٠١٥ و٢.٤ مليون في عام ٢٠٠٠. ويُشكّل الوافدون حوالي ٤٣٪ من إجمالي السكان، في حين يمثل المواطنون العُمانيون نحو ٥٧٪. وقد انخفضت نسبة الوافدين خلال الفترة ٢٠٢٠م–٢٠٢١م (إلى نحو ٣٨٪) نتيجة التباطؤ الاقتصادي وسياسات التعمين، إلا أنها عادت للارتفاع مع تعافي النشاط الاقتصادي وعودة العمالة الأجنبية. ويتميّز المجتمع العُماني بتركيبة عمرية شابة نسبيًا، حيث يبلغ متوسط العمر حوالي ٣٠ عامًا، ما يوفر فرصًا لتعزيز حجم القوى العاملة، وفي الوقت ذاته يفرض تحديات تتعلق بتوفير فرص العمل.

ويُقدّر إجمالي عدد المشتغلين في سلطنة عُمان بنحو ٢.٦٩ مليون عامل في عام ٢٠٢٥م، منهم حوالي ١.٨ مليون عامل وافد و٠.٨٩ مليون عامل عُماني. ويتركز الوافدون بشكل رئيسي في وظائف القطاع الخاص، خاصة في قطاعات مثل البناء والتجزئة والخدمات، بينما يشغل المواطنون العُمانيون غالبية وظائف القطاع العام، إضافة إلى تزايد حضورهم في الوظائف الخاصة ذات المهارات. وتعمل الحكومة على تعزيز سياسات التعمين، التي تهدف إلى توظيف وتأهيل المزيد من المواطنين في سوق العمل. ويُعد معدل البطالة بين المواطنين، خصوصًا فئة الشباب، من التحديات القائمة، حيث يُقدّر المعدل الرسمي حاليًا عند مستويات أحادية متوسطة، مع ارتفاعه بين الخريجين الجدد. وقد أطلقت الحكومة عددًا من المبادرات لخلق فرص عمل للمواطنين، بما في ذلك تحديد نسب توظيف في بعض القطاعات، والاستثمار في برامج التدريب المهني.

رؤية عُمان ٢٠٤٠ والإصلاحات الاقتصادية

تمثل رؤية عُمان ٢٠٤٠ خارطة الطريق التنموية للسلطنة، حيث تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يكون فيه القطاع الخاص المحرك الرئيسي للنمو. وتستهدف الرؤية، من بين أمور أخرى، رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠ (مقارنة بنحو ٧٠٪ حاليًا)، وتحقيق متوسط نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٥٪، وزيادة مساهمة قطاعات مثل التصنيع والسياحة والنقل والتعدين بشكل ملحوظ. ولتحقيق هذه الأهداف، أطلقت الحكومة سلسلة من برامج الإصلاح خلال عقد ٢٠٢٠م، وتشمل ما يلي:

- **الإصلاح المالي:** كما تم توضيحه سابقًا، أسهمت الخطة المالية متوسطة الأجل، التي تم تنفيذها منذ عام ٢٠٢٠م، في إدخال ضريبة القيمة المضافة، والضرائب الانتقائية، وإصلاحات الدعم. كما تتضمن الخطة تطبيق ضريبة دخل على الأفراد ذوي الدخل المرتفع اعتبارًا من عام ٢٠٢٨م (بنسبة ٥٪ على الأفراد الذين تتجاوز دخولهم السنوية ٤٢,٠٠٠ ريال عُماني، وفقًا للمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٥/٥٦)، وذلك بهدف توسيع قاعدة الإيرادات. وتُعد هذه الإجراءات غير مسبوقة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وتعكس التزام سلطنة عُمان بتحقيق الاستدامة المالية.
- **الخصخصة والاستثمار:** قامت سلطنة عُمان في عام ٢٠٢٠م بتوحيد صناديقها السيادية ومؤسساتها المملوكة للدولة تحت مظلة جهاز الاستثمار العُماني، بهدف تحسين كفاءة إدارة الشركات الحكومية وتهيئة بعضها للخصخصة. وقد ساهمت الشركات المملوكة للدولة (في قطاعات النفط والخدمات العامة والاتصالات وغيرها) بنحو ٣١٪ من الناتج المحلي

الإجمالي في عام ٢٠٢٢م، وتتمثل الخطة في التخارج التدريجي أو إدراج حصص في عدد من هذه الشركات. كما تعمل الحكومة على تحسين بيئة الأعمال، حيث يسمح قانون الاستثمار الأجنبي الجديد (٢٠١٩) بالملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠٪ في معظم القطاعات، إلى جانب إنشاء مركز خدمات الاستثمار الذي يوفر خدمات متكاملة للمستثمرين من خلال نافذة واحدة. وقد بدأت هذه الإصلاحات بالفعل في تحقيق نتائج إيجابية، من خلال زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات في المشاريع.

- **الاستراتيجيات القطاعية**: تم إطلاق استراتيجيات متخصصة لعدد من القطاعات، من بينها السياحة (استراتيجية السياحة ٢٠٤٠)، والخدمات اللوجستية (للاستفادة من الموانئ العُمانية وربط السكك الحديدية الخليجية)، والزراعة والثروة السمكية (مع التركيز على الأمن الغذائي والتصدير)، إضافة إلى الطاقة المتجددة. وتُعد الطاقة الخضراء، وخاصة الهيدروجين الأخضر، من الأولويات الجديدة، حيث خصصت السلطنة مساحات واسعة في الدقم وظفار لمشاريع الهيدروجين الأخضر. وتشير وكالة موديز إلى أن هذه المبادرات قد تسهم في تقليل المخاطر الائتمانية من خلال تنويع مصادر إيرادات الطاقة على المدى الطويل. وبالفعل، يجري التخطيط لتنفيذ مشاريع للهيدروجين الأخضر بمليارات الدولارات، بعضها بالشراكة مع شركات دولية، مستفيدة من موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في السلطنة.
- **رأس المال البشري**: في إطار رؤية ٢٠٤٠، تستثمر سلطنة عُمان بشكل كبير في التعليم، وتنمية المهارات، والابتكار بهدف رفع الإنتاجية. وقد قامت الحكومة بتوسيع الكليات التقنية وبرامج ريادة الأعمال (مثل هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق التمويل المرتبطة بها). ومن خلال تعزيز الاقتصاد المعرفي وزيادة دور القطاع الخاص (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف نسبة كبيرة من السكان)، تهدف السلطنة إلى خلق فرص عمل مستدامة للشباب.

يُعد برنامج تطوير القطاع المالي «استدامة» مبادرة استراتيجية أطلقتها وزارة المالية بهدف تعزيز المالية العامة وترسيخ دور القطاع المالي كمحرك رئيسي لتحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠. ويركز البرنامج على تعزيز تنافسية القطاع المالي، وتوفير خيارات تمويل متنوعة لمختلف الأطراف، وتوسيع سوق التمويل بما يتماشى مع التطورات المستقبلية في البيئة الاقتصادية والاستثمارية. كما يتضمن البرنامج مجموعة متكاملة من المبادرات والمشاريع التي تهدف إلى تعزيز مكونات القطاع المالي الأساسية.

بالإضافة إلى برنامج «استدامة»، تُسهم عدة برامج وطنية أخرى بشكل فعّال في دعم مسيرة التنمية في سلطنة عُمان. ويُعد البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي («**تنويع**")، الخاضع لإشراف وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، مبادرة رئيسية تضم أكثر من ١٧٠ مشروعًا ديناميكيًا. وقد تم تنظيم البرنامج استراتيجيًا ضمن ثلاثة محاور رئيسية: تطوير القطاعات والاستثمار، وتعزيز بيئة أعمال محفّزة، وتنمية التجارة الخارجية. وخلال العامين الماضيين، نجح برنامج «تنويع» في تأسيس فريق وطني للتفاوض مكرّس لجذب الاستثمارات النوعية، كما قام بإنشاء قاعة استثمار في سلطنة عُمان لدعم المستثمرين.

كما يعتزم البرنامج إطلاق دليل موحد لحوافز الاستثمار يُطبق على مختلف القطاعات.

وتُسهم برامج أخرى في تعزيز بيئة الاستثمار، من أبرزها برنامج التحول الرقمي الحكومي، والبرنامج الوطني لتنمية الاستثمار والصادرات («**نزدَهِر**"). ويركز برنامج التحول الرقمي الحكومي، بإشراف وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، على تبسيط نماذج الأعمال والاستفادة من التطورات التكنولوجية. في المقابل، يهدف برنامج «نزدَهِر»، الذي تشرف عليه وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إلى رفع كفاءة الوحدات الحكومية، وتطوير حلول مبتكرة وشفافة، وتحسين البيئة الاستثمارية بشكل عام.

في عام ٢٠٢٣م، صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٣/٦٨ بشأن قانون الدين العام، والذي ينظم إدارة الأموال التي تقترضها الحكومة من المؤسسات أو الأفراد، بهدف مواجهة الحالات الطارئة، وتعزيز الإيرادات العامة، وتمويل مشاريع التنمية. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا القانون في الحد من المخاطر المالية التي تواجه الدولة، وتعزيز الرقابة على الدين العام، وتخفيف الأعباء المالية.

وبالتوازي مع ذلك، تقوم وزارة المالية بمراجعة القانون المالي ولائحته التنفيذية. وتتوافق هذه المراجعة مع المشاريع والأنظمة الجارية الرامية إلى تحسين الإجراءات المالية، بما في ذلك النظام المالي الحكومي، والموازنة القائمة على البرامج، وحساب الخزينة الموحد، وغيرها من المبادرات ذات الصلة.

نظرة عامة على القطاع المصرفي

خلال الفترة من عام ٢٠٢٠م إلى نوفمبر ٢٠٢٥م، شهد القطاع المصرفي في سلطنة عُمان توسعًا مستقرًا، حيث ارتفعت إجمالي الأصول من ٣٥.٨ مليار ريال عُماني إلى أكثر من ٤٨.٨ مليار ريال عُماني. وعلى الرغم من الصدمة الأولية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، أظهر القطاع مرونة ملحوظة، حيث سجل نموًا معتدلًا في الأصول والائتمان خلال عام ٢٠٢٠م. وتسارع التعافي في عام ٢٠٢١م واستمر خلال الفترة ٢٠٢٢م – نوفمبر ٢٠٢٥م. وقد دعم هذا النمو التوسع المستمر في الائتمان، حيث ارتفع من ٢٦.٧ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٠م إلى ٣٠.٥ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٣م، قبل أن يصل إلى نحو ٣٥ مليار ريال عُماني في نوفمبر ٢٠٢٥م.

أما نمو الودائع، فقد اتسم بدرجة أكبر من التفاوت. فبعد زيادات معتدلة خلال الفترة ٢٠٢٠م–٢٠٢٢م، شهدت الودائع ارتفاعًا ملحوظًا في عام ٢٠٢٣م، حيث نمت بنسبة ١٢.٣٪ لتصل إلى ٢٩.١ مليار ريال عُماني، مدفوعة بارتفاع إيرادات النفط وتحقيق فوائض حكومية. وبحلول نوفمبر ٢٠٢٥م، بلغت الودائع نحو ٣٣.٨ مليار ريال عُماني، مما أدى إلى انخفاض نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى حوالي ١٠٤٪.

مليون ريال عُماني	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	٢٠٢٢م	٢٠٢٣م	٢٠٢٤م	نوفمبر ٢٠٢٥م	معدل النمو السنوي المركب
الأصول	٣٦,٢٨٠	٣٨,٩٠٣	٣٩,٢٠٣	٤٢,٣٤١	٤٥,١٠٥	٤٨,٧٥٢	٦.٢٪
إجمالي القروض	٢٦,٦٧٦	٢٧,٨٤٨	٢٩,٢٢٣	٣٠,٤٧٤	٣٢,٥٠١	٣٥,٠٠٨	٥.١٪
الودائع	٢٤,١٦٦	٢٥,٦٠٠	٢٥,٨٦٦	٢٩,١٠١	٣١,٧٣٢	٣٣,٧٥٥	٧.٠٪

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي العماني

نظام عمل القطاع المصرفي التقليدي مقابل الإسلامي

تعمل سلطنة عُمان ضمن نظام مصرفي مزدوج، حيث يتواجد القطاع المصرفي التقليدي جنبًا إلى جنب مع البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية (وهي أذرع مصرفية إسلامية تابعة للبنوك التقليدية). وقد شهد قطاع الصيرفة الإسلامية نموًا سريعًا خلال الفترة من ٢٠٢٠م إلى نوفمبر ٢٠٢٥م، متفوقًا باستمرار على القطاع التقليدي من حيث معدلات النمو. وقد تضاعفت أصول القطاع المصرفي الإسلامي تقريبًا خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من نحو ٥.٢ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٠م إلى ٨.٦ مليار ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٤م. وبذلك ارتفعت حصة القطاع المصرفي الإسلامي من إجمالي أصول القطاع من حوالي ١٤.٣٪ في عام ٢٠٢٠م إلى ١٩.١٪ بحلول نوفمبر ٢٠٢٥م. وبحلول نوفمبر ٢٠٢٥م، بلغت أصول البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية نحو ٩.٣ مليار ريال عُماني. كما بلغ حجم محفظة التمويل (القروض) الإسلامية ٧.٥ مليار ريال عُماني، وبلغت ودائع العملاء الإسلامية ٧.٣ مليار ريال عُماني، مسجلة معدل نمو سنوي مركب قوي بلغ ١٤.٤٪ خلال الفترة من ٢٠٢٠م وحتى نوفمبر ٢٠٢٥م. وبالمقارنة، نمت ودائع البنوك التقليدية بنحو ٥.٤٪ خلال الفترة نفسها، مما يعكس الطلب القوي من العملاء على المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كعامل رئيسي في نمو هذا القطاع.

وبشكل عام، أصبح القطاع المصرفي الإسلامي مساهمًا مهمًا في نمو القطاع المصرفي ككل. وقد ساهمت عدة عوامل في دعم هذا النمو، من بينها تزايد تفضيل العملاء للمنتجات المتوافقة مع الشريعة، وزيادة إصدارات الصكوك والاستثمار فيها، بالإضافة إلى التوسع في تقديم الخدمات عبر النوافذ الإسلامية في البنوك الكبرى. كما اتخذ البنك المركزي العُماني خطوات تنظيمية داعمة. ففي أكتوبر ٢٠٢٤م، تم إصدار قانون جديد لحماية الودائع المصرفية، ليشمل نظام تأمين الودائع البنوك الإسلامية أيضًا (بعد أن كان يقتصر سابقًا على البنوك التقليدية فقط). ويُعد هذا الإجراء سدًا للفجوة التنظيمية، ومن المتوقع أن يعزز الثقة ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين المودعين في البنوك الإسلامية.

مليون ر.ع	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	٢٠٢٢م	٢٠٢٣م	٢٠٢٤م	نوفمبر ٢٠٢٥م	معدل النمو السنوي المركب
إجمالي القروض	٢٦,٦٧٦	٢٧,٨٤٨	٢٩,٢٢٣	٣٠,٤٧٤	٣٢,٥٠١	٣٥,٠٠٨	٥.٧٪
التقليدية	٢٢,٣٣١	٢٣,٠٠١	٢٣,٧٨٤	٢٤,٣٨٧	٢٥,٥٥٠	٢٧,٥٤١	٤.٤٪
الإسلامية	٤,٣٤٥	٤,٨٤٨	٥,٤٣٩	٦,٠٨٨	٦,٩٥١	٧,٤٦٧	١١.٦٪
الودائع	٢٤,١٦٦	٢٥,٦٠٠	٢٥,٨٦٦	٢٩,١٠١	٣١,٧٣٢	٣٣,٧٥٥	٧٪
التقليدية	٢٠,٣٧٧	٢١,٢٠٧	٢٠,٩٨٥	٢٣,٥٩١	٢٥,٠٤٢	٢٦,٤٢١	٥.٤٪
الإسلامية	٣,٧٨٩	٤,٣٩٣	٤,٨٨١	٥,٥١٠	٦,٦٩٠	٧,٣٣٤	١٤.٤٪

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي العُماني

المشهد التنافسي

يُعد القطاع المصرفي العُماني قطاعًا متوسط التركّز، حيث تهيمن عليه مجموعة من البنوك الكبرى. ويعرض الجدول أدناه ترتيب البنوك العُمانية الرئيسية حسب حجم الأصول، بالإضافة إلى القروض والودائع كما في نهاية عام ٢٠٢٥م:

مليون ر.ع	الأصول	الحصة السوقية	إجمالي القروض	الودائع
النظير ١	١٥,١٢٩	٣٢.٩٪	١١,٣٩٠	١٠,٤٣٠
بنك صحار الدولي	٩,١٢٩	١٩.٨٪	٦,١٤١	٦,٨٢٧
النظير ٢	٥,٥٩١	١٢.١٪	٤,٣٢٧	٤,٠٠٩
النظير ٣	٥,٣٩١	١١.٧٪	٤,٣٨٧	٤,١١٧
النظير ٤	٤,٥٨٧	١٠٪	٣,٩٠٨	٣,٧٧٥
النظير ٥	٤,١٨٩	٩.١٪	٣,٥٧١	٣,١٠٨
النظير ٦	٢,٠٣٣	٤.٤٪	١,٦٩١	١,٦٤٧
أكبر سبعة بنوك	٤٦,٠٤٨	١٠٠٪	٣٥,٤٦٥	٣٣,٩٦٢

ملاحظة: تم احتساب الحصة السوقية بناءً على أصول البنوك المذكورة، وجميعها تعمل ضمن نوافذ إسلامية باستثناء بنك نزوى الذي يُعد بنكًا إسلاميًا بالكامل.

المصدر: البيانات المالية للبنوك المدرجة في بورصة مسقط.

يأتي بنك صحار الدولي في المرتبة الثانية بأصول تبلغ ٩.١ مليار ريال عُماني، بعد صعوده في الترتيب عقب اندماجه مع بنك اتش اس بي سي عُمان في عام ٢٠٢٣م. ويبلغ حجم محفظة القروض لديه نحو ٦.١ مليار ريال عُماني، والودائع نحو ٦.٨ مليار ريال عُماني، بما يعكس دمج محفظة بنك اتش اس بي سي. ويليه كل من البنك الوطني العُماني، وبنك ظفار، بأصول تبلغ ٥.٦ مليار ريال عُماني و٥.٤ مليار ريال عُماني على التوالي. أما في الفئة التالية، فيأتي بنك عُمان العربي، والبنك الأهلي، بأصول تبلغ ٤.٦ مليار ريال عُماني و ٤.٢ مليار ريال عُماني على التوالي. وتشمل بيانات بنك عُمان العربي عمليات بنك العز الإسلامي الذي استحوذ عليه في عام ٢٠٢٠م، بينما يظل البنك الأهلي بنكًا تقليديًا متوسط الحجم. ويمثل بنك نزوى أكبر بنك إسلامي متكامل، حيث بلغ إجمالي أصوله ٢ مليار ريال عُماني، ومحفظة التمويل نحو ١.٧ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٥م، مما يجعله سابع أكبر بنك في السلطنة.

التطورات التنظيمية والسياسات

شهدت الفترة عددًا من المبادرات التنظيمية المهمة التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي ودعم التنمية. وبالإضافة إلى توسيع نظام تأمين الودائع ليشمل البنوك الإسلامية، كما ذُكر سابقًا، قامت السلطات النقدية والحكومة بتطوير إصلاحات أوسع ضمن إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠. وقد واصلت البنوك في سلطنة عُمان تطبيق معايير بازل ٣، بل وتجاوزتها في بعض الحالات من خلال تطبيق قيود محلية أكثر صرامة (مثل حدود عدم تطابق آجال الاستحقاق). كما اتخذت السلطات خطوات لتعميق أسواق رأس المال، من خلال تشجيع إصدار الصكوك الحكومية والشركات، وتعزيز خدمات التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية. ورغم أن هذه المبادرات تُعد طويلة الأجل، إلا أنها بدأت في التبلور بحلول عام ٢٠٢٤م، وتدعم بشكل مباشر دور القطاع المصرفي في تمويل مسار التنويع الاقتصادي.

أُطلق المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية (FinTech Regulatory Sandbox) في ديسمبر ٢٠٢٠، وقد حظي باستجابة واسعة، حيث تقدم عدد من المشاركين المحليين والدوليين لعرض حلولهم في مجال المدفوعات خلال الدفعة الأولى من البرنامج. وعلى الرغم من التحديات الأولية، تعمل الجهات المختصة على تجاوز هذه التحديات وتعزيز نمو منظومة فعّالة، يتم فيها تعاون الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية مع البنوك ضمن إطار تشاركي يعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة. وبناءً على ذلك، يعمل البنك المركزي العُماني بالتعاون مع جمعية البنوك العُمانية على عدد من المبادرات في مجال التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استراتيجية الخدمات المصرفية المفتوحة للقطاع المالي، والحوسبة السحابية، وتوسيع دعم البنوك لمقدمي الطلبات ضمن المختبر التنظيمي.

كما قام البنك المركزي العُماني بتسهيل عملية الانضمام الرقمي للعملاء، إدراكًا لأهميتها وجعلها خدمة متاحة بشكل فوري. وبناءً على ذلك، تم إطلاق مشروع الهوية الإلكترونية (e-KYC) بالتعاون مع الشركة العُمانية للمعلومات الائتمانية «ملاءة». ومن شأن هذه المنصة، عند تشغيلها، أن تمهد الطريق لعملية انضمام رقمية سريعة ومتوافقة مع المتطلبات التنظيمية للعملاء. وقد لاقى نظام «إدارة تفويضات الخصم المباشر"، الذي تم إطلاقه بنجاح في يوليو ٢٠٢١، قبولًا واسعًا من الشركات والمؤسسات، وهو حاليًا في مرحلة التكامل مع البنوك. كما أن قيام وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بإلزام خيار الدفع الإلكتروني في بعض أنشطة القطاع الخاص اعتبارًا من عام ٢٠٢٢، من شأنه أن يدعم بشكل أكبر مسار التحول الرقمي في سلطنة عُمان، في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠، بما يحقق هدف التحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على النقد.

الفصل السادس: نبذة عامة عن الأعمال

المقدمة

تأسس البنك في عام ٢٠٠٧ وتنبثق قصته المستمرة والملهمة من هدف أعمق يتمثل في مساعدة الأشخاص على «النجاح" من خلال تقديم خدمات مصرفية تتماشى مع عالمهم المتغير باستمرار. إنها قصة تعتمد على رؤية أن يصبح البنك شركة خدمات عُمانية رائدة على مستوى العالم تساعد العملاء والمجتمعات والأفراد على الازدهار والنمو. أصبح بنك صحار الدولي أسرع البنوك نموًا في سلطنة عُمان، ونال في عام ٢٠٢٤م جائزة «أفضل بنك في عمان». ويتركز هذا النجاح المستمر على إستراتيجية شاملة واستشرافية للمستقبل. مما أدى إلى تحقيق الإنجازات البارزة مدعومة بعدد من الجوائز المحلية والإقليمية والدولية والتي غطت مجموعة واسعة من أنشطة ومبادرات البنك.

حظيت مسيرة نمو البنك بدعم استباقي من قاعدة مساهميه القوية، والتي تضم مساهمين من القطاع الخاص والجهات الحكومية في سلطنة عُمان. ومن خلال الرؤية الملهمة والطموحة لمجلس الإدارة، اضطلع البنك بدور محفّز في دعم التقدم الاقتصادي لسلطنة عُمان، انطلاقاً من التزامه بأن يكون شريكاً راسخاً ومسهماً فاعلاً في خدمة الوطن والمواطن.

ويسعى بنك صحار الدولي إلى تبني الابتكار بما يضيف قيمة إلى كل تجربة يقدمها. ويخدم البنك شريحة متنوعة من العملاء من خلال مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات التي تشمل الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية العالمية والأسواق، وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية الإسلامية. يقدم كل قطاع فرصة طال انتظارها ليتم تسخيرها في عرض ناجح بشكل فريد يحقق التنوع ويساهم في رؤية عُمان ٢٠٤٠. ومع اتجاه واضح لجلب أفضل ما في العالم إلى سلطنة عُمان وتصدير أفضل ما في سلطنة عُمان إلى العالم، يتعاون البنك مع عدد لا يحصى من الكيانات الدولية التي تضيف قيمة إلى منتجاته وخدماته.

نجح البنك في ترسيخ مكانة قوية له في السوق المحلية وخارجها، إذ يمتلك حضوراً واسعاً في مختلف أنحاء سلطنة عُمان من خلال أكثر من ٨٠ موقعاً، إلى جانب حضور إقليمي في المملكة العربية السعودية، ووجود دولي يمتد إلى هونغ كونغ. كما حقق البنك تقدماً ملموساً في تنفيذ استراتيجيته للتحول الرقمي من خلال تبني نهج مصرفي متعدد القنوات، مدعوماً بمنصات مصرفية رقمية متطورة توفر لعملاء الخدمات المصرفية للأفراد والشركات حلولاً مصرفية سلسة وآمنة ومريحة، تتيح لهم الوصول إلى خدماتهم وإنجاز معاملاتهم بكل سهولة وفي أي وقت.

يؤمن البنك بقوة بروح النجاح التي تتجاوز مجرد خدمة العملاء، وذلك من خلال برامجه المتعددة للمسؤولية الاجتماعية للشركات. ومع تزايد التركيز العالمي على أهمية العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، يظل البنك ملتزمًا بدمج هذه المبادئ في استراتيجياته التشغيلية. تتكامل قيم البنك مع مبادرات الاستدامة والتنوع والشمول، وتتوافق تمامًا مع الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لتبني الاستدامة في المجالات البيئية والاجتماعية، مدعومة بهياكل حوكمة فعالة.

الجوائز وشهادات التقدير التي حصل عليها البنك

حصل البنك على عديد من الجوائز وشهادات التقدير خلال تاريخه التشغيلي القصير. فيما يلي قائمة بالجوائز والشهادات التي حصل عليها:

قائمة الجوائز

م	الجائزة	الجهة المانحة
٢٠٢٦		
١	أفضل علامة تجارية في سلطنة عمان	جوائز عالم الاقتصاد لعام ٢٠٢٦
٢٠٢٥		

٢	جائزة الإسهام في تطوير أسواق رأس المال	مؤتمر جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط MEIRA السنوي ٢٠٢٥
٣	جائزة الشركة الرائدة في علاقات المستثمرين في القطاع المالي	مؤتمر جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط MEIRA السنوي ٢٠٢٥
٤	جائزة الريادة في تمكين المبادرات الوطنية والتقدّم الوطني	جوائز عالم الاقتصاد لعام ٢٠٢٥
٥	أفضل شركة من حيث الأداء	جوائز عالم الاقتصاد لعام ٢٠٢٥
٦	فريق تجربة الزبائن للعام	حفل توزيع جوائز تجربة الزبائن Oman CX Forum
٧	أفضل مبادرة للتحول الرقمي	مؤتمر العصر الجديد للصيرفة
٨	العلامة التجارية الأكثر ثقة في عُمان ٢٠٢٤	حفل توزيع جوائز مؤسسة القمة (NEW AGE BANKING SUMMIT)
٩	البنك الإسلامي الأكثر ابتكاراً في سلطنة عُمان	جوائز أخبار التمويل الإسلامي
١٠	أفضل بنك في الابتكار الرقمي	حفل جوائز DLive Awards
١١	أفضل جهة عمل في الشرق الأوسط	معهد العلامات التجارية
١٢	البنك الأفضل نمواً	مؤتمر العصر الجديد للصيرفة
١٣	مبادرة المسؤولية الاجتماعية الأكثر ابتكاراً	مؤتمر العصر الجديد للصيرفة
١٤	صفقة الطرح العام الأولي للعام ٢٠٢٤	جوائز أخبار التمويل الإسلامي
٢٠٢٤		
١٥	الريادة في مجال المسؤولية الاجتماعية	حفل توزيع جوائز قمة عُمان للمسؤولية الاجتماعية
١٦	أفضل بنك أداء في سلطنة عُمان	حفل توزيع جوائز التميز المؤسسي ٢٠٢٤ من مجلة OER
١٧	الرئيس التنفيذي للعام في القطاع المصرفي	جوائز بيزنيس توداي CXO
١٨	أفضل بنك للخدمات المصرفية الحكومية في سلطنة عُمان لعام ٢٠٢٤	مجلة إنترناشيونال بيزنيس
١٩	البنك الأفضل للعام ٢٠٢٤ – عُمان	مجلة ذا بانكر
٢٠	أفضل بنك للخدمات المصرفية التجارية في عُمان	جوائز مجلة جلوبال بيزنيس ريفيو للعام ٢٠٢٤
٢١	الريادة في الصيرفة الرقمية	حفل توزيع جوائز التحول الرقمي ٢٠٢٤
٢٢	أفضل تطبيق للخدمات المصرفية في عُمان ٢٠٢٤	جوائز وورلد بيزنس آوتلوك السنوية ٢٠٢٤
٢٣	أفضل بنك في عُمان في تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	جوائز يوروموني للتميز
٢٤	الرئيس التنفيذي للعام – في القطاع المصرفي في عُمان	حفل توزيع جوائز عُمان للخدمات المصرفية والمالية ٢٠٢٤
٢٥	أفضل بنك – فئة البنوك الكبيرة	حفل توزيع جوائز عُمان للخدمات المصرفية والمالية ٢٠٢٤
٢٦	أعلى نمو سنوي في إجمالي الأصول في البنوك الخليجية	جوائز مجلة عالم الاقتصاد
٢٧	أقوى العلامات التجارية العمانية في القطاع المصرفي – ٢٠٢٤	جوائز مجلة عالم الاقتصاد
٢٨	جائزة أفضل بنك في عُمان	جوائز يوروموني للتميز

٢٩	الاعتراف بالجودة في الفئتين MTI٠٣ و MT٢٠٢	بنك جي بي مورجان
٣٠	البنك الأكثر ابتكارًا في مجال الحلول الرقمية المتكاملة في سلطنة عُمان لعام ٢٠٢٣	مجلة الإقتصاد العالمي, المملكة المتحدة
٣١	جائزة أفضل فيديو ترويجي	جوائز التسويق والابتكار في عمان (TOMI Awards)
٢٠٢٣		
٣٢	الرئيس التنفيذي للعام – الخدمات المصرفية والريادة	جوائز Le Fonti الدولية ٢٠٢٣
٣٣	المؤسسة الأفضل في مجال إدارة الثروات والخدمات الاستشارية	١٠٠ Signature Luxury
٣٤	الريادة في التنمية المجتمعية المستدامة	جوائز عالم الاقتصاد والأعمال
٣٥	جائزة الرئيس التنفيذي للعام	جوائز عالم الاقتصاد والأعمال
٣٦	أفضل بنك للصيرفة الرقمية في عمان ٢٠٢٣	مجلة الاقتصاد العالمي
٣٧	جائزة أفضل خدمات لإدارة الثروات عمان ٢٠٢٣	مجلة عالم الإقتصاد
٣٨	البنك الأسرع نموا في قطاع التجزئة المصرفية عمان ٢٠٢٣	جوائز وورلد بيزنس آوتلوك ٢٠٢٣
٣٩	أفضل بنك للخدمات المصرفية الاستثمارية في سلطنة عُمان ٢٠٢٣	حفل توزيع جوائزEuromoney’s for Excellence
٤٠	الرائد في الصيرفة الرقمية	جوائز عمان للخدمات المصرفية و المالية ٢٠٢٣
٤١	أفضل بنك نمواً	جوائز عُمان للخدمات المصرفية و المالية ٢٠٢٣
٤٢	الممكن الرئيسي نحو تنمية إقتصادية مستدامة	مؤتمر الأعمال السنوي ٢٠٢٣
٤٣	أفضل بيئة للعمل في القطاع المصرفي	مجلة الإقتصاد العالمي، المملكة المتحدة
٤٤	أفضل علامة تجارية عمانية في القطاع المصرفي	مجلة عالم الاقتصاد

نقاط القوة

تتمثل نقاط القوة الأساسية للمصدر في:

قاعدة مساهمين قوية: يملك غالبية أسهم البنك مساهمون مؤسسيون يتمتعون بالملاءة المالية، سواء كانوا من الجهات الحكومية في سلطنة عُمان أو من المستثمرين من القطاع الخاص. ويوفر هذا الهيكل التملكي قاعدة ملكية مستقرة واستراتيجية، ويعزز ثقة المستثمرين، ويرسخ مكانة البنك كشريك مالي موثوق في المبادرات التنموية الوطنية المتماشية مع رؤية عُمان ٢٠٤٠.

محفظة أعمال متنوعة: يمارس بنك صحار الدولي أنشطته عبر الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات المصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية الدولية، بما يجعله بنكاً شاملاً يتمتع بتوزيع متوازن لأنشطته عبر القطاعات الرئيسية. وتشكل الخدمات المصرفية للشركات أكثر من ٧٠% من الأصول المدرة للعائد، مما يعكس قوة البنك في خدمة العملاء من الشركات الكبرى، مع المحافظة في الوقت ذاته على نمو متواصل في أنشطة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الإسلامية.

ثقافة مؤسسية راسخة وممارسات فعّالة لحوكمة الشركات: يعتمد البنك هيكلاً تنظيمياً واضحاً يحدد بصورة دقيقة الأدوار والمسؤوليات بين مختلف مستويات المؤسسة، مع وجود ضوابط وتوازنات فعالة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ويلتزم البنك بالقواعد واللوائح الصادرة عن البنك المركزي العُماني والهيئة، فضلاً عن القوانين والأنظمة المعمول بها في الأسواق التي يزاول فيها أعماله، ويسعى إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال حوكمة

الشركات.

إطار قوي لإدارة المخاطر وأنظمة رقابية متطورة: يطبق البنك منظومة متكاملة لإدارة المخاطر تغطي مختلف أنواع المخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الاحتيال، وأمن المعلومات، واستمرارية الأعمال، وإدارة الأنظمة، والمخاطر المتبقية. ويتم تقييم المخاطر على مستوى كل معاملة وعلى مستوى المحافظ ككل، مع دعم عملية إدارة المخاطر من خلال التحليل التاريخي للمحافظ، والتوقعات، واختبارات الحساسية. كما يعتمد البنك سياسات وإجراءات ومؤشرات رقابية تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية لضمان الامتثال للمتطلبات الرقابية ودعم النمو المستدام والشامل.

إدارة تنفيذية ذات خبرة عالية: يتمتع البنك بفريق إدارة تنفيذية متمرس، يضم كفاءات واسعة الخبرة في السوق العُماني، وقد نجح هذا الفريق في تنمية أصول البنك وربحيته مع الحفاظ على نهج متوازن وحصيف في إدارة المخاطر.

سجل قوي من النمو المتواصل: يُعد بنك صحار الدولي من أسرع البنوك نمواً في سلطنة عُمان من حيث إجمالي الأصول منذ عام ٢٠٠٧. وقد واصل البنك نموه من خلال مزيج من المبادرات الاستراتيجية والتوسع غير العضوي. وأسهم الاندماج الناجح مع بنك اتش اس بي سي عُمان ش.م.ع.ع. في عام ٢٠٢٣ في ترسيخ مكانته كثاني أكبر بنك في السلطنة، في حين ساهمت المبادرات العضوية، مثل إطلاق عملياته في المملكة العربية السعودية والتوسع في نشاط صحار الإسلامي، في توسيع نطاق أعماله وتنويع مصادر إيراداته. كما يدرس البنك فرص التوسع الانتقائي في الأسواق الدولية لتعزيز قدراته العابرة للحدود ودعم آفاق نموه المستقبلية. ويتماشى هذا النهج المزدوج مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ ويعزز القدرة التنافسية للبنك على المدى الطويل.

نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية: تم تأسيس صحار الإسلامي بما يتوافق بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي العُماني. وتسهم هذه النافذة في توسيع خيارات العملاء وتعزيز الانتشار السوقي للبنك، بما يتيح له خدمة شريحة أوسع من العملاء وتلبية الطلب المتزايد في سلطنة عُمان على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

حضور إقليمي ودولي متنامٍ: بدأ فرع بنك صحار الدولي في المملكة العربية السعودية عملياته في عام ٢٠٢٤، ليشكل منصة استراتيجية رئيسية لدعم النمو الإقليمي للبنك. ويؤدي الفرع دوراً مهماً في تعزيز الممر التجاري بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية وتيسير الأنشطة التجارية العابرة للحدود بين السوقين. ويقدم الفرع حلولاً متكاملة في الخدمات المصرفية للشركات وتمويل المشاريع لكبار العملاء، مع التركيز على بناء علاقات طويلة الأجل مع الشركات الكبرى والجهات المرتبطة بالحكومات. وبالتوازي مع ذلك، يواصل البنك تطوير قدراته الرقمية بهدف تعزيز تجربة العملاء ورفع الكفاءة التشغيلية وتوسيع خدماته في مجال الخدمات المصرفية للمعاملات. ويعزز هذا النهج المنضبط وذي النظرة المستقبلية مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين قوة إدارة المخاطر وكفاءة التنفيذ والابتكار لدعم النمو المستدام.

قطاعات الأعمال

يتم عرض المعلومات القطاعية فيما يتعلق بقطاعات تشغيل البنك. لأغراض الإدارة، حيث يتم تنظيم البنك في القطاعات التشغيلية التالية بناءً على المنتجات والخدمات على النحو التالي:

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

تقدم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات لقاعدة عملائها المتنوعة مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك القروض، تسهيلات رأس المال العامل، تمويل المشاريع، القروض المشتركة، الودائع لأجل، تمويل التجارة، إدارة النقد، خدمات الحفظ الأمين، الخزانة، الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الصناديق. يتم تقديم هذه الخدمات من خلال مجموعات العملاء والمنتجات المتخصصة والمدفوعة:

الخدمات المصرفية التجارية والعالمية: تقدم منتجات وخدمات الجملة للشركات الكبيرة وكذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخدمات المصرفية الاستثمارية: تقدم استشارات أسواق رأس المال للأسهم والديون، خدمات الحفظ الأمين، وإدارة الصناديق لجميع عملاء الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، بالإضافة إلى إدارة محفظة استثمارات البنك الخاصة.

الخدمات المصرفية الحكومية والخاصة: تقدم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة مخصصة لتلبية الاحتياجات الفريدة للوزارات الحكومية، المؤسسات العامة، المنظمات غير الحكومية، والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية جدًا.

الخدمات المصرفية الدولية: تقدم خدمات استشارية للمستثمرين الأجانب الذين يسعون لدخول السوق العماني من خلال الاستثمارات المباشرة، بالإضافة إلى توفير مجموعة من الحلول المالية الشخصية والمخصصة للشركات العائلية وغير المقيمين.

الأسواق العالمية: تقدم منتجات السيولة النقدية، الصرف الأجنبي، والمشتقات لعملاء الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات. كما يدير فريق الخزانة تمويل الميزانية العمومية للمصدر بشكل عام، وكذلك السيولة، وحالة مخاطر السوق.

الخدمات المصرفية للأفراد

تقدم الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات للعملاء الأفراد، بما في ذلك الودائع الجارية والآجلة، تمويل الإسكان، القروض الشخصية، التأمين، بطاقات الائتمان، خدمات الصرف الأجنبي، ومنتجات إدارة الثروات. ويتم تقديم هذه الخدمات لتوفير تجربة عملاء مميزة من خلال شبكة فروع البنك الواسعة وقنواته الرقمية الرائدة في السوق.

- **الخدمات المصرفية للأفراد والعملاء المميزين:** تقدم منتجات وخدمات التجزئة لقاعدة واسعة من العملاء الأفراد، بما في ذلك شريحة العملاء المميزين.
- **إدارة الثروات:** تقدم منتجات وخدمات التجزئة بالإضافة إلى استشارات إدارة الثروات للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية.

الخدمات المصرفية الإسلامية

تقدم نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية («**صحار الإسلامي**") مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية للأفراد والشركات. تشمل الأنشطة الرئيسية للنافذة قبول ودائع العملاء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتقديم التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية القائم على المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الاستصناع، والسلم، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية التجارية، والاستثمار، والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب إطار التنظيم المصرفي الإسلامي.

فرع المملكة العربية السعودية

أسس البنك فرعًا له في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٣م. يقدم فرع المملكة العربية السعودية حاليًا خدمات الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات.

قنوات التوزيع ونقاط الاتصال

يقدم بنك صحار الدولي منتجاته وخدماته من خلال شبكة شاملة من الفروع ومجموعة متنوعة من قنوات التوزيع، المصممة لتزويد العملاء بحلول مصرفية مريحة ويسهل الوصول إليها:

- **شبكة الفروع:**
  - يدير بنك صحار الدولي ٥٩ فرعًا و٣ وحدات لخدمة العملاء.
  - يدير «صحار الإسلامي» – نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية لبنك صحار الدولي – ٢١ فرعًا ووحدتين من وحدات خدمة العملاء.
  - فرع المملكة العربية السعودية – المكتب الإقليمي الأول يقع في الرياض.
- **شبكة أجهزة الصراف الآلي/الإيداع النقدي:**

- يدير بنك صحار الدولي ١١٥ جهاز صراف آلي، ٧٩ منها تعمل كأجهزة إيداع نقدي أيضًا.
- يدير «صحار الإسلامي» ٢٤ جهاز صراف آلي، ٢٠ منها تعمل كأجهزة إيداع نقدي أيضًا.
- يتمتع جميع العملاء بإمكانية الوصول إلى أكثر من ١٠٠٠ جهاز صراف آلي على مستوى البلاد من خلال شبكة عُمان نت.

- **الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:**
  - منصات مصرفية آمنة وسهلة الاستخدام عبر الإنترنت لكل من العملاء الأفراد والشركات. وتشمل الخدمات:
    - تحويل الأموال محليا ودوليا.
    - دفع الفواتير (للعملاء الأفراد).
    - خدمات تمويل الأعمال وكشوف الرواتب (لعملاء الشركات).
    - الاستعلام عن الرصيد، كشوف الحساب، والمزيد.

- **تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول**
  - يوفر تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول للعملاء إمكانية الوصول إلى حساباتهم، مما يتيح لهم تجربة مصرفية سلسة ومتكاملة أثناء التنقل، ويشمل ذلك الميزات التالية:

خدمات تتجاوز الخدمات المصرفية	الخدمات المصرفية
الهدايا الإلكترونية	إدارة الحساب
تحسينات المنزل	التحويلات
	دفع الفواتير
الرحلات الجوية	خدمات البطاقات
الفنادق	التوفير والاستثمار
إعادة شحن الرصيد	زيادة القروض
تعبئة رصيد الهاتف دوليا	اتصل بنا
تجارب	اعرف عميلك إلكترونياً
التأمين	الاكتتاب العام (قرض ذاتي)
صالات المطارات	طلب دفتر شيكات
قسائم الألعاب	تتبع شحنتك
شرطة عُمان السلطانية	التفويض الإلكتروني
تأجير المركبات	إدارة الحد اليومي

- **مركز الاتصال:**
  - يوفر دعمًا على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لعملاء التجزئة، الشركات، و«صحار الإسلامي".
- **وكلاء البيع المباشر:**
  - يقدم فريق من الوكلاء المتخصصين حلولاً مصرفية مخصصة ومجمعة لكل من العملاء الحاليين والمحتملين، مما

يعزز إمكانية الوصول إلى المنتجات ومشاركة العملاء.

- **وسائل التواصل الاجتماعي:**
  - لتعزيز تفاعل العملاء وسهولة الوصول إلى الخدمات، يتواصل البنك بشكل فعال مع العملاء عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتُستخدم هذه القنوات لمشاركة التحديثات، تعزيز الثقافة المالية، تقديم الدعم في الوقت الفعلي، والاستماع إلى ملاحظات العملاء.

مصادر التمويل ونسبة الدين إلى حقوق الملكية (استناداً إلى البيانات المالية الأولية المكثفة غير المدققة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦م)

(ألف ريال عماني)

البند	قبل إصدار حقوق الأفضلية	بعد إصدار حقوق الأفضلية (١٤٩ مليون ريال عُماني)
المبالغ المستحقة للبنوك	٩٧٧,٤٧٨	٩٧٧,٤٧٨
ودائع العملاء	٦,٨٢٦,٧٩٩	٦,٨٢٦,٧٩٩
التزامات أخرى	١٧٠,٩٣٣	١٧٠,٩٣٣
إجمالي الدين	**٧,٩٧٠,٢١٠**	**٧,٩٧٠,٢١٠**
حقوق المساهمين		
رأس المال	٧٠٢,٥٠٨	٨٤٩,٦٧٦
علاوة إصدار الأسهم	١٨,٠٣٨	١٨,٠٣٨
الاحتياطي القانوني	٦٥,٩٤٧	٦٥,٩٤٧
احتياطيات أخرى	١,٥٧١	١,٥٧١
الأرباح المحتجزة	١٦٥,٥٢٢	١٦٥,٥٢٢
إجمالي حقوق المساهمين	**٩٠٣,٥٨٦**	**١,١٠٠,٧٥٤**
إجمالي مصادر التمويل	**٨,٩٢٨,٧٩٦**	**٩,٠٧٥,٩٦٤**
نسبة إجمالي الدين إلى حقوق الملكية	**٨,٤**	**٧,٢**

جودة الأصول والتحوط

تعكس جودة الأصول نوعية / كمية مخاطر الائتمان الحالية والمحتملة المرتبطة بدفتر القروض والمحافظ الاستثمارية الأخرى. تعتمد قوة وسلامة النظام المصرفي في المقام الأول على صحة القروض والسلف لأنها تساهم بشكل كبير في الأنشطة التنموية للبلد. تحتل القروض والسلفيات جزءً ا مهماً من إجمالي الأرباح وصافي أرباح بنك صحار الدولي. ومن ثم، فإن قدرة البنك على صياغة السياسات والإجراءات التي تعزز جودة الأصول القوية والالتزام بها تصبح بالغة الأهمية. يتحمل بنك صحار الدولي مسؤولية متأصلة في الحفاظ على جودة الأصول واسترداد الفوائد والمستحقات الأخرى في الوقت المناسب. يقوم البنك بتقييم جودة الأصول في محفظة قروضه وكفاية المخصصات باستخدام مقياسين أساسيين – نسبة القروض المتعثرة ونسبة المخصصات. نسبة القروض المصنفة هي نسبة القروض المصنفة كنسبة مئوية من إجمالي القروض. نسبة المخصصات هي التكلفة السنوية للمخصصات كنسبة مئوية من القروض المتعثرة. يتم حساب /

تطبيق جميع المخصصات / الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا لمتطلبات المعيار ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإرشادات البنك المركزي العُماني المعمول بها.

تقنية المعلومات

تركّز إستراتيجية البنك التقنية على تقديم خدمات رقمية موثوقة وآمنة للعملاء والموظفين، مع التطوّر المستمر لمواكبة متطلبات التشغيل والنمو المستقبلية. وانسجامًا مع هذه الإستراتيجية، يسرّع البنك وتيرة الرقمنة عبر منصّاته المختلفة، ويُضمّن التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة، وتقوية إدارة المخاطر، وتخصيص تجارب العملاء. وبالنسبة للعملاء، ينعكس ذلك في حلول مصرفية ذكية ومريحة تتجاوز الخدمات الرقمية التقليدية. أما على مستوى الأعمال الداخلية، فتُمكّن الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي والعمليات المؤتمتة من اتخاذ قرارات أذكى وتحسين مستوى تقديم الخدمات. كما يحافظ البنك على موقع تعافٍ من الكوارث في موقع بعيد، بما يضمن استمرارية الوصول غير المنقطع إلى الأنظمة والبيانات الحيوية، ويكفل استمراريّة الخدمات الأساسية في بيئة تتسارع فيها الرقمنة.

الدعاوى القضائية

ليس لدى البنك أي دعاوى قضائية كبيرة / جوهرية قيد النظر في أي محكمة قانون في سلطنة عُمان، سواء أقامها البنك أو أُقيمت ضده، بخلاف القضايا العادية المرفوعة من قبل العملاء في سياق الأعمال العادية. كما أن القضايا المرفوعة من قبل البنك وضده فيما يتعلق بالمقترضين هي في سياق ممارسة الأعمال التجارية المعتادة.

ومؤخراً، علم البنك بوجود دعوى قضائية مرفوعة في الولايات المتحدة الأمريكية ضد البنك وعدد من البنوك والمؤسسات المالية العُمانية الأخرى. وتتعلق هذه الدعوى بادعاءات بشأن انتهاك براءة اختراع مسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استخدام نظام المقاصة التابع للبنك المركزي العُماني (MpClear). هذا، وتشير التقييمات الأولية للبنك إلى أن هذه الدعوى تفتقر إلى أي أساس قانوني. وقد تعزز هذا التقييم بالرأي القانوني الصادر عن المستشار القانوني الأمريكي الذي تم تعيينه لتمثيل البنك والمؤسسات المالية العُمانية الأخرى في الدفاع عن هذه الدعوى. ويجدر بالذكر أن المدعين سبق لهم إقامة دعاوى مماثلة في كل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية ضد أطراف أخرى وعلى الأسس ذاتها، وقد انتهت تلك الدعاوى إلى الرفض من قبل المحاكم المختصة في كلا البلدين.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

يضطلع بنك صحار الدولي بدور فاعل في دعم الأجندة التنموية الأوسع لسلطنة عُمان، متجاوزاً الدور التقليدي للمؤسسات المصرفية، من خلال إسهامات ملموسة في خدمة المجتمع والاقتصاد وتعزيز الرفاه الوطني.

فخلال الربع الأول من العام، أعلن البنك عن دعمه للأسر المتضررة من الحالة الجوية الاستثنائية «المسرات" التي شهدتها سلطنة عُمان في بداية العام، حيث قدم تبرعاً بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال عُماني إلى الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية لتخصيصه لجهود الإغاثة الموجهة لهذه الأسر.

كما ساهم البنك للعام الثاني على التوالي في مبادرة «فك كربة»، دعماً للجهود الإنسانية وتعزيزاً للتكافل الاجتماعي في مختلف أنحاء السلطنة.

وفي إطار تعزيز حضوره المجتمعي، قامت قافلة «صحار | العطاء» التابعة للبنك بتوفير مواد أساسية للأسر ذات الدخل المحدود في ولايتي محوت والجازر، كما شمل الدعم توفير مجمدات (فريزر) للصيادين في كلتا الولايتين. وتم تنفيذ هذه المبادرة بقيادة موظفي البنك وبالتعاون مع الفرق الخيرية المحلية، بما يعكس نهج البنك العملي في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية.

وبالتعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني، نفذ البنك عدة مبادرات موجهة للأشخاص ذوي الإعاقة، من بينها دعمه لجمعية النور للمكفوفين بصحار من خلال تمويل برنامج تدريبي صُمم خصيصاً لتنمية المهارات المهنية لذوي الإعاقة البصرية.

وفي إطار مواصلة دعمه لتمكين المرأة العُمانية، قدم البنك دعمه لجمعية المرأة العُمانية بولاية بوشر لتنفيذ برنامج تدريبي بعنوان «إتقان»، وهو مبادرة استراتيجية تهدف إلى دعم المرأة العُمانية من خلال تنمية المهارات وتعزيز القدرات على أسس قيمية ومهنية.

كما عزز البنك دعمه للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مساندة جمعية التدخل المبكر عبر تمويل برنامج تطوير الأجهزة التقويمية للأطفال ذوي الإعاقة.

وامتد دعم البنك كذلك إلى فريق تكافل الخيري بصحار من خلال تركيب ١٥ حاوية لإعادة تدوير البلاستيك في مواقع مختلفة بولاية صحار، بهدف نشر الوعي بأهمية إعادة التدوير والمحافظة على البيئة.

كما شمل دعم البنك محافظة شمال الشرقية، حيث قدم دعمه للجنة الصحية بولاية سناو لإنشاء مختبر للتوعية الصحية لطلبة المدارس، يهدف إلى رفع مستوى الوعي الصحي والحد من السلوكيات الضارة مثل تعاطي المخدرات واستخدام التبغ والسجائر الإلكترونية.

البيئة والمجتمع والحوكمة

في بنك صحار الدولي، يُشكّل الالتزام بالاستدامة المؤسسية أساساً لكل قرار استراتيجي يتخذه البنك مع توسعه خارج الأسواق المحلية وتعزيز حضوره الدولي. ويعرّف البنك الاستدامة بأنها الاستخدام الأمثل والمسؤول لجميع الموارد، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية والتقنية والطبيعية، بما يحقق قيمة مستدامة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة. ومن خلال دمج مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة في نموذج أعماله، يعمل بنك صحار الدولي على تمكين الأفراد والشركات والمجتمعات من الازدهار في عالم سريع التغير على المستويين المحلي والعالمي. وانطلاقاً من إدراكه للدور المحوري الذي يمكن أن يؤديه في دعم التزام سلطنة عُمان بالتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، كان بنك صحار الدولي من أوائل البنوك في السلطنة التي أنشأت وظيفة متخصصة للبيئة والمجتمع والحوكمة. كما يفخر البنك بكونه أول بنك عُماني يحصل على قرض أخضر من مؤسسة التمويل الدولية، مدعوماً بنظام قوي للإدارة البيئية والاجتماعية. ويدعم البنك الاستثمارات المستدامة بصورة فاعلة من خلال توجيه التمويل إلى المشاريع التي تحقق آثاراً بيئية واجتماعية إيجابية وتتمتع في الوقت ذاته بالجدوى التجارية، وذلك عبر مجموعة متنوعة من أدوات التمويل، بما في ذلك الصناديق الخضراء، وتمويل الطاقة النظيفة، والتمويل المسؤول اجتماعياً، وإدارة الأصول المتوافقة مع مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة. ويتمثل هدف البنك في تمكين التنمية الاقتصادية الشاملة، مع الحد من المخاطر واغتنام فرص النمو في القطاعات المستدامة الناشئة. كما يؤمن البنك بأهمية الشمول الاقتصادي للفئات التي لا تحظى بخدمات كافية، وذلك من خلال تصميم حلول تمويلية مخصصة تستهدف قطاعات محددة مثل قطاعي الثروة السمكية والزراعة وغيرها من القطاعات، بما يسهم في تعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

رؤيتنا في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة

أن نكون ممكّناً ورائداً في تحقيق أثر إيجابي وتغيير ملموس على المستويات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، بما يدعم ازدهار ونمو جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركاء والمستثمرون، والموظفون والعملاء والمجتمعات.

نهج البنك في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة

يسترشد نهج البنك في هذا المجال بإطار البيئة والمجتمع والحوكمة الخاص به، والذي يعكس التزاماً مؤسسياً راسخاً بالتمويل المسؤول والتنمية المستدامة وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة. ويجمع هذا الإطار بين السياسات والإجراءات والأهداف ضمن استراتيجية أعمال متكاملة. كما تمثل سياسة البيئة والمجتمع والحوكمة الخاصة بالبنك إعلاناً واضحاً عن التزامه بالاستدامة والتنمية المستدامة، وتوفر التوجيه اللازم لإدارة القضايا ذات الصلة. وخلال هذا العام، أجرى بنك صحار الدولي تقييماً للأهمية النسبية المزدوجة، وهي خطوة جوهرية لمواءمة نهجه في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة مع أفضل الممارسات الدولية. ويقر هذا المفهوم بأن الاستدامة لا تتعلق فقط بتأثير أعمال البنك على المجتمع والبيئة، بل تشمل أيضاً كيفية تأثير العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة بصورة مباشرة على الأداء المالي للبنك وقدرته على الصمود. ومن خلال مراعاة البعدين المالي والاستدامي معاً، يضمن هذا التقييم أن تكون استراتيجية البنك شاملة ومتوازنة بين تعظيم

قيمة المساهمين وتحقيق أثر إيجابي للمجتمع، كما يعزز قدرة البنك على تحديد المخاطر واغتنام الفرص وتخصيص رأس المال بمسؤولية، بما يدعم رؤية بنك صحار الدولي.

قنوات الاتصال مع المساهمين والمستثمرين

يلتزم البنك بضمان الإفصاح والتواصل في الوقت المناسب عن جميع المعلومات الجوهرية للمساهمين وفي السوق، حيث يقوم البنك بإعداد ونشر وإرسال المعلومات المتعلقة بالمستثمرين في التقارير الربع سنوية ونصف السنوية والتقرير السنوي وفقًا للمبادئ التوجيهية القانونية.

تحت الإشراف الكامل لمجلس الإدارة، تتولى الإدارة مسؤولية إعداد وسلامة وعرض البيانات المالية والمعلومات الأخرى في التقرير السنوي بشكل عادل.

تتوفر البيانات المالية للمصدر على موقع بورصة مسقط على الرابط *www.msx.om*، وكذلك على الموقع الإلكتروني للمصدر على الرابط *https://www.sib.om/investor-relations* كما يقوم البنك بالإفصاح في الوقت المناسب عن جميع المعلومات الجوهرية على موقع بورصة مسقط بما يتماشى تمامًا مع القوانين واللوائح المعمول بها.

الفصل السابع: المراجعة المالية

يمكن الاطلاع على البيانات المالية للبنك عن السنوات المالية ٢٠٢٣م، ٢٠٢٤م، ٢٠٢٥م على الموقع الإلكتروني لبورصة مسقط على الرابط التالي:www.msx.om أو الموقع الالكتروني للبنك على الرابط التالي: https://www.sib.om/investor-relations.

(ألف ريال عماني)

البيان	مارس ٢٠٢٦م*	مارس ٢٠٢٥م*	ديسمبر ٢٠٢٥م	ديسمبر ٢٠٢٤م	ديسمبر ٢٠٢٣م	ديسمبر ٢٠٢٢م
القروض والسلف والتمويل (بالصافي)	٦,٥١٦	٤,٥٠٢	٥,٧٦٤	٤,٢٧٠	٣,٩٢١	٤٢٩,٢
إجمالي الأصول	٩,٦٣٨	٧,٣٢٤	٩,١٢٩	٧,٣٦١	٦,٦٨٩	١٣١,٤
ودائع العملاء	٧,٤٣٣	٥,٥٩٧	٦,٨٢٧	٥,٧٧٠	٥,١٠٣	٠٦٩٢
رأس المال	٧٠٣	٧٠٣	٧٠٣	٧٠٣	٥٦٢	٥٥٤
الأرباح المحتجزة	١٥٨	٩٧	١٦٦	١٢٨	٨٣	٧٤
إجمالي حقوق المساهمين	٩٦٩	٨٦٧	٩٥٤	٨٩٨	٧٠٢	٥٦٥
صافي دخل الفوائد	٤٢	٣٧	١٥٢	١٧٠	١١٨	٥٩
إجمالي دخل التشغيل	٧١	٥٥	٢٥٢	٢٤٥	١٦٣	٣٣١
صافي دخل التشغيل	٣٨	٣٠	١٤١	١٤٧	٨٦	٨٧
صافي الربح للفترة	٢٦	٢١	١٠٠	١٠٠	٧٠	٣٥

*نتائج غير مدققة

الأداء السنوي الكامل (٢٠٢٥م مقارنة بعام ٢٠٢٤م)

- ارتفع صافي ربح البنك للسنة إلى ١٠٠,٥ مليون ريال عُماني، مع الإشارة إلى أن نتائج العام السابق تضمنت مكسباً غير متكرر ناتجاً عن الشراء بسعر تفضيلي بقيمة ٩,٢ مليون ريال عُماني.
- ارتفع إجمالي دخل التشغيل بنسبة ٣٪، حيث قابلت الزيادة في الإيرادات التشغيلية الأخرى الانخفاض في صافي دخل الفوائد.
- ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة ١٣٪، بما يعكس استمرار البنك في الاستثمار في الموارد البشرية والتقنية والمبادرات الاستراتيجية.
- انخفضت مخصصات انخفاض القيمة بنسبة ٣١٪.
- ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ٢٤٪، منها زيادة في القروض والسلف والتمويل (بالصافي) بنسبة ٣٥٪. كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ١٨٪، مما أسفر عن بلوغ نسبة صافي القروض إلى الودائع ٨٤٪.
- تتضمن الزيادة في إجمالي حقوق المساهمين بنسبة ٢٩٪ مبلغ ٢٠٠ مليون ريال عُماني ناتجاً عن إصدار البنك لرأس مال إضافي من الفئة الأولى في سبتمبر ٢٠٢٥م.

الأداء ربع السنوي (مارس ٢٠٢٦م مقارنة بمارس ٢٠٢٥م)

- ارتفع صافي الربح للفترة بنسبة ٢١٪ ليصل إلى ٢٦,١ مليون ريال عُماني.

- ارتفع إجمالي دخل التشغيل بنسبة ٣٠٪، مدفوعاً بزيادة صافي دخل الفوائد، وصافي دخل معدل الربح، والإيرادات التشغيلية الأخرى.
- ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة ٣٥٪، بما يعكس الاستثمارات الكبيرة التي يواصل البنك ضخها في الموارد البشرية والتقنية والمبادرات الاستراتيجية، بما في ذلك تشغيل فرع البنك في المملكة العربية السعودية.
- انخفضت مصروفات ضريبة الدخل في عام ٢٠٢٥م نتيجة الأثر الإيجابي للتعديلات المتعلقة بالإقرارات الضريبية للسنوات السابقة.
- ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ٣٢٪، منها زيادة في القروض والسلف والتمويل (بالصافي) بنسبة ٤٥٪. كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٣٣٪، مما أسفر عن بلوغ نسبة صافي القروض إلى الودائع ٨٨٪.
- تتضمن الزيادة في إجمالي حقوق المساهمين بنسبة ٣٥٪، والبالغة ٣٠٢ مليون ريال عُماني، مبلغ ٢٠٠ مليون ريال عُماني ناتجاً عن إصدار رأس مال إضافي من الفئة الأولى في سبتمبر ٢٠٢٥م، بالإضافة إلى صافي مكاسب غير محققة على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بقيمة ٣١ مليون ريال عُماني.

نشر النتائج المالية الأولية

حتى تاريخ هذه النشرة، لم يقم البنك بنشر بياناته المالية الأولية غير المدققة عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م. ومن المتوقع أن يقوم البنك بالإعلان عن نتائجه المالية الأولية غير المدققة عن نفس الفترة قبل بدء فترة تداول الحقوق وفترة الاكتتاب، على أن يتم الإفصاح عن ونشر هذه المعلومات عبر المواقع الإلكترونية للبنك وبورصة مسقط. وسيتم لاحقاً نشر البيانات المالية الأولية غير المدققة عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م، وذلك وفقاً للقوانين والمتطلبات الرقابية المعمول بها.

الفصل الثامن: التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

في سياق الأعمال العادية، يقوم البنك بإبرام معاملات مع الأطراف ذات العلاقة به، بما في ذلك معاملات مع بعض أعضاء مجلس إدارته، والمساهمين، والإدارة العليا، وهيئة الرقابة الشرعية، والمدققين الشرعيين والشركات التي لهم فيها مصلحة كبيرة. يتم إجراء هذه المعاملات على أسس تجارية بحتة ويتم اعتمادها من قبل إدارة البنك ومجلس الإدارة ووفقا للقوانين واللوائح المعمول بها.

للاطلاع على ملخص تعاملات الأطراف ذات العلاقة، نُحيلكم إلى البيانات المالية للبنك، وهي متوفرة على الموقع الالكتروني لبورصة مسقط على الرابط التالي: www.msx.om أو الموقع الالكتروني للبنك على الرابط التالي: https://www.sib.com/investor-relations .

الفصل التاسع: عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها

ينطوي الاستثمار في الأسهم المعروضة على عدد من المخاطر. وعليه، فإنه قبل اتخاذ قرار الاستثمار في هذه الأسهم، يجب على المتقدمين دراسة المخاطر الكامنة في نشاط البنك المقترح وتقييمها بعناية، بما في ذلك المخاطر الموضحة أدناه، وذلك إلى جانب المعلومات الواردة في هذه النشرة، فيمكن أن يكون لتلك المخاطر تأثير على نشاط البنك المقترح وأوضاعه أو نتائجه المالية المتوقعة. ومن ثم ففي هذه الحالات، قد يتعرض المتقدمون لخسارة جزئية أو كلية في استثماراتهم. كما أن هناك مخاطر إضافية وحالات عدم يقين قد تؤثر سلباً على نشاط البنك المقترح.

لا تُعد عوامل المخاطر التالية شاملة أو نهائية، إذ قد توجد مخاطر وأمور غير يقينية إضافية غير معروفة حاليًا أو لا يعتبرها البنك ذات أهمية في الوقت الراهن، وقد يكون لها تأثير على البنك وعملياته المقترحة. قد تختلف المخاطر الفعلية وتأثيراتها بشكل جوهري عن تلك المذكورة وفي حالة تحول أمور غير يقينية إلى واقع فعلي، فإن العمليات المقترحة للبنك ونتائجه ربما تتأثر بشكل سلبي. كما تجدر الإشارة إلى أن البنك يعتزم اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر المذكورة أدناه، باستثناء تلك الناشئة عن عوامل خارجة عن سيطرة البنك، ولا سيما العوامل ذات الطابع السياسي والاقتصادي.

يجب أن نشير الى أن أداء البنك في الفترات السابقة ليس مؤشرًا على النتائج المستقبلية.

يجب على المتقدمين دراسة ما إذا كان الاكتتاب في الأسهم المعروضة مناسبًا لهم، وذلك على ضوء المعلومات الواردة في نشرة الإصدار وعلى حسب ظروفهم الشخصية، وذلك قبل اتخاذ قرار الاستثمار بها

المخاطر القانونية والتنظيمية

التغير في القوانين واللوائح

يخضع عمل البنك لإشراف البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، والبنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، ووزارة التجارة في المملكة العربية السعودية، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية. وقد يؤثر أي تغيير في السياسات واللوائح السارية و/أو قوانين سلطنة عُمان على أداء البنك. كما أن أي تعديلات في القوانين أو اللوائح المعمول بها، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بكفاية رأس المال وإطار بازل التنظيمي وأدوات السندات الدائمة الثانوية، قد تؤثر على قيمة السندات.

لا يتوقع البنك حاليًا حدوث تغييرات جذرية في اللوائح؛ ولذلك يظل تأثير مثل هذه التغييرات محدودًا. وعلاوة على ذلك، يتمتع البنك بفريق إدارة ذو خبرة عالية قادر على الاستجابة بشكل مناسب لأي تطورات من هذا النوع.

المخاطر التنظيمية

إن تعليق أو إلغاء أو فرض قيود على الترخيص المصرفي للبنك من شأنه أن يؤدي إلى عدم قدرة البنك على مزاولة أنشطته، الأمر الذي قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري على أعمال البنك ونتائج عملياته التشغيلية. وقد تم إعداد سياسات وإجراءات البنك بما يكفل الامتثال للقواعد واللوائح المصرفية المعمول بها، وذلك للحد من احتمالية التعرض لأي إجراءات تنظيمية ذات طابع عقابي.

المخاطر المتعلقة بالدولة والقطاع المصرفي

لا يزال الاقتصاد العُماني يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات الهيدروكربونات، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

على الرغم من الجهود المستمرة لتنويع الاقتصاد في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠، فإن الأداء المالي والاقتصادي للسلطنة لا يزال وثيق الارتباط بأسعار النفط. وقد أسفرت فترات انخفاض أسعار النفط تاريخيًا عن تسجيل عجز مالي ملحوظ، وزيادة في مستويات الاقتراض، وضغوط على معدلات النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠، ساهم تراجع أسعار النفط في ارتفاع مستويات العجز المالي والدين العام، مما يبرز مدى حساسية الاقتصاد للدورات السلعية العالمية.

وعلى الرغم من تحقيق فوائض مالية في الفترة الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتنفيذ إصلاحات مالية، فإن أي انخفاض مستدام في أسعار النفط قد يؤدي إلى تراجع الإيرادات الحكومية، وتقييد الإنفاق العام، والتأثير سلبًا على النشاط الاقتصادي. وقد ينعكس ذلك بدوره سلبًا على قدرة المقترضين على السداد وعلى جودة الأصول لدى البنوك العاملة في سلطنة عُمان.

وقد قامت حكومة سلطنة عُمان بتنفيذ برنامج إصلاحي شامل، يشمل الخطة المالية متوسطة الأجل ورؤية ٢٠٤٠، بهدف تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتنويع القاعدة الاقتصادية. ومن المتوقع أن تسهم إجراءات مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وإصلاح منظومة الدعم، والاستثمار في القطاعات غير النفطية (بما في ذلك السياحة والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة) في الحد تدريجيًا من تعرض الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط. كما أسهم تحسن الانضباط المالي وتحقيق فوائض حديثة في تعزيز متانة المركز المالي السيادي، بما يوفر قدرًا أكبر من المرونة في مواجهة الصدمات الخارجية.

شهد النمو الاقتصادي في سلطنة عُمان تاريخيًا تقلبات ملحوظة، وهو ما قد يؤثر على أداء القطاع المصرفي.

تذبذب نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير خلال العقد الماضي، متأثرًا بمستويات إنتاج النفط، والصدمات الخارجية، والظروف الاقتصادية العالمية. وقد شهد الاقتصاد انكماشًا خلال جائحة كوفيد-١٩، أعقبه تعافٍ قوي خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، ثم تباطؤ نسبي في وتيرة النمو. وقد تؤدي هذه التقلبات إلى تغيرات دورية في الطلب على الائتمان، وجودة الأصول، وربحية القطاع المصرفي.

وقد تسفر فترات تباطؤ النمو أو الانكماش الاقتصادي عن ارتفاع مستويات القروض المتعثرة، وانخفاض النشاط الإقراضي، وتزايد الضغوط على أرباح البنوك، لا سيما في القطاعات الحساسة للإنفاق الحكومي والأنشطة المرتبطة بالنفط.

ومن المتوقع أن تدعم استراتيجية التنويع الاقتصادي في إطار رؤية ٢٠٤٠ تحقيق نمو أكثر استقرارًا وتنوعًا على المدى المتوسط والطويل. كما يُتوقع أن يسهم تزايد مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي، في الحد من التقلبات الاقتصادية. وقد عملت البنوك كذلك على تعزيز أطر إدارة المخاطر وممارسات تكوين المخصصات لديها بما يمكنها من التعامل بشكل أفضل مع التقلبات الاقتصادية.

قد يؤثر الوضع المالي لحكومة سلطنة عُمان على بيئة عمل البنوك.

على الرغم من تحقيق فوائض مالية في السنوات الأخيرة وانخفاض مستويات الدين العام، لا يزال المركز المالي الحكومي عرضة لتقلبات إيرادات النفط. فقد شهد الدين العام ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠، قبل أن يتراجع نتيجة الفوائض المالية الأخيرة والإدارة النشطة للدين. وقد يؤدي أي تدهور في الأوضاع المالية إلى زيادة الاقتراض الحكومي، أو خفض الإنفاق العام، أو تأخير سداد المستحقات للمقاولين.

ونظرًا للدور المحوري الذي تضطلع به الحكومة في الاقتصاد العُماني، بما في ذلك باعتبارها صاحب عمل رئيسي ومحركًا أساسيًا للنشاط الاقتصادي، فإن أي تشديد في السياسة المالية قد يؤثر سلبًا على مستويات السيولة في النظام المصرفي، وعلى الطلب على الائتمان، وكذلك على أداء المقترضين.

وقد أظهرت الحكومة التزامًا قويًا بضبط أوضاع المالية العامة، وهو ما يتجلى في تحقيق فوائض مستمرة في الموازنة، وخفض مستويات الدين، وتنفيذ إصلاحات تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات. ومن المتوقع أن تسهم الأطر المؤسسية مثل جهاز الاستثمار العُماني، إلى جانب مبادرات الخصخصة الجارية، في تعزيز الاستدامة المالية. كما تعكس التحسينات في التصنيفات الائتمانية السيادية تزايد ثقة الأسواق في المسار المالي للسلطنة.

ترتبط السياسة النقدية في سلطنة عُمان ارتباطًا وثيقًا بتحركات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وهو ما قد يؤثر على أداء القطاع المصرفي.

نظرًا لاعتماد نظام سعر صرف ثابت يربط الريال العُماني بالدولار الأمريكي، فإن السياسة النقدية في السلطنة تتبع إلى حد كبير توجهات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ونتيجة لذلك، شهدت أسعار الفائدة في عُمان ارتفاعًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة تماشيًا مع دورات التشديد النقدي العالمية. وقد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة الاقتراض على العملاء، مما قد يؤثر على الطلب على التمويل وقدرة المقترضين على السداد.

كما قد تؤثر أسعار الفائدة المرتفعة على هوامش صافي الفائدة لدى البنوك، وذلك تبعًا لآليات إعادة تسعير الأصول والخصوم، وقد تنعكس كذلك على تقييم الأصول المالية.

وفي المقابل، يوفر نظام سعر الصرف الثابت قدرًا من الاستقرار النقدي ويحد من مخاطر تقلبات العملة، بما يدعم ثقة المستثمرين. كما تقوم البنوك بإدارة مخاطر أسعار الفائدة بشكل نشط من خلال أطر إدارة الأصول والخصوم، بما في ذلك مراقبة فجوات إعادة التسعير والحفاظ على تنوع مصادر التمويل. بالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات التضخم المنخفضة نسبيًا في سلطنة عُمان تسهم في التخفيف من الأثر السلبي لارتفاع أسعار الفائدة الاسمية على المقترضين.

يتميز القطاع المصرفي في سلطنة عُمان بدرجة من التركّز، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الرائدة

يهيمن على القطاع المصرفي في سلطنة عُمان عدد محدود من البنوك الكبرى، حيث تستحوذ المؤسسات المصرفية الرئيسية على حصة كبيرة من إجمالي الأصول والقروض والودائع. وقد يؤدي هذا التركّز إلى تصاعد المنافسة على العملاء ذوي الجودة الائتمانية العالية وعلى الودائع، مما قد يفرض ضغوطًا على الهوامش والربحية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات الاندماج والاستحواذ داخل القطاع قد تسهم في تعزيز مكانة البنوك الكبرى وزيادة الضغوط التنافسية على البنوك الأخرى.

وفي المقابل، فإن هيكل القطاع المصرفي المتركّز يدعم الاستقرار المالي، نظرًا لتمتع المؤسسات الرائدة بقواعد رأسمالية قوية، وعلاقات عملاء راسخة، وعمليات متنوعة. كما تسعى البنوك إلى التميّز من خلال تنويع المنتجات، وتحسين جودة الخدمات، والتوسع في قطاعات جديدة مثل الصيرفة الإسلامية والخدمات الرقمية. ويسهم الإشراف التنظيمي من قبل البنك المركزي العُماني في ضمان منافسة منضبطة وتعزيز الاستقرار النظامي.

قد يؤدي النمو السريع للصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان إلى زيادة الضغوط التنافسية داخل القطاع

شهدت الصيرفة الإسلامية نموًا قويًا خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي الأصول المصرفية بشكل ملحوظ وتجاوزت معدلات نمو الصيرفة التقليدية، وذلك نتيجة تزايد تفضيلات العملاء للمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب التطورات التنظيمية الداعمة.

ورغم أن هذا النمو يتيح فرصًا واعدة، إلا أنه قد يؤدي أيضًا إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك، لا سيما فيما يتعلق بجذب الودائع وفرص التمويل، وقد يستلزم استثمارات إضافية في الأنظمة، والحوكمة، وتطوير المنتجات.

كما يسهم التوسع في أعمال الصيرفة الإسلامية في دعم نمو القطاع المصرفي وتعزيز الشمول المالي، مما يخلق فرصًا للبنوك التي تقدم نوافذ إسلامية أو تمتلك شركات تابعة متخصصة في هذا المجال. وتدعم المبادرات التنظيمية، بما في ذلك توسيع نطاق حماية الودائع ليشمل البنوك الإسلامية، تحقيق تكافؤ الفرص وتعزيز الثقة في هذا القطاع. وتتمتع البنوك التي تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات بموقع جيد للاستفادة من فرص النمو في كل من الأسواق التقليدية والإسلامية.

قد يؤثر تذبذب نمو الودائع على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي العُماني

اتسم نمو الودائع في سلطنة عُمان بعدم الاستقرار، حيث ارتبطت فترات النمو القوي بارتفاع إيرادات النفط وتحقيق فوائض حكومية. وقد يؤدي تباطؤ تدفقات الودائع، لا سيما خلال فترات انخفاض أسعار النفط أو تراجع الإنفاق الحكومي، إلى تشديد أوضاع السيولة وزيادة المنافسة على مصادر التمويل.

كما أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع قد يحد من قدرة البنوك على التوسع في معاملات الإقراض، وقد يزيد من اعتمادها على مصادر التمويل بالجملة.

وفي المقابل، ساهمت الفوائض المالية الأخيرة وارتفاع إيرادات النفط في دعم نمو الودائع وتحسين أوضاع السيولة. كما تحرص البنوك على اتباع ممارسات حصيفة لإدارة السيولة، بما في ذلك الاحتفاظ بهوامش سيولة كافية وتنويع مصادر التمويل. وتُسهم متطلبات السيولة التنظيمية التي يفرضها البنك المركزي العُماني في تعزيز متانة القطاع.

يخضع القطاع المصرفي العُماني لمتطلبات تنظيمية واحترازية متطورة قد تؤثر على العمليات والربحية

تعمل البنوك في سلطنة عُمان ضمن إطار تنظيمي متين يشمل تطبيق معايير بازل III، بالإضافة إلى متطلبات احترازية محلية إضافية. وقد تؤدي التغييرات في السياسات التنظيمية، بما في ذلك متطلبات رأس المال أو السيولة أو تكوين المخصصات، إلى زيادة تكاليف الامتثال أو تقييد بعض الأنشطة.

ورغم أن المبادرات التنظيمية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي تعد إيجابية على المدى الطويل، إلا أنها قد يكون لها تأثيرات قصيرة الأجل على الربحية والمرونة التشغيلية.

ويُعد الإطار التنظيمي في سلطنة عُمان متطورًا ومتوافقًا مع أفضل الممارسات الدولية، مما يدعم استقرار ومصداقية القطاع المصرفي. كما تحافظ البنوك على إدارات امتثال متخصصة لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية المتجددة، ويسهم التواصل المستمر مع الجهات التنظيمية في تسهيل التطبيق الفعّال للتغييرات. ويدعم النهج الاستباقي للبنك المركزي العُماني توفير بيئة تشغيلية مستقرة ويمكن التنبؤ بها.

قد تؤثر التغيرات في التصنيفات الائتمانية السيادية لسلطنة عُمان على تكاليف التمويل ونظرة المستثمرين للقطاع المصرفي

شهدت التصنيفات الائتمانية السيادية لسلطنة عُمان تحسنًا في السنوات الأخيرة نتيجة لضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ إصلاحات اقتصادية. إلا أن أي تدهور في الأداء المالي أو الظروف الخارجية أو وتيرة الإصلاحات قد يؤدي إلى خفض التصنيفات الائتمانية.

وقد يترتب على خفض التصنيف السيادي زيادة تكاليف التمويل على البنوك، والحد من قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، والتأثير سلبًا على ثقة المستثمرين.

وفي المقابل، تعكس الترقيات الأخيرة في التصنيفات والتوقعات الإيجابية الصادرة عن وكالات التصنيف الرئيسية ثقة قوية في المسار الاقتصادي والمالي للسلطنة. ومن المتوقع أن يدعم استمرار تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية مزيدًا من التحسن في الجدارة الائتمانية. كما تستفيد البنوك من عملها ضمن إطار سيادي آخذ في التحسن، مع اعتماد استراتيجيات تمويل متنوعة للتخفيف من الآثار المحتملة المرتبطة بالتصنيفات.

لا يزال النظام القانوني في سلطنة عُمان في طور التطور، مما قد يخلق بيئة تتسم بدرجة من عدم اليقين للاستثمار والنشاط التجاري

تمر سلطنة عُمان، شأنها شأن العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، بمراحل مختلفة من تطوير مؤسساتها القانونية والتنظيمية بما يتماشى مع الأسواق الأكثر تطورًا. ونتيجة لذلك، قد لا يتم تطبيق الضمانات الإجرائية وكذلك القوانين واللوائح الرسمية بشكل متسق في جميع الحالات. وفي بعض الظروف، قد لا يكون من الممكن الحصول على سبل الانتصاف القانونية المنصوص عليها في القوانين واللوائح ذات الصلة في الوقت المناسب. ونظرًا لاستمرار تطور البيئة القانونية، قد يواجه المستثمرون في سلطنة عُمان درجة من عدم اليقين بشأن حماية استثماراتهم. كما أن أي تغييرات غير متوقعة في النظام القانوني قد يكون لها أثر سلبي جوهري على الاستثمارات التي قام بها البنك أو التي قد يقوم بها في المستقبل.

ويقوم البنك بمتابعة التطورات القانونية والتنظيمية في سلطنة عُمان عن كثب، كما يستعين بمستشارين قانونيين محليين لتقييم الآثار المحتملة. ويعمل البنك على هيكلة استثماراته وعملياته بما يضمن الامتثال للقوانين المعمول بها، ويعمد إلى الحد من المخاطر من خلال إجراء فحوصات قانونية نافية للجهالة بصورة متحفظة، واعتماد وسائل حماية تعاقدية حيثما أمكن.

على المستثمرين المحتملين التعامل بحذر مع البيانات الإحصائية الواردة في هذه الوثيقة

تم الحصول على الإحصاءات الواردة في هذه الوثيقة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات وإيرادات الحكومة، من مصادر حكومية وغيرها، بما في ذلك البنك المركزي وصندوق النقد الدولي. وقد لا تكون هذه الإحصاءات، وكذلك البيانات المكونة لها، قد أُعدّت وفقًا للمنهجيات ذاتها المعتمدة لدى مصادر أخرى، وقد تختلف عن الإحصاءات المنشورة من جهات أخرى، وذلك نظرًا لاختلاف الافتراضات الأساسية والمنهجيات المستخدمة من مصدر لآخر. كما قد توجد فروقات جوهرية بين البيانات الإحصائية الأولية أو التقديرية أو المتوقعة الواردة في هذه الوثيقة والنتائج الفعلية، وكذلك بين البيانات الإحصائية الواردة هنا والبيانات المقابلة التي سبق نشرها من قبل أو نيابةً عن سلطنة عُمان. وعليه، ينبغي على المستثمرين المحتملين التعامل مع البيانات الإحصائية الواردة في هذه الوثيقة بدرجة عالية من الحيطة والحذر.

ولمعالجة أوجه القصور أو عدم الاتساق المحتملة في البيانات الإحصائية، يقوم البنك بالإفصاح بوضوح عن مصادر هذه البيانات وحدودها، ويوصي المستثمرين بتفسيرها بحذر، كما يشجعهم على الاعتماد على مجموعة من المصادر الموثوقة والمحدّثة عند تقييم المؤشرات الاقتصادية والمالية.

قد تؤثر التوترات الجيوسياسية المستمرة وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط سلبًا على بيئة عمل البنك وأدائه المالي

شهدت منطقة الشرق الأوسط تاريخيًا فترات من عدم الاستقرار الجيوسياسي، بما في ذلك النزاعات الإقليمية، والتوترات الدبلوماسية، والمخاطر الأمنية. وقد تؤدي أي تصعيدات في التوترات الجيوسياسية – سواء على مستوى الأطراف الإقليمية أو في إطار تطورات دولية أوسع – إلى اضطرابات في تدفقات التجارة، والأسواق المالية، ومعنويات المستثمرين. كما قد تسفر هذه التطورات عن زيادة تقلبات أسعار النفط، التي تُعد محركًا رئيسيًا للنشاط الاقتصادي في سلطنة عُمان، فضلًا عن ارتفاع مستويات عدم اليقين في الأسواق العالمية والإقليمية.

وعلاوة على ذلك، قد يؤثر عدم الاستقرار الجيوسياسي على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، والاستثمار الأجنبي، ومعدلات النمو الاقتصادي في المنطقة. وقد يؤدي أيضًا إلى زيادة متطلبات الامتثال، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعقوبات ومكافحة غسل الأموال، كما قد يعرّض المؤسسات المالية لمخاطر تشغيلية ومخاطر تتعلق بالسمعة. وبالنسبة للبنوك العاملة في سلطنة عُمان، بما في ذلك البنك، فقد تؤثر هذه العوامل على الطلب على الائتمان، وجودة الأصول، وأوضاع السيولة، والربحية الإجمالية.

وقد انتهجت سلطنة عُمان تقليديًا سياسة خارجية متوازنة ومحايدة، مما أسهم في تعزيز استقرارها السياسي النسبي

داخل المنطقة. ويزاول البنك أعماله بشكل رئيسي داخل السلطنة، مع تعرض مباشر محدود للبلدان عالية المخاطر، الأمر الذي يقلل من درجة تأثره بالصدمات الجيوسياسية الخارجية. كما يلتزم البنك بأطر امتثال متينة، تشمل إجراءات فحص العقوبات وضوابط مكافحة غسل الأموال، وذلك للحد من المخاطر التنظيمية ومخاطر السمعة.

علاوة على ذلك، تمكّن ممارسات إدارة المخاطر الحصيفة، بما في ذلك سياسات منح الائتمان المتحفظة، وتنويع المحافظ، وإجراء اختبارات الضغط، البنك من رصد وإدارة الآثار المحتملة الناجمة عن التطورات الجيوسياسية. وعلى المستوى السيادي، تسهم الإصلاحات الاقتصادية المستمرة والانضباط المالي في تعزيز قدرة سلطنة عُمان على مواجهة الصدمات الخارجية، بما في ذلك تلك الناجمة عن عدم الاستقرار الإقليمي.

المخاطر المتعلقة بالبنك

يتعرض البنك لمخاطر الخسارة الناجمة عن إخفاق المقترضين أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم.

تنطوي الأنشطة الأساسية للبنك على تقديم التمويل لعملاء من الشركات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد، مما يعرّضه لمخاطر الائتمان. وقد تتأثر محفظة القروض لدى البنك سلبًا نتيجة تدهور الأوضاع المالية للمقترضين، لا سيما في القطاعات الحساسة للدورات الاقتصادية أو الإنفاق الحكومي أو الصدمات الخارجية. وقد يؤدي أي ارتفاع في القروض المتعثرة إلى الحاجة لتكوين مخصصات أعلى، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا على ربحية البنك ومركزه الرأسمالي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركز عمليات الانكشاف في قطاعات أو لدى أطراف مقابلة معينة قد يؤدي إلى تضخيم مخاطر الائتمان خلال فترات الضغوط الاقتصادية. كما أن أي تغييرات في الأوضاع الاقتصادية أو المالية لعملاء البنك، كما هو موضح في نشرة الإصدار، قد تؤثر بشكل جوهري على قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، وبالتالي على الأداء المالي للبنك.

ويحافظ البنك على إطار شامل لإدارة مخاطر الائتمان، يشمل معايير محددة لمنح الائتمان، وتسعيرًا قائمًا على المخاطر، وتنويع المحفظة، والمراقبة المستمرة لعمليات الانكشاف. كما يطبق البنك مخصصات وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ويجري اختبارات ضغط دورية لتقييم قدرة محفظة القروض على الصمود في ظل سيناريوهات سلبية.

قد لا يتمكن البنك من الوفاء بالتزاماته التمويلية عند استحقاقها أو قد يتحمل تكاليف أعلى للحصول على التمويل

تتمثل مخاطر السيولة في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، بما في ذلك التزامات التمويل، عند حلول آجال استحقاقها. وتُعد هذه المخاطر متأصلة في الأنشطة المصرفية، وقد تتفاقم نتيجة لعدد من العوامل الخاصة بالبنك، بما في ذلك الاعتماد المفرط على مصدر تمويلي معين (مثل التمويل قصير الأجل أو التمويل لليلة واحدة)، أو التغيرات في التصنيفات الائتمانية، أو العوامل المرتبطة بالأسواق بشكل عام مثل اضطرابات الأسواق أو الكوارث الكبرى.

كما ارتفع إدراك مخاطر الطرف المقابل بين المؤسسات المالية بشكل ملحوظ منذ الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-١٩، مما أدى إلى تراجع بعض مصادر السيولة التقليدية، مثل أسواق الدين، وعمليات بيع الأصول، واسترداد الاستثمارات. وقد يصبح وصول البنك إلى هذه المصادر محدودًا أو متاحًا بتكلفة أعلى.

وعلاوة على ذلك، فإن حالة عدم اليقين أو التقلب في أسواق رأس المال والائتمان قد تحد من قدرة البنك على إعادة تمويل التزاماته المستحقة بتمويل طويل الأجل أو قد تؤدي إلى زيادة تكلفة هذا التمويل. وتعتمد قدرة البنك على الحصول على أي تمويل إضافي على مجموعة من العوامل، من بينها أوضاع السوق، وتوافر الائتمان بشكل عام، ولا سيما للمقترضين في قطاع الخدمات المالية، بالإضافة إلى الوضع المالي للبنك، وتصنيفاته الائتمانية، وقدرته الائتمانية.

وقد اعتمد البنك تاريخيًا على ودائع العملاء، والتي يغلب عليها الطابع قصير الأجل، لتلبية معظم احتياجاته التمويلية. وتخضع هذه الودائع لتقلبات نتيجة لعوامل خارجة عن سيطرة البنك، بما في ذلك احتمال تراجع ثقة المودعين والضغوط التنافسية، مما قد يؤدي إلى خروج كبير للودائع خلال فترة زمنية قصيرة. من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان نحو ٦٤,٧٥% من إجمالي ودائع البنك (بما في ذلك المبالغ المستحقة للبنوك وإيداعات سوق النقد) ذات آجال استحقاق متبقية لا تتجاوز ثلاثة أشهر

أو مستحقة عند الطلب، في حين أن نحو ٢٠٫٨٩% منها كانت ذات آجال استحقاق متبقية لا تتجاوز سنة واحدة أو مستحقة عند الطلب. كما يعتمد البنك على بعض الودائع الكبيرة من مجموعة محدودة من العملاء من الجهات المرتبطة بالحكومة وشركات القطاع الخاص.

وفي حال قيام نسبة كبيرة من المودعين بسحب ودائعهم تحت الطلب أو عدم تجديد ودائعهم لأجل عند استحقاقها، فقد يضطر البنك إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة أو بيع أصوله لتلبية احتياجاته التمويلية. ولا يوجد ما يضمن قدرة البنك على الحصول على تمويل إضافي عند الحاجة أو بشروط سعرية لا تؤثر سلبًا على قدرته التنافسية. وفي حال اضطر البنك إلى بيع أصول لتلبية احتياجاته التمويلية، فقد يتكبد خسائر جوهرية. وفي الحالات القصوى، إذا لم يتمكن البنك من إعادة تمويل هذه الودائع أو استبدالها بمصادر تمويل بديلة (مثل الودائع، أو أسواق ما بين البنوك، أو أسواق رأس المال الدولية، أو من خلال بيع الأصول)، فإن ذلك قد يكون له أثر سلبي جوهري على أعمال البنك وآفاقه وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم ملاءته المالية.

يمارس البنك نشاط تحويل الآجال، وبالتالي فإنه معرض لمخاطر عدم التوافق بين آجال استحقاق الأصول والخصوم، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا على نتائج عملياته.

وللتخفيف من هذه المخاطر، قام البنك بتأسيس قاعدة عملاء متنوعة تشمل مختلف شرائح العملاء، بالإضافة إلى بناء شبكة علاقات مع بنوك أخرى على المستويين المحلي والدولي. كما يحتفظ البنك بأصول سائلة بمستويات تفوق الحد الأدنى المطلوب تنظيميًا لنسبة تغطية السيولة، لضمان توفر السيولة بسرعة للوفاء بالتزاماته حتى في ظروف الضغوط. كما تعتمد إدارة البنك خطة تمويل الطوارئ، وسياسة لجنة إدارة الأصول والخصوم، فضلًا عن الامتثال لمتطلبات البنك المركزي المحلي المتعلقة بنسبة تغطية السيولة. ويحتفظ البنك كذلك بوديعة نظامية لدى البنك المركزي العُماني، إضافة إلى حصوله على خطوط ائتمان من بنوك ومؤسسات مالية.

وعلى الرغم من قيام البنك بإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال من خلال الاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة، وتنويع مصادر التمويل، وتطبيق أطر لاختبارات الضغط، فإن التطورات السلبية في الأسواق أو الأزمات النظامية أو عمليات السحب غير المتوقعة قد تؤثر بشكل جوهري على مركز السيولة لدى البنك. ورغم سعي البنك إلى الحد من هذه المخاطر، فإنه لا يمكن تقديم أي ضمان بأن هذه التدابير ستكون كافية في جميع الظروف. ويُنصح المستثمرون بشدة بإجراء دراسات العناية الواجبة الخاصة بهم وتقييم مخاطر السيولة بشكل مستقل.

يتعرض البنك لمخاطر السوق، بما في ذلك مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الاستثمار

قد يتأثر المركز المالي للبنك ونتائج عملياته بمخاطر السوق الخارجة عن نطاق سيطرته، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تقلبات أسعار الفائدة، وأسعار الأوراق المالية، وأسعار صرف العملات الأجنبية. وقد تؤثر تقلبات أسعار الفائدة سلبًا على المركز المالي للبنك ونتائج عملياته بعدة طرق. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة عمومًا إلى انخفاض قيمة القروض ذات العائد الثابت والأوراق المالية ذات الدخل الثابت ضمن محفظة استثمارات البنك، كما قد يؤدي إلى زيادة تكاليف التمويل. ونتيجة لذلك، قد يتعرض البنك لانخفاض في صافي دخل الفوائد. وتتأثر أسعار الفائدة بعدد من العوامل الخارجة عن سيطرة البنك، بما في ذلك سياسات البنوك المركزية، مثل البنك المركزي العُماني ومجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إضافة إلى العوامل السياسية والظروف الاقتصادية المحلية والدولية.

قد يتأثر المركز المالي للبنك ونتائج عملياته أيضًا بالتغيرات في القيمة السوقية لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية لديه. ويحقق البنك دخل فوائد من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت المدرجة ضمن هذه المحفظة، كما يحقق أرباحًا أو خسائر عند بيع تلك الأوراق، ويُثبت كذلك الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم هذه الأوراق بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية عمومية ضمن قائمة الدخل الشامل. ويعتمد مستوى الدخل المتحقق من هذه المحفظة على عدد من العوامل الخارجة عن سيطرة البنك، مثل مستوى نشاط التداول في الأسواق، ومستويات أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار صرف العملات، والتقلبات العامة في الأسواق. كما تتأثر القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ذات العائد الثابت بالتغيرات المدركة في الجدارة الائتمانية لمصدري تلك الأوراق، فضلًا عن التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف. فعلى سبيل المثال، في بيئة تتسم بارتفاع أسعار الفائدة، يُرجح أن تنخفض القيم العادلة للأوراق المالية ذات العائد الثابت، مما قد يعرّض البنك لخسائر تقييم أو خسائر عند بيع تلك الأوراق. وبالمثل، فإن أي تدهور في الجدارة الائتمانية لمصدري أدوات الدين المحتفظ بها قد

يؤدي إلى قيام البنك بتكوين مخصصات انخفاض قيمة أو تسجيل شطب لتلك الأوراق.

وتتسم أسعار الفائدة بالديناميكية، إذ تتأثر بعوامل الاقتصاد الكلي وبقدرة البنك على الحصول على السيولة بأسعار معقولة وتنافسية، فضلًا عن طبيعة قاعدة العملاء التي يعتمد عليها البنك في التمويل، ومستوى ثقة العملاء، وكفاءة تسعير المنتجات.

ويعتمد البنك على لجنة فعّالة لإدارة الأصول والخصوم تتولى متابعة مخاطر أسعار الفائدة، بما يضمن إدارة سلسة للسيولة، وإدارة مخاطر السوق، ومخاطر صرف العملات الأجنبية. وعلى الرغم من تقلب أسعار الفائدة، تسعى لجنة الأصول والخصوم إلى الحفاظ على هوامش صافية مناسبة للفائدة من خلال التسعير الملائم للأعمال الإضافية للبنك.

يتعرض البنك لمخاطر السوق الناتجة عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر سعر الصرف الأجنبي: باعتباره وسيطًا ماليًا، يتعرض البنك لمخاطر تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية. ويُعد البنك من الجهات النشطة في سوق العملات الأجنبية داخل السلطنة، وبالتالي يواجه التحديات المرتبطة بهذا النشاط. وبوجه عام، يسعى البنك إلى منح قروض بالعملات الأجنبية بشروط تتوافق إلى حد كبير مع التزاماته بالعملات الأجنبية، بما يحقق تحوطًا طبيعيًا لمراكزه. وفي الحالات التي لا يكون فيها ذلك ممكنًا، يلجأ البنك إلى استخدام أدوات مالية مشتقة، مثل عقود الصرف الآجل، والخيارات، والمقايضات، لمواءمة عملات الأصول والخصوم. كما يتم الاحتفاظ بأي مراكز مفتوحة ضمن الحدود التي يحددها البنك المركزي العُماني. علاوة على ذلك، قام البنك بمواءمة معظم التزاماته بالعملات الأجنبية مع أصول مقابلة بالعملات ذاتها، مما يحد من الفجوات ويُبقي مخاطر العملات الأجنبية عند مستويات منخفضة.

قد تؤثر التحركات غير المواتية في أسعار صرف العملات الأجنبية سلبًا على إيرادات والوضع المالي لمودعي البنك والمقترضين منه، مما قد ينعكس بدوره على قاعدة ودائع البنك وجودة انكشافاته الائتمانية تجاه بعض العملاء. وبوجه عام، يسعى البنك إلى منح قروض بالعملات الأجنبية بشروط تتوافق إلى حد كبير مع التزاماته المقابلة بهذه العملات، بما يحقق تحوطًا طبيعيًا لمراكزه. وفي الحالات التي لا يكون فيها ذلك ممكنًا، يلجأ البنك عادةً إلى استخدام أدوات مالية مشتقة لمواءمة عملات الأصول والخصوم. ويتم الاحتفاظ بأي مراكز عملات مفتوحة ضمن الحدود التي يحددها البنك المركزي العُماني. ومع ذلك، وفي الحالات التي لا يكون فيها البنك متحوطا، فإنه يظل معرضًا لتقلبات أسعار الصرف، كما أن استراتيجيات التحوط التي يعتمدها قد لا تكون فعّالة في جميع الأوقات. وقد تؤدي أي تقلبات في أسعار الصرف، بما في ذلك تلك الناتجة عن إعادة ربط الريال العُماني بالدولار الأمريكي (أو إلغاء هذا الربط)، إلى تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك.

ويقوم البنك بإدارة مخاطر العملات الأجنبية من خلال مزيج من التحوط الطبيعي، واستخدام الأدوات المالية، والالتزام الصارم بالمتطلبات التنظيمية، حيث تتمثل استراتيجيته الأساسية في مواءمة القروض بالعملات الأجنبية مع مصادر التمويل بالعملات ذاتها مما يؤدي إلى التحوط الطبيعي من تعرضه لمخاطر العملات الأجنبية.

يخضع البنك لمنظومة واسعة من الأنظمة واللوائح، وقد يكون الامتثال للتغييرات في هذه الأنظمة أو في تفسيرها وتطبيقها مكلفًا، كما أن أي إخفاق في الامتثال قد يؤدي إلى فرض جزاءات على البنك.

يخضع البنك لعدد من الضوابط الاحترازية والتنظيمية التي تهدف إلى الحفاظ على سلامة ومتانة الجهاز المصرفي، وضمان الامتثال للأهداف الاقتصادية وغيرها، والحد من مستويات المخاطر. وتشمل هذه الضوابط القوانين واللوائح الصادرة عن البنك المركزي العُماني، وهيئة الخدمات المالية، وبورصة مسقط.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على البنك، لمزاولة أعماله وتوسيع نطاقها، الحصول على مجموعة من التراخيص والتصاريح والموافقات من الجهات التنظيمية والقانونية والإدارية والضريبية وغيرها من الجهات الحكومية، أو المحافظة عليها. وغالبًا ما تتسم إجراءات الحصول على هذه التراخيص والموافقات بطولها وتعقيدها وعدم قابليتها للتنبؤ وارتفاع تكلفتها. وفي حال عدم تمكن البنك من الحفاظ على هذه التراخيص أو الحصول عليها، فقد تتأثر قدرته على تحقيق أهدافه الاستراتيجية سلبًا.

كما قد تؤدي التغييرات في اللوائح المعمول بها (بما في ذلك التفسيرات الجديدة للوائح القائمة) إلى زيادة تكاليف مزاولة الأعمال. ولا يكون من الممكن دائمًا للبنك التنبؤ بتوقيت إصدار لوائح جديدة من قبل الجهات المختصة في سلطنة عُمان، مما يخلق مخاطر تتمثل في احتمال تأثر ربحية البنك سلبًا نتيجة عدم القدرة على الاستعداد الكافي لهذه التغييرات. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة مستوى التنظيم أو إدخال تعديلات على القوانين واللوائح، أو تغيير طريقة تفسيرها أو تطبيقها، قد يكون له أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي أو نتائج عملياته أو آفاقه المستقبلية.

ويتعين على البنك أيضا الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بمتطلبات "اعرف عميلك"، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك تلك المتعلقة بالدول الخاضعة لعقوبات وطنية أو دولية، وكذلك القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد في الولايات القضائية التي يزاول فيها أعماله. وفي حال إخفاق البنك، أو حتى مجرد تصوره على أنه أخفق، في الامتثال لهذه القوانين واللوائح، فقد تتعرض سمعته لضرر جوهري، بما يترتب عليه آثار سلبية على أعماله وآفاقه المستقبلية. كما أن عدم امتثال البنك لأي من اللوائح السارية قد يعرّضه لمسؤوليات وغرامات محتملة قد تكون باهظة.

ومن المتوقع أن يقوم المنظم المصرفي بوضع سياسات تهدف إلى تطوير القطاع المصرفي وتعزيز نموه على المدى الطويل. كما يتمتع البنك بفريق إدارة ذو خبرة عالية يمكّنه من التعامل بفعالية مع مثل هذه التطورات.

يعمل البنك في بيئة مصرفية تنافسية قد تؤثر على حصته السوقية وأرباحه

أصبح القطاع المصرفي العماني أكثر تنافسية، حيث شهد زيادة في الاستثمارات من قبل المؤسسات المالية العُمانية غير المصرفية (مثل شركات تمويل التجارة)، وكذلك من قبل المؤسسات المالية الأجنبية (لا سيما في مجالات التمويل واسع النطاق مثل تمويل المشاريع)، مما أتاح لعملاء الشركات استخدام مجموعة أوسع من مصادر التمويل (مثل إصدارات السندات والأسهم)، وزاد من تنوع وتطور المنتجات والخدمات المقدمة لكل من قطاعي الشركات والأفراد في السلطنة. وعلى الرغم من أن البنك يقدم مجموعة واسعة من حلول التمويل ويواصل التركيز على تطوير منتجاته وخدماته، وتحسين جودة خدمة العملاء، وتعزيز قنوات التوزيع، فإنه لا يمكنه ضمان عدم قيام عملائه بتحويل جزء أو كامل تعاملاتهم إلى منافسيه أو اللجوء إلى مصادر تمويل بديلة. وقد يكون لمثل هذه التحولات أثر سلبي جوهري على أعمال البنك.

يضم القطاع المصرفي في سلطنة عُمان حاليًا سبعة بنوك مدرجة في البورصة، حيث يستحوذ أكبرها على ما يقارب ٣٣% من إجمالي الأصول، بينما يُعد البنك ثاني أكبر بنك بحصة تقارب ٢٠% من إجمالي الأصول، وبذلك يستحوذ البنكان معًا على نحو ٥٣% من إجمالي الأصول. ونظرًا لتداخل الخدمات المقدمة وقاعدة العملاء داخل السلطنة، فمن المحتمل أن يلجأ واحد أو أكثر من منافسي البنك إلى الاندماج أو توحيد العمليات. وقد تُمكّن الفوائد الناتجة عن مثل هذه العمليات منافسي البنك من تعزيز مواردهم المالية بشكل كبير، وتحسين قدرتهم على الوصول إلى مصادر التمويل، وتوسيع نطاق منتجاتهم. وقد أتمّ البنك عملية اندماجه مع بنك إتش إس بي سي عُمان ش.م.ع.ع. كما أُعلن في بورصة مسقط في أغسطس ٢٠٢٣م.

وعلى الرغم مما سبق، يحرص البنك على مواكبة مستجدات السوق بشكل مستمر، وقد قام بدراسة بيئة السوق والمنافسة المتوقعة، ويعمل على تصميم وتطوير منتجات وخدمات مناسبة لتلبية احتياجات السوق، بما يراه مجلس الإدارة على النحو الأمثل. كما يتمتع البنك بسجل حافل من النمو السريع، وقد رسّخ مكانته كبنك رائد وتحويلي في سلطنة عُمان.

مخاطر تركّز قاعدة الودائع

قد يتعرض البنك لمخاطر ناتجة عن تركّز قاعدة ودائعه. فقد شكّلت ودائع العملاء نحو ٨٦% من إجمالي التزامات البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وفي التاريخ ذاته، شكّلت ودائع أكبر ٢٠ عميلًا ما نسبته ٤٣% من إجمالي ودائع العملاء، في حين شكّلت ودائع أكبر ١٠ عملاء نحو ٣٥% من إجمالي الودائع.

وقد يؤدي سحب جزء كبير من هذه الودائع (وهو أمر يُرجّح حدوثه خلال فترات تراجع الإيرادات الحكومية) إلى تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك ونتائج عملياته ومركزه المالي، وكذلك على قدرته على الامتثال لمتطلبات البنك المركزي العُماني المتعلقة بالسيولة. كما قد يضطر البنك في هذه الحالة إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة (سواء من خلال ودائع إضافية

أو تمويل بالجملة)، والتي قد لا تكون متاحة بشروط تجارية مناسبة أو قد لا تكون متاحة على الإطلاق. وقد يؤثر أي إخفاق في الحصول على تمويل بديل سلبًا على قدرة البنك على الحفاظ على محفظة القروض أو تنميتها، أو قد يؤدي إلى زيادة التكلفة الإجمالية للتمويل، وهو ما قد يكون له أثر سلبي جوهري على أعماله.

يحافظ البنك على احتياطيات سيولة معقولة تتماشى مع متطلبات البنك المركزي العُماني، بما يضمن قدرته على مواجهة أي عمليات سحب كبيرة محتملة للودائع. وتُسهم هذه الإجراءات في الحد من مخاطر الاعتماد على قاعدة ودائع مركّزة، وتعزز قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية وتحقيق أهدافه التنموية في ظل مختلف ظروف السوق.

يتعرض البنك لمخاطر ائتمانية، كما يواجه درجة من تركّز المخاطر الائتمانية لدى عملائه.

تُعد المخاطر الناشئة عن التغيرات السلبية في جودة الائتمان وقابلية استرداد القروض والأوراق المالية والمبالغ المستحقة من الأطراف المقابلة جزءًا أصيلًا من مجموعة واسعة من أنشطة البنك، ولا سيما أنشطة الإقراض والاستثمار. وعلى وجه الخصوص، يواجه البنك مخاطر عدم التزام المقترضين بسداد قروضهم وفقًا للشروط التعاقدية، إضافة إلى احتمال عدم كفاية الضمانات المقدمة لتغطية هذه القروض. ويقوم البنك بشكل مستمر بمراجعة وتحليل محفظة القروض ومخاطر الائتمان، كما يُقيّم الخسائر المحتملة استنادًا إلى عدة عوامل، من بينها تحليل معدلات التعثر الحالية والتاريخية، وإدارة القروض، وتقييم الأصول الضامنة، فضلًا عن مجموعة من الافتراضات الإدارية الأخرى. إلا أن هذه التحليلات والافتراضات قد تؤدي إلى تقديرات غير دقيقة للأداء الائتماني، لا سيما في ظل بيئة اقتصادية متقلبة.

كما قد تنشأ خسائر ائتمانية نتيجة تدهور الجدارة الائتمانية لمقترضين أو جهات إصدار أو أطراف مقابلة محددة، أو نتيجة تدهور عام في الأوضاع الاقتصادية المحلية أو العالمية، أو بسبب مخاطر نظامية في الأنظمة المالية، مما قد يؤثر على قابلية استرداد وقيمة أصول البنك، ويستدعي زيادة جوهرية في مخصصات انخفاض القيمة للقروض والأوراق المالية وغيرها من المخاطر الائتمانية.

وقد يؤدي أي إخفاق من جانب البنك في الحفاظ على جودة أصوله من خلال سياسات فعّالة لإدارة المخاطر إلى زيادة مخصصات خسائر القروض وارتفاع مستويات التعثر والشطب. كما قد يقوم البنك المركزي العُماني، في أي وقت، بتعديل أو استكمال إرشاداته الرقابية وفرض تكوين مخصصات إضافية على محفظة القروض إذا رأى ذلك مناسبًا بصفته الجهة الرقابية الاحترازية على القطاع المصرفي في السلطنة. وفي حال فرض تكوين مخصصات إضافية، فقد يكون لذلك، تبعًا لحجمها وتوقيتها، أثر سلبي على الأداء المالي للبنك.

قام البنك بتطبيق معايير ائتمانية حكيمة تشمل وضع معايير صارمة لتقييم المقرضين قبل منح القروض ، وهيكلة بعض المعاملات بما يضمن حماية الأصول والتدفقات النقدية الضامنة للقرض من المخاطر ، وتعزيز عمليات مراقبة المحافظ الائتمانية، وذلك لإدارة وتقليل التعرض لمخاطر تركّز الائتمان. كما يجري البنك مراجعة وتحليلًا مستمرين لمحفظة القروض والأطراف المقابلة، مدعومين بنماذج داخلية لتقييم المخاطر وباختبارات ضغط دورية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم اتباع استراتيجيات تنويع نشطة حيثما كان ذلك ممكنًا، كما تتم إعادة تقييم متطلبات الضمانات بشكل دوري لضمان كفاية التغطية. ويلتزم البنك كذلك بالامتثال للإرشادات التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العُماني، ويقوم بتعديل ممارسات تكوين المخصصات بشكل استباقي عند الضرورة. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تهدف إلى تعزيز جودة أصول البنك بشكل عام وزيادة قدرته على مواجهة التطورات الائتمانية السلبية، إلا أنها قد لا تقضي بشكل كامل على المخاطر المرتبطة بتركّز العملاء أو التقلبات الاقتصادية الأوسع. وقد بلغت القروض المتعثرة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ نحو ٢١٩ مليون ريال عُماني (مقارنة بـ ٢٤٩ مليون ريال عُماني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤) من إجمالي القروض.

أي انخفاض جوهري في جودة قروض وتمويلات البنك للعملاء قد يؤثر سلبًا وبشكل جوهري على أعماله.

بلغت القروض المتعثرة لدى البنك ٢٨٣ مليون ريال عُماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، مقارنةً بمبلغ ٢١٩ مليون ريال عُماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. وبلغت نسبة القروض المتعثرة لدى البنك (المُعرّفة بأنها نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والسلف والتمويل الممنوح للعملاء) ٤,٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، مقارنةً بنسبة ٤,٧٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

وأي تدهور مستقبلي كبير في محفظة القروض والتمويلات قد يؤدي إلى زيادة في خسائر انخفاض القيمة، وبالتالي التأثير سلبًا وبشكل جوهري على الأداء المالي للبنك وأعماله بشكل عام.

ويطبق البنك إطارًا شاملًا لإدارة مخاطر الائتمان يشمل عمليات تقييم صارمة لتصنيف المحفظة وتقييم المخاطر لمحفظة القروض المؤسسية. ويساعد هذا الإطار على الاكتشاف المبكر لمخاطر الائتمان وإدارتها بشكل استباقي، مما يسهم في الحفاظ على استقرار المحفظة. كما يقوم البنك بمراقبة جودة الائتمان بشكل مستمر من خلال اختبارات الضغط الدورية، ومراجعات القروض، والتسعير المعدل حسب المخاطر، للحد من أي تدهور محتمل.

يتعرض البنك لمخاطر انخفاض قيم العقارات في سلطنة عُمان، وذلك فيما يتعلق بالضمانات الداعمة للقروض الممنوحة لقطاعي الأفراد والشركات والمضمونة برهون عقارية على عقارات.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كانت محفظة القروض الحالية للبنك مغطاة بشكل جيد ضد الخسائر المتوقعة من خلال مخصصات كافية، حيث بلغت نسبة التغطية (المخصصات إلى القروض المتعثرة) ١٣٣٫٦% (بما في ذلك مخصصات المرحلة الأولى والثانية). ويلتزم البنك بإرشادات ونسب القرض إلى القيمة الصادرة عن بازل والبنك المركزي العُماني، ويضمن وجود ضمانات كافية مقابل المخاطر الائتمانية لامتصاص التقلبات المعقولة في قيمة الضمانات الأساسية.

لدى البنك التزامات طارئة وتعهدات كبيرة مرتبطة بالائتمان، قد تؤدي إلى تكبد خسائر محتملة.

يصدر البنك التزامات ائتمانية غير قابلة للإلغاء، وضمانات، واعتمادات مستندية، والتي تُسجل خارج الميزانية العمومية إلى حين استخدامها أو إلغائها. وعلى الرغم من أن هذه الالتزامات ذات طبيعة احتمالية، إلا أنها تعرض البنك لمخاطر ائتمانية وسيولة. ورغم أن البنك يتوقع أن يتم تفعيل جزء فقط من هذه الالتزامات ويحتفظ بموارده التمويلية وفقًا لذلك، إلا أنه قد يُطلب منه سداد مبالغ تفوق التوقعات، خاصة في حالات تدهور ظروف السوق العامة. وقد يستلزم ذلك حصول البنك على تمويل إضافي، وربما في فترة زمنية قصيرة، مما قد يؤثر سلبًا على أعماله. وقد بلغت هذه الالتزامات الاحتمالية ٦٩٠ مليون ريال عُماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، أي ما يعادل ١٠–١١% من إجمالي القروض والتمويلات والالتزامات الاحتمالية مجتمعة.

ويتم تطبيق نفس معايير منح الائتمان على المخاطر غير الممولة كما هو الحال في المخاطر الممولة، مما يقلل من زيادة مخاطر الائتمان المرتبطة بالالتزامات الطارئة. كما أن هذه الالتزامات موزعة بشكل جيد بين الأطراف المقابلة والمشاريع المختلفة، مما يقلل من احتمالية تحقق جزء كبير منها في آن واحد.

قد يؤدي أي تغير سلبي في التصنيفات الائتمانية للبنك إلى تقييد قدرته على الحصول على التمويل وزيادة تكاليف الاقتراض

يحمل البنك حاليًا تصنيفات ائتمانية طويلة الأجل عند مستوى BB+ مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، ومستوى Baa3 مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة موديز. وتهدف هذه التصنيفات إلى قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، وتُعد عاملًا مهمًا في تحديد تكلفة التمويل.

وفي ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، قامت وكالة فيتش بترقية التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل بالعملة الأجنبية لسلطنة عُمان إلى درجة الاستثمار عند مستوى 'BBB–' من 'BB+' مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما رفعت فيتش التصنيفات الائتمانية طويلة الأجل لأكبر بنك في السلطنة عند 'BBB–'، والتصنيفات الائتمانية لأربع بنوك أخرى، بما في ذلك البنك، عند مستوى 'BB+' مما يعكس تحسن احتمالية الدعم الحكومي للبنوك من قبل الجهات العُمانية، إضافة إلى تحسن بيئة الأعمال التي تدعم الجدارة الائتمانية الأساسية للبنوك.

ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن حكومة سلطنة عُمان غير ملزمة، سواء تعاقديًا أو غير ذلك، بدعم أي بنك عُماني (بما في ذلك البنك)، ولا يوجد أي ضمان بأنها ستقوم بذلك في المستقبل. وبالتالي، ينبغي على المستثمرين عدم الاعتماد على

وجود أي دعم حكومي مستقبلي عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وقد يؤدي خفض أي من التصنيفات الائتمانية للبنك، أو تغيير النظرة المستقبلية إلى سلبية، إلى زيادة تكلفة اقتراض البنك، مما قد يؤثر سلبًا على أعماله ومركزه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية. كما أن أي خفض في التصنيفات أو الإعلان عن نظرة سلبية قد يحد من قدرة البنك على جمع رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات الفعلية أو المتوقعة في التصنيف الائتماني قد تؤثر على القيمة السوقية للأسهم المطروحة.

كما أن التصنيف الائتماني الممنوح للبنك قد لا يعكس التأثير المحتمل لجميع المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الأسهم أو ظروف السوق أو أي عوامل إضافية واردة في هذه الوثيقة، وقد تؤثر عوامل أخرى على قيمة الأسهم. ويُعد التصنيف الائتماني للأوراق المالية رأيًا مستقلًا وليس توصية بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية. كما قد تخضع التصنيفات للمراجعة أو السحب في أي وقت من قبل الجهة المانحة، ويجب تقييم كل تصنيف بشكل مستقل عن غيره.

يتعرض البنك لمخاطر ناتجة عن استراتيجية التوسع الدولي

تشمل استراتيجية البنك التوسع الدولي في أسواق جديدة. ويتطلب إنشاء عمليات في هذه الأسواق استثمارات أولية كبيرة في الموارد البشرية، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، والتراخيص التنظيمية، والامتثال، وذلك قبل تحقيق أي إيرادات جوهرية. وقد يؤدي ذلك إلى مخاطر تنفيذ، بما في ذلك التأخير، وارتفاع التكاليف عن المتوقع، وصعوبة تحقيق المنافع المرجوة ضمن الإطار الزمني المحدد، وتأثير سلبي على العوائد المالية في المدى القريب. كما أن أي إخفاق في تنفيذ الاستراتيجية بالتكلفة أو الوتيرة المتوقعة قد يكون له أثر سلبي جوهري على أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته.

قد يؤدي أي تعطل في أنظمة تقنية المعلومات إلى تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك وسمعته

يعتمد البنك على أنظمة تقنية المعلومات في معالجة عدد كبير من المعاملات بدقة وفي الوقت المناسب، وكذلك في تخزين ومعالجة معظم بياناته التشغيلية. ويُعد التشغيل السليم لأنظمة الرقابة المالية، وإدارة المخاطر، وتحليل الائتمان، وإعداد التقارير، والمحاسبة، وخدمة العملاء، إضافة إلى شبكات الاتصال بين الفروع ومراكز معالجة البيانات، أمرًا حيويًا لأعمال البنك وقدرته التنافسية. وقد تتعرض أنشطة البنك لاضطراب جوهري في حال حدوث تعطل جزئي أو كلي في أي من هذه الأنظمة أو شبكات الاتصال، وقد ينشأ ذلك عن عوامل متعددة، كثير منها خارج عن سيطرة البنك كليًا أو جزئيًا، بما في ذلك أعطال الأجهزة أو البرمجيات، والكوارث الطبيعية، وانقطاع الكهرباء لفترات طويلة، والفيروسات الحاسوبية أو الهجمات الإلكترونية.

كما يعتمد البنك على مزودي خدمات خارجيين في بعض جوانب عملياته، وقد يؤدي أي انقطاع أو تدهور في أداء هؤلاء المزودين أو أنظمة معلوماتهم إلى التأثير على جودة عمليات البنك والإضرار بسمعته.

ويعتمد التشغيل السليم لأنظمة تقنية المعلومات أيضًا على دقة وموثوقية البيانات والمدخلات، والتي قد تتعرض لأخطاء بشرية. وقد يؤدي أي فشل أو تأخير في تسجيل أو معالجة بيانات المعاملات إلى تعريض البنك لمطالبات تعويض أو غرامات أو جزاءات تنظيمية. وقد قام البنك بتنفيذ واختبار خطط واستراتيجيات استمرارية الأعمال وإجراءات التعافي من الكوارث، إلا أنه لا يمكن ضمان فعاليتها بشكل كامل، وقد يؤدي أي إخفاق في ذلك إلى تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك وسمعته.

كما يمتلك البنك نظامًا لإدارة استمرارية الأعمال يشمل إطار عمل وحوكمة وسياسات وإجراءات. كما تم إنشاء مواقع بديلة لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث تغطي الأنظمة الحيوية للبنك. وتتيح هذه المواقع استعادة العمليات في حال وقوع حدث جسيم يؤثر على المقر الرئيسي أو المباني الأخرى. ويتم مراجعة وتحديث نظام إدارة استمرارية الأعمال سنويًا ليشمل جميع التغييرات الرئيسية والأنظمة والخدمات الحيوية الجديدة ضمن نطاق النظام.

قد لا تكون سياسات وإجراءات إدارة المخاطر لدى البنك فعّالة في جميع الظروف، وقد تتركه معرضًا لمخاطر غير مُحددة أو غير متوقعة

قد لا تكون استراتيجيات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية لدى البنك فعّالة في جميع الحالات، مما قد يعرّض البنك لمخاطر غير مُحددة أو غير متوقعة. ولا يوجد ضمان بأن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية ستتمكن من التحكم بشكل كافٍ أو حماية البنك من جميع المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية وغيرها من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، قد لا تتمكن أنظمة إدارة المخاطر لدى البنك من قياس بعض المخاطر بدقة. وتعتمد بعض أساليب إدارة المخاطر على استخدام بيانات تاريخية للأسواق، والتي قد لا تكون، كما أثبتت أحداث الأزمة المالية العالمية، قادرة دائمًا على التنبؤ بدقة بمدى الانكشاف على المخاطر المستقبلية، والتي قد تكون أعلى بكثير من المستويات التاريخية. كما أن بعض المخاطر قد تكون أكبر مما تشير إليه البيانات التجريبية للبنك.

كما تعتمد بعض أساليب إدارة المخاطر الأخرى على تقييم معلومات تتعلق بالأسواق التي يعمل فيها البنك، أو عملائه، أو غيرها من المعلومات المتاحة للجمهور أو تلك التي يمكن للبنك الوصول إليها. وقد لا تكون هذه المعلومات دقيقة أو مكتملة أو محدثة أو مُقيّمة بشكل صحيح في جميع الحالات. وأي قصور جوهري في سياسات أو إجراءات إدارة المخاطر أو الضوابط الداخلية قد يعرّض البنك لمخاطر ائتمانية أو سيولة أو سوق أو مخاطر تشغيلية جوهرية، مما قد يؤدي بدوره إلى تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك.

ويطبق البنك أيضا نظامًا قويًا لإدارة المخاطر يشمل إشراف مجلس الإدارة من خلال السياسات المعتمدة، ولجان على مستوى المجلس، ولجان إدارية، وإدارة مستقلة لإدارة المخاطر. ويهدف ذلك إلى التخفيف الفعّال من المخاطر المعروفة. كما يحتفظ البنك برأس مال تنظيمي وفق المتطلبات الرقابية، ويستخدم كذلك وثائق تأمين للحد من المخاطر ضمن حدود السياسات المعتمدة. كما يمتلك البنك هيكل حوكمة قوي يضمن مراجعة السياسات بشكل دوري وفق متطلبات الجهات التنظيمية، وكذلك عند الحاجة نتيجة تغييرات جوهرية تؤثر على تلك السياسات.

تعتمد قدرة البنك على إدارة المخاطر التشغيلية – على أنظمة الامتثال الداخلي، والتي قد لا تكون فعّالة بالكامل في جميع الظروف

تنشأ المخاطر والخسائر التشغيلية نتيجة قصور أو عدم كفاية العمليات أو الأنظمة أو الموارد البشرية. وتشمل هذه المخاطر، على سبيل المثال لا الحصر، الاحتيال، والأخطاء البشرية، وعدم توثيق المعاملات بشكل صحيح أو عدم الحصول على الموافقات الداخلية اللازمة، وعدم الامتثال للمتطلبات التنظيمية وقواعد العمل، وتعطل الأنظمة الداخلية أو المعدات أو الأنظمة الخارجية، إضافة إلى وقوع الكوارث الطبيعية. وعلى الرغم من قيام البنك بتطبيق ضوابط للمخاطر واستراتيجيات للحد من الخسائر، وتخصيص موارد كبيرة لتطوير إجراءات فعّالة، فإنه لا يمكن القضاء على هذه المخاطر التشغيلية أو غيرها بشكل كامل.

وقد قام البنك بالفعل بتطبيق سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة المخاطر بهدف الحد من تأثير هذه المخاطر على عملياته في حال تحققها، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- الإشراف على مستوى مجلس الإدارة عبر لجنة إدارة المخاطر المعتمدة وسياسات المجلس
- وجود لجنة مخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية
- تطبيق إجراءات تشغيل قياسية لجميع العمليات التشغيلية، بالإضافة إلى إجراء تقييم مخاطر تشغيلية للمنتجات والخدمات الجديدة أو أي مبادرات جديدة
- امتلاك أنظمة تقنية معلومات متطورة تدعم الأعمال، ومؤمنة للمعاملات وحفظ البيانات وسريتها، مع وجود قدرات لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث
- توفير كوادر بشرية مؤهلة لإدارة مختلف الأعمال والعمليات، مع تحديث مستمر لمستويات المعرفة من خلال التدريب وورش العمل الدورية
- وجود مديري مخاطر وضوابط في مختلف الوظائف، وإدارة قوية للحوادث تشمل تحليل الأسباب الجذرية، وتحديث سجلات

المخاطر وإجراء تقييمات دورية لها

- استخدام أدوات تخفيف المخاطر مثل التأمين والاستعانة بمصادر خارجية للحد من المخاطر التشغيلية

قد يحتاج البنك إلى زيادة رأس المال في المستقبل لأسباب متعددة، وقد يكون الحصول على هذا التمويل صعبًا عند الحاجة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت نسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى لدى البنك ١٦,٧٢%، وبلغت نسبة كفاية إجمالي رأس المال ١٧,٢٥% (وفقًا لمتطلبات بازل ٣ المعتمدة من قبل البنك المركزي العُماني)، مقارنة بالحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي العُماني والبالغ ١١,٥% و ١٣,٥% لكل منهما.

وتتأثر مستويات كفاية رأس المال لدى البنك بعدة عوامل، من بينها التغيرات في الأصول المرجحة بالمخاطر وربحية البنك من فترة إلى أخرى. كما أن أي توسع كبير في الإقراض مستقبلاً قد يؤدي إلى خفض نسب كفاية رأس المال، كما أن أي خسائر مستقبلية قد يكون لها أثر مماثل. بالإضافة إلى ذلك، فإن المتطلبات التنظيمية المتعلقة باحتساب كفاية رأس المال والمستويات المطلوبة منها تخضع للتغيير من وقت لآخر. وقد يحتاج البنك أيضًا إلى زيادة رأس ماله أو تخفيض الأصول المرجحة بالمخاطر نتيجة أي تأثيرات سلبية محتملة على التصنيفات الائتمانية أو التصورات السوقية. وقد قام البنك بتكوين كامل هامش تحويل رأس المال للامتثال لمتطلبات الحد الأدنى لإجمالي كفاية رأس المال البالغ ١٣,٥%.

وفي ٢٦ مارس ٢٠٢٥، أعلن البنك المركزي العُماني عن تصنيف بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع كبنك محلي ذو أهمية نظامية (D-SIB) ضمن الإطار التنظيمي لتحديد البنوك التي قد يؤدي تعثرها أو فشلها إلى اضطراب كبير في النظام المالي المحلي والاقتصاد. ويتماشى إطار البنوك ذات الأهمية النظامية مع مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، ويهدف إلى تعزيز قوة البنوك ذات الأهمية النظامية من خلال وضع متطلبات أعلى لامتصاص الخسائر وتعزيز الرقابة الإشرافية.

وباعتباره بنكًا ذا أهمية نظامية، يخضع البنك لمتطلبات احترازية إضافية يحددها البنك المركزي العُماني، والتي قد تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- متطلبات رأسمالية أعلى: فرض هامش رأسمالي إضافي على الفئة الأولى من رأس المال الأساسي فوق الحد الأدنى التنظيمي.
- تعزيز الرقابة الإشرافية: زيادة مستوى المتابعة والرقابة من قبل البنك المركزي العُماني، بما في ذلك المراجعات الموضوعية واختبارات الضغط
- متطلبات أكثر صرامة للتعافي والتصفية: إعداد خطط تعافٍ وتصفية موثوقة للحد من الاضطراب النظامي في حالات الضغط
- متطلبات أعلى للحوكمة وإدارة المخاطر: رفع معايير الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية

ويعكس تصنيف البنك كبنك ذو أهمية نظامية – أهميته داخل القطاع المصرفي العُماني، نظرًا لحجمه وترابطه وإمكانية استبداله وتعقيد عملياته. وعلى الرغم من أن هذا التصنيف يهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، إلا أنه قد يؤدي إلى متطلبات رأسمالية وتنظيمية إضافية، مما قد يؤثر – على سبيل المثال – على تخطيط رأس المال وسياسة توزيع الأرباح والمرونة الاستراتيجية للبنك.

وبشكل خاص، فإن أي زيادة في متطلبات رأس المال الأساسي نتيجة هذا التصنيف – قد تؤثر على نهج البنك في إدارة رأس المال واستخدام أدوات الفئة الأولى الإضافية ضمن هيكل رأس المال الكلي. كما يحتفظ البنك المركزي العُماني بصلاحية تعديل نطاق ومعايير إطار البنوك ذات الأهمية النظامية، مما قد يؤدي إلى تغييرات في المتطلبات الرقابية المطبقة على البنك.

ويرى البنك أن هذا التصنيف يعزز مكانته كأحد المؤسسات المالية الرائدة في سلطنة عُمان ويؤكد أهميته النظامية للاقتصاد المحلي، كما يلتزم البنك بالامتثال الكامل لجميع متطلبات البنك المركزي العُماني ذات الصلة، وبالحفاظ على مستويات قوية من رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر.

كما يوجد خطر يتمثل في أن رأس المال الإضافي، سواء في شكل تمويل بالدين أو زيادة في حقوق الملكية، قد لا يكون متاحًا في الوقت المناسب أو بشروط تجارية مناسبة، أو قد لا يكون متاحًا على الإطلاق. وفي حال اقتراب نسب كفاية رأس المال من الحدود التنظيمية الدنيا أو من الحدود الداخلية للبنك، فقد يضطر البنك إلى تعديل ممارساته التشغيلية، بما في ذلك تقليل مستوى المخاطر والرافعة المالية لبعض الأنشطة. وإذا لم يتمكن البنك من الحفاظ على نسب كفاية رأس مال مناسبة، فقد يتم خفض تصنيفه الائتماني، مما قد يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل.

ويقوم البنك بتحليل متطلبات رأس المال بشكل شهري، مع الأخذ في الاعتبار الأداء الحالي والمبادرات الاستراتيجية للنمو. كما تتم مناقشة خطط رأس المال بانتظام مع مجلس الإدارة الذي يمثل المساهمين.

يتعرض البنك لمخاطر السمعة المرتبطة بعملياته وبالقطاع المصرفي الذي يعمل فيه

تعتمد جميع المؤسسات المالية على ثقة واطمئنان عملائها لتحقيق النجاح في أعمالها. ويتعرض البنك لمخاطر تتمثل في احتمال أن تؤدي الدعاوى القضائية، أو سوء السلوك، أو الإخفاقات التشغيلية، أو الأخبار السلبية أو الشائعات الإعلامية—سواء كانت صحيحة أم لا—إلى الإضرار بسمعته. كما قد تتأثر سمعة البنك سلبًا نتيجة تصرفات أطراف ثالثة لا يملك البنك السيطرة عليها، بما في ذلك الكيانات التي يمنحها تمويلًا أو يستثمر فيها. وكما هو الحال في البنوك الأخرى، يتعرض البنك أيضًا لمخاطر الأخبار السلبية المرتبطة بصناعة الخدمات المالية بشكل عام. فقد تؤدي الفضائح المالية غير المرتبطة بالبنك، أو أي سلوكيات أخلاقية مشكوك فيها من قبل منافسين، إلى الإضرار بسمعة القطاع ككل، والتأثير على ثقة المستثمرين والرأي العام وموقف الجهات الرقابية. وقد يؤدي أي تضرر في سمعة البنك إلى قيام العملاء الحاليين بسحب تعاملاتهم، أو عزوف العملاء المحتملين عن التعامل معه، وهو ما قد يؤثر سلبًا على أعماله.

ويطبق البنك مدونة أخلاقيات وقواعد سلوك مهني لضمان جودة الخدمات والحفاظ على ثقة العملاء، بما يسهم في تعزيز سمعته في السوق.

قد لا يتمكن البنك من استقطاب أو الاحتفاظ بالكوادر المؤهلة وذات الخبرة، مما قد يؤثر سلبًا على أعماله وقدرته على تنفيذ استراتيجيته

يعتمد نجاح البنك وقدرته على الحفاظ على مستويات الأعمال الحالية وتحقيق النمو المستدام، جزئيًا، على قدرته على استقطاب والاحتفاظ بالكوادر المصرفية والإدارية المؤهلة وذات الخبرة. ويُعد سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط شديد التنافسية فيما يتعلق بهذه الكفاءات، مما قد يواجه معه البنك تحديات في التوظيف والاستبقاء لإدارة أعماله. كما يعتمد البنك على جهود ومهارات وسمعة وخبرة إدارته العليا، إضافة إلى التكامل بين مجالات خبراتهم ومعارفهم المتنوعة.

وقد يؤدي فقدان الكوادر الرئيسية إلى تأخير تنفيذ استراتيجيات البنك أو إعاقتها. كما أن البنك غير مؤمّن ضد الخسائر التي قد تنشأ عن فقدان أي من هذه الكفاءات الرئيسية.

ويواصل البنك مراجعة وتحديث سياسات التعويضات والمزايا بهدف تعزيز موقعه التنافسي في السوق وتمكينه من استقطاب والاحتفاظ بالمواهب المطلوبة. كما يعتمد البنك نظامًا لإدارة الأداء، وبرامج لتطوير الموظفين، وأنظمة للحوافز والتقدير، ومراجعات سنوية للترقيات والرواتب، إضافة إلى أنشطة المسؤولية الاجتماعية للموظفين، وذلك بهدف تحسين بيئة العمل وتعزيز مستوى مشاركة الموظفين واستبقائهم.

قد تزداد مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك بسبب حقيقة أن بعض دائنيه غير قادرين أو غير راغبين في توفير نوعية وكمية البيانات المالية التي يطلبها البنك وبسبب القيود المفروضة على قدرته على إنفاذ الحق الضماني في سلطنة عمان.

على الرغم من أن البنك يطلب الإفصاح المنتظم عن البيانات المالية للمدينين، فإن بعض المدينين، وخاصة عملاء التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة قد لا يقدمون أو غير قادرين على توفير جودة وكمية المعلومات التي يطلبها البنك، علاوة على ذلك، قد لا تقدم هذه البيانات المالية دائما صورة كاملة وقابلة للمقارنة للوضع المالي لكل مدين.

قد يؤدي عدم توفر الكمية الكافية أو الجودة المطلوبة من البيانات المالية فيما يتعلق ببعض المدينين إلى عجز البنك في التقييم الدقيق للوضع المالي والجدارة الائتمانية للمدينين، مما يؤدي إلى زيادة مخصصات انخفاض القيمة، لا سيما في الأوقات التي تتدهور فيها الظروف الاقتصادية. ومع ذلك، فإن إدارة مخاطر الائتمان في البنك لديها سياسات وآليات تقييم قوية للتغلب على القيود المذكورة أعلاه، علاوة على ذلك، وضع البنك مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات التي تتماشى مع اللوائح المحلية وأفضل الممارسات المتبعة دوليا فيما يتعلق بالحوكمة.

تخضع ممارسة الرهن أو رهن الأصول (مثل تعهدات الأسهم أو ضمان الرهن العقاري القانوني على الأصول العقارية للحصول على قرض مصرفي لبعض القيود والقيود الإدارية المعينة بموجب القوانين العمانية نتيجة لذلك، قد يواجه تنفيذ ضمان أصول معينة تأخيرات كبيرة أثناء خضوعها للإجراءات القانونية في المحاكم علاوة على ذلك لا توجد سبل انتصاف قائمة على العون الذاتي متاحة للدائنين في سيناريو التنفيذ بموجب القوانين العمانية، وبالتالي لا تتاح سبل الانتصاف إلا من خلال اجراءات قضائية رسمية وبناء على ذلك ، قد يواجه البنك صعوبة في فرض الحجز على الضمانات (بما في ذلك أي ضمانات عقارية أو تنفيذ الضمانات أو ترتيبات دعم ائتماني آخر لطرف طرف ثالث عندما يتخلف المدينون عن سداد قروضهم.

بالإضافة إلى ذلك ، حتى لو كانت هذه الحقوق الضمانية واجبة الإنفاذ في المحاكم العمانية، فإن الوقت والتكاليف المرتبطة بإنفاذ حقوق الضمان في سلطنة عمان قد تجعل من غير الاقتصادي للبنك متابعة مثل هذه الإجراءات، مما يؤثر سلبا على قدرة البنك على استرداد خسائر قروضه حتى في حالة حصول البنك على أصول عقارية نتيجة لإنفاذ الضمان، فإن قانون المصارف العماني يتطلب من البنك التصرف في العقارات في غضون ١٢ شهرا من حيازته ما لم يتم الحصول على تمديد من البنك المركزي العماني، مما قد يؤدي إلى مطالبة البنك ببيع الأصول في وقت يكون فيه سعر السوق منخفضًا أو غير قادر على تحقيق القيمة الكاملة للأصول المعنية.

يتم التخفيف من هذه المخاطر من خلال اشتراط تنظيمي يقضي بأن على جميع المقترضين الذين يتعرضون لمخاطر قدرها ٢٥٠,٠٠٠ ريال عماني من البنك أو ٥٠٠,٠٠٠ ريال عماني من النظام المصرفي تقديم بيانات مالية مدققة قبل انقضاء ١٢٠ يوما من نهاية السنة المالية فيما يتعلق بإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، يطبق البنك بتطبيق منهج مماثل في مراجعته للشركات من خلال العناية الواجبة الائتمانية التفصيلية وتصنيف الالتزام الداخلي.

يمكن للبنك الإبلاغ عن غير قصد عن معلومات غير كاملة أو غير دقيقة أثناء الالتزام بالمعايير الدولية الإعداد التقارير المالية كما يتم إبلاغ المستثمرين والمنظمين ووكالات التصنيف.

تعتبر السياسات والأساليب المحاسبية أساسية لكيفية تسجيل البنك ووضع تقاريره المالية ونتائج عملياته والإبلاغ عنها. يتعين على الإدارة ممارسة الحكم في اختيار وتطبيق العديد من هذه السياسات والأساليب المحاسبية بحيث تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

حددت الإدارة سياسات محاسبية معينة في بياناتها المالية على أنها بالغة الأهمية لأنها تتطلب حكم الإدارة للتأكد من تقييمات الأصول والخصوم والمسؤوليات والالتزامات الطارئة. انظر الملاحظات على البيانات المالية للبنك. تتضمن هذه الأحكام ، على سبيل المثال ، تحديد مخصصات انخفاض القيمة والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات.

يمكن أن تؤثر مجموعة متنوعة من العوامل على القيمة النهائية التي يتم الحصول عليها إما عند كسب الدخل أو الاعتراف بالمصروفات أو استرداد الأصل أو تقليل الالتزام. وضع البنك سياسات وإجراءات رقابة تهدف إلى التأكد من أن هذه التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة يتم التحكم فيها وتطبيقها بشكل متسق. بالإضافة إلى ذلك ، تهدف السياسات والإجراءات إلى ضمان أن عملية تغيير المنهجيات تحدث بطريقة مناسبة. بسبب عدم اليقين الذي يحيط بأحكام البنك والتقديرات المتعلقة بهذه الأمور ، لا يمكن للبنك أن يضمن أنه لن يكون مطالبا بإجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية أو إعادة صياغة البيانات المالية للفترة السابقة في المستقبل.

تعتبر السياسات المحاسبية والضوابط الداخلية للبنك ضرورية للإبلاغ الدقيق عن مركزه المالي ونتائج عملياته. تغطي هذه السياسات والضوابط الداخلية أيضًا الحالات التي يطلب فيها من الإدارة إجراء تقديرات حول الأمور غير المؤكدة. يتم اعتمادها على مستوى مجلس الإدارة ومراجعتها سنويا من قبل كل من المدققين الداخليين والخارجيين.

الامتثال لضريبة القيمة المضافة

قد لا يلتزم البنك بلوائح ضريبة القيمة المضافة في ظل عدم كفاية الأنظمة أو تفسير قانون ضريبة القيمة المضافة. قد يؤدي عدم الامتثال إلى عقوبات تنظيمية ومخاطر تتعلق بالسمعة.

قام البنك بتطبيق أنظمة وضوابط داخلية رائدة لضريبة القيمة المضافة ليس للبنك أي علم بأية قضايا تتعلق بالامتثال ويواصل المشاركة، بشكل مباشر ومن خلال جمعية المصارف العمانية، مع جهات الضرائب لضمان الامتثال الضريبة القيمة المضافة في جميع النواحي المادية والعملية.

الفصل العاشر: حوكمة الشركة

المساهمون بالأغلبية

يوضح الجدول التالي أكبر خمسة مساهمين في الشركة.[1]

م	اسم المستثمر	نسبة الملكية (%)
١	شؤون البلاط السلطاني	١٩,٤
٢	شركة ظفار الدولية للتنمية والإستثمار القابضة ش.م.ع.ع	١٣,١
٣	القمر السابع للاستثمار ش.م.م	٦,٤
٤	نبتون الوطنية للاستثمار ش.م.م	٥,٥
٥	البحر الغربي للاستثمار ش.م.م	٥,٤

فلسفة حوكمة الشركات

تم تطوير فلسفة حوكمة الشركات لدى البنك ضمن توجيهات وإرشادات البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية وقانون الشركات التجارية العُماني. القيم العالمية الأربع المرادفة لحوكمة الشركات – المساءلة والإنصاف والمسؤولية والشفافية جزء لا يتجزأ منها.

حوكمة الشركات هي مجموعة من العمليات والعادات والسياسات والقوانين والممارسات التي تؤثر على الطريقة التي يتم بها توجيه المنظمة – وبالتحديد البنك، أو إدارته أو مراقبته. تغطي حوكمة الشركات أيضًا العلاقات بين العديد من الأطراف أو أصحاب المصلحة المشاركين في البنك والأهداف والمقاصد التي يحكم البنك من أجلها. العلاقات الرئيسية في البنك هي بين مساهمي البنك والإدارة ومجلس الإدارة. تشمل العلاقات الأخرى العملاء وموظفي البنك والمنظمين والموردين والبيئة والمجتمع الذي يوجد فيه البنك. ومن الجوانب الإضافية للحوكمة و الكفاءة الاقتصادية والتي من خلالها يهدف نظام الحوكمة في البنك أيضًا إلى تحسين النتائج الاقتصادية، وبالتالي التركيز الأكبر على مصلحة المساهمين.

يلتزم مجلس إدارة البنك بأعلى معايير حوكمة الشركات. يلتزم البنك بالارتقاء بالمستوى إلى أبعد من ذلك ليكون مثالًا رائدًا للالتزام بنص وروح ميثاق حوكمة الشركات الذي أصدرته هيئة الخدمات المالية في يوليو ٢٠١٥ ولوائح حوكمة الشركات للمؤسسات المصرفية والمالية الصادرة عن البنك المركزي العُماني، وهي القواعد والمحركات الرئيسية لممارسات حوكمة الشركات في سلطنة عُمان. التزم البنك بجميع أحكامه ، باستثناء بعض الحالات المذكورة في قسم «بيان الامتثال» من هذا التقرير. يمكن العثور على تعميم هيئة الخدمات المالية الخاص بميثاق حوكمة الشركات على الموقع الإلكتروني التالي www.fsa.gov.om

يتطلب الإطار الأساسي لحوكمة الشركات في البنك أن يقوم مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية للنافذة المصرفية الإسلامية (صحار الإسلامي) والإدارة بما يلي:

- الحفاظ على أعلى معايير حوكمة الشركات والامتثال التنظيمي.
- تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والاستجابة والمسؤولية الاجتماعية.
- تسيير شؤونها مع أصحاب المصلحة والعملاء والموظفين والمستثمرين والبائعين والحكومة والمجتمع ككل بنزاهة وانفتاح.
- خلق صورة للمصدر ككيان ملتزم قانونيا وأخلاقيا.

[1] يمثل الجدول نسب المساهمات كما في هي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وتُدرج أسهم البنك في بورصة مسقط.

مجلس الإدارة

مجلس إدارة البنك ("**المجلس**") هو أعلى سلطة حاكمة داخل هيكل البنك. ويتمثل دوره في التأكد من أن البنك يتصرف وفقًا لقيم البنك الأساسية ويطورها على أساس مستمر ومستدام. يتكون المجلس من محترفين من مختلف المجالات والمهن ويمنح تمثيلاً لأصحاب المصلحة والإداريين في عملية صنع القرار. يضم المجلس ٦ أعضاء مستقلين من إجمالي ٧ أعضاء، وبذلك تكون نسبة الأعضاء المستقلين في المجلس هي ٨٥٪ بما يكون معه إجراء مناقشات هادفة وإبداء وجهة نظر نوعية وغير متحيزة بشأن المسائل المعروضة عليه.

هناك فصل واضح بين ملكية البنك والإدارة. يتم فصل أدوار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مع تقسيم واضح للمسؤوليات على رأس البنك بين إدارة مجلس الإدارة ومسؤولية الإدارة التنفيذية لإدارة أعمال البنك. مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على كيفية خدمة الإدارة للمصالح طويلة الأجل للمساهمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين.

صلاحيات مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة بصلاحية كاملة لأداء جميع الأعمال المطلوبة من إدارة البنك وفقًا لأهدافه. ولايوجد ما يقيد هذه الصلاحية أو يحد منها إلا ما ينص عليه القانون أو النظام الأساسي أو قرار المساهمين. وتشمل بعض المهام الرئيسية للمجلس ما يلي:

أ. الموافقة على سياسات البنك التجارية والمالية بالإضافة إلى ميزانيته التقديرية بهدف تحقيق أهداف البنك والحفاظ على حقوق مساهميه وتعزيزها.

ب. تطوير ومراجعة وتحديث الخطط اللازمة من وقت لآخر لتفعيل أهداف البنك وتنفيذ أنشطته في ضوء الغرض من إنشائه.

ج. اعتماد إجراءات الإفصاح الخاصة بالبنك ومتابعة تنفيذها وفقًا لقواعد وإرشادات الإفصاح الصادرة عن هيئة الخدمات المالية.

د. الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية وضمان سير العمل بطريقة تحقق أهداف البنك في ضوء الغرض من إنشائه.

ه. مراجعة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة، التي لا تندرج ضمن سياق العمل المعتاد، قبل عرضها على الجمعية العامة للمصدر.

و. مراجعة أداء البنك لتقييم ما إذا كانت تُدار بشكل صحيح.

ز. ترشيح أعضاء اللجان الفرعية وتحديد أدوارهم ومسؤولياتهم وصلاحياتهم.

ح. تقديم معلومات دقيقة للمساهمين في التواريخ التي تحددها هيئة الخدمات المالية في قواعد وإرشادات الإفصاح.

ط. تعيين الرئيس التنفيذي بشرط ألا يكون أي منهما رئيسًا لمجلس الإدارة، وتعيين الموظفين الذين سيعملون معهما وفقًا للهيكل التنظيمي للمصدر، وتحديد حقوقهم وواجباتهم.

ي. الموافقة على البيانات المالية المتعلقة بأعمال البنك ونتائج أعماله التي يتم تقديمها من قبل الإدارة التنفيذية إلى المجلس في كل ثلاثة أشهر، بطريقة تعكس الوضع المالي الدقيق للمصدر.

ك. تضمين التقرير السنوي الذي يقدم إلى الجمعية العامة الأسباب التي تبرر قدرة البنك على متابعة أنشطته المحددة وتحقيق أهدافه.

ل. تعيين أمين سر للمجلس في اجتماعه الأول، وعقد أربعة اجتماعات على الأقل سنويًا، بشرط ألا تتجاوز المدة القصوى بين اجتماعين متتاليين أربعة أشهر.

م. تضمين البيانات المالية بيانًا كاملاً بجميع المبالغ التي قد يكون العضو قد استلمها خلال كل عام، بما في ذلك المبالغ المدفوعة للأعضاء بصفتهم موظفين في البنك.

لقد حدّد البنك المركزي العُماني أيضًا مسؤوليات مجلس إدارة البنك المرخص له، وتشمل بعض الجوانب الرئيسية لهذه المسؤوليات ما يلي:

(أ) يجب على المجلس أن يتخذ قراراته بشكل مستقل في جميع مسائل السياسة، ويجب ألا يقتصر على المراسلات أو العروض المقدمة إليه.

(ب) يجب على المجلس التأكد من وجود هيكل تنظيمي يوفر الضوابط والتوازنات الكافية والوظائف اللازمة لحماية البنوك المرخصة من التأثير غير المبرر لأي مصادر داخلية وخارجية تؤثر على حوكمة الشركات.

(ج) يجب على المجلس توظيف وتطوير إدارة عليا موهوبة وقادرة تتمتع بثقة المجلس. ومن الأهمية بمكان أن يمتلك المجلس خطة مدروسة لتعاقب الإدارة.

(د) تقع على عاتق المجلس مسؤولية الموافقة على إطار إدارة المخاطر ومراقبته، على أن يعكس أفضل الممارسات وينفذ استراتيجيات إدارة المخاطر التي أقرّها المجلس، عبر جميع الأنشطة والعمليات التجارية.

(ه) يعتمد المجلس على خبرة الإدارة لتسيير العمليات اليومية للمصدر، لكنه يظل مسؤولاً في النهاية عن مراقبتها. ومن المتوقع أن يمارس المجلس أقصى درجات الحذر لضمان أنه، على الرغم من تحمل المسؤولية النهائية عن مراقبة العمليات، فإنه لا يتجاوز صلاحيات الإدارة (بما يقيد حريتهم في العمل).

لا يجوز لمجلس الإدارة القيام بالأعمال التالية ما لم يتم التصريح له بذلك صراحة بموجب النظام الأساسي أو بقرار من الجمعية العامة العادية:

- تقديم التبرعات، باستثناء التبرعات التجارية أينما كانت مبالغ صغيرة ومعتادة.
- بيع كل أو جزء كبير من أصول البنك.
- رهن الأسهم أو إجراء الرهن على أصول البنك، باستثناء ضمان ديون البنك المتكبدة في سياق العمليات العادية للمصدر.
- كفالة ديون الغير، باستثناء الكفالات المقدمة في سياق العمليات العادية بهدف تحقيق أهداف البنك.
- يلتزم مجلس إدارة البنك بجميع هذه المتطلبات القانونية والتنظيمية. ويكون البنك ملزمًا بجميع الأعمال التي يؤديها مجلس إدارته، ورئيسه، والرئيس التنفيذي، وجميع المديرين التنفيذيين الآخرين (إن وجدوا)، طالما أنهم يتصرفون باسم البنك وضمن نطاق صلاحياتهم.

تشكيل مجلس الإدارة

يعتبر تشكيل مجلس الإدارة وعملية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومصالح المساهمين من المجالات التي تحظى باهتمام رئيسي من أجل التزام البنك بالحوكمة الرشيدة. ترد تفاصيل أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين أدناه:

اسم عضو مجلس الإدارة	الصفة	العضوية
الفاضل/ سعيد بن محمد العوفي – رئيس مجلس الادارة	غير تنفيذي	مستقل
الفاضل/ طارق بن محمد المغيري – نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	مستقل
الفاضل/ غصن بن هلال بن عبد الله العبري	غير تنفيذي	غير مستقل
الفاضل/ سعيد بن أحمد صفرار	غير تنفيذي	مستقل
الفاضل/ سالم بن محمد بن مسعود المشايخي	غير تنفيذي	مستقل
الفاضل/ أحمد بن داوود البوسعيدي	غير تنفيذي	مستقل
الشيخ/ أيمن بن أحمد بن سلطان الحوسني	غير تنفيذي	مستقل

اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس الإدارة بشكل منتظم، ويقوم بمراقبة الإدارة التنفيذية، ويمارس الرقابة اللازمة على سير أعمال البنك. ويباشر المجلس أعماله من خلال اجتماعات رسمية. وفي اجتماعات المجلس، تُحسب "الأغلبية" باعتبارها الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين شخصيًا أو بالوكالة، سواء شاركوا في التصويت أم لا.

ويبلغ عدد اجتماعات المجلس الكامل خلال عام ٢٠٢٦ حتى تاريخ ٦ مايو ٢٠٢٦ عدد ٣ اجتماعات. ولا تتجاوز الفترة الفاصلة بين أي اجتماعين متتاليين المدة القصوى البالغة ١٢٠ يومًا، وذلك امتثالًا لأحكام المادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية.

الملف الشخصي لأعضاء مجلس الإدارة

الفاضل/ سعيد محمد العوفي – رئيس مجلس الإدارة

يشغل الفاضل/ سعيد بن محمد العوفي منصب الرئيس التنفيذي لإحدى الشركات الاستثمارية الحكومية، حيث يقود إدارة محفظة استثمارية متنوعة تشمل قطاعات الخدمات المالية، والتكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا، والسلع. ويتمتع بخبرة واسعة في استراتيجيات الاستثمار وإدارة الأصول، إذ سبق له العمل ضمن فريق توزيع الأصول واستراتيجية الأعمال في جهاز الاستثمار العماني.

ويحمل الفاضل سعيد العوفي درجة مزدوجة في القانون التجاري والمصرفي والتمويل من جامعة موناش في أستراليا، وهو محلل مالي معتمد (CFA) ومحلل استثمارات بديلة معتمد (CAIA)، كما أكمل العديد من البرامج التنفيذية المتخصصة في القيادة التنفيذية، وتقنيات البلوك تشين (Blockchain)، والعملات الرقمية (Cryptocurrency)، والتكنولوجيا المالية (Fintech)، والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، وإنترنت الأشياء (IoT)، ورأس المال الاستثماري (Venture Capital). بالإضافة إلى ذلك، يشغل عضوية مجالس إدارة في عدة قطاعات، مساهماً بخبرته في رسم الاستراتيجيات الاستثمارية وتعزيز النمو المستدام.

الفاضل/ طارق بن محمد المغيري – نائب رئيس مجلس الإدارة

الفاضل/ طارق المغيري هو مدير أوّل الاستثمارات في مؤسسة عمان للاستثمار ش.م.ع.م. قبل الإنضمام لمؤسسة عمان للاستثمار، عمل طارق بعدد من الشركات العالمية مثل فيليبس للإلكترونيات حيث عمل معهم في مجال استراتيجية الشركات والاندماج والاستحواذ، كما عمل مع جي بي مورغان في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية حيث غطى مجال

التكنلوجيا في أوروبا، كما عمل في الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال ضمن فريق تمويل المشاريع. طارق المغيري حاصل على بكالوريوس القانون وبكالوريوس التجارة من جامعة استراليا الغربية.

الفاضل/ غصن بن هلال بن عبدالله العبري – عضو

الفاضل/ غصن بن هلال العبري هو قائدٌ متمرسٌ يتمتع بأكثر من ٢٤ عامًا من الخبرة في القيادة الاستراتيجية، وإدارة الاستثمارات، والإدارة في القطاع العام. ويشغل حاليًا منصب مدير عام المصروفات في شؤون البلاط السلطاني في سلطنة عمان، حيث يلعب دورًا محوريًا في الإشراف على العمليات المالية وقيادة فريق الاستثمار المسؤول عن إدارة محفظة استثمارية متعددة الأصول في الأسواق العالمية.

الفاضل غصن حاصل على شهادة في إدارة الأعمال وعضو في اللجنة الإدارية لشركة الفيحاء للسياحة وشركة موارد للتنمية والاستثمار. وبفضل فهمه العميق لإدارة الشؤون المالية والحوكمة، كان له دور بارز في تحقيق النمو المستدام، والتميز التشغيلي، والتوسع الاستراتيجي عبر العديد من القطاعات.

الفاضل/ سعيد أحمد صفرار – عضو

يحمل سعيد بن أحمد صفرار درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال في المملكة المتحدة، كما أنه حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من الكلية الملكية في بورنموث في المملكة المتحدة، ودبلوم تخصصي من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن.

تبلغ خبرة سعيد صفرار في القطاع المصرفي والاتصالات ما يربو على ٢٤ سنة، ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.، كما أنه عضو مجلس الإدارة في كل من شركة المركز المالي (فينكورب) وشركة ظفار للطاقة.

إضافة إلى منصبه كعضو مجلس إدارة صحار الدولي، يشغل سعيد صفرار أيضا رئاسة لجنة المصادقة على الائتمان، وعضوية في اللجنة التنفيذية والترشيحات والأجور.

الفاضل/ سالم بن محمد بن مسعود المشايخي – عضو

يحمل سالم بن محمد المشايخي شهادة بكالوريوس في الرياضيات، وهو متقاعد من شؤون البلاط السلطاني وذو خبرة عملية تتجاوز ٣٣ عاما.

إضافة إلى منصبه كعضو مجلس إدارة صحار الدولي، يشغل سالم المشايخي أيضا منصب رئيس لجنة التدقيق الداخلي وعضو في لجنة إدارة المخاطر والالتزام.

الفاضل/ أحمد بن داوود البوسعيدي – عضو

يتمتع الفاضل أحمد بخبرة مهنية واسعة تمتد لأكثر من ٣٠ عامًا في القطاعين الحكومي والخاص، حيث كان يشتغل في العديد من المناصب في مختلف المجالات منها التدقيق المالي والإدارة المالية والتحليل الاقتصادي والدبلوماسية والأمور الإدارية، لكنه تقاعد في عام ٢٠١٩.

ولمهاراته في التواصل فإن لديه شبكة واسعة من العلاقات في سلطنة عمان وخارجها، وذلك بسبب طبيعة عمله السابق.

بالإضافة إلى دوره كعضو في مجلس إدارة صحار الدولي، يشغل الفاضل أحمد أيضًا بمنصب رئيس لجنة إدارة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الشيخ/ أيمن بن أحمد الحوسني – عضو

يمتلك الشيخ أيمن بن أحمد الحوسني خبرة قيادية واسعة تمتد لأكثر من عقدين في قطاعات الطيران، التأمين، الاستثمار والخدمات المالية. وقد شغل مناصب رئاسية وعضوية في مجالس الإدارة على المستويين المحلي والدولي، مُظهرًا رؤية استراتيجية التي تُركز على الكفاءة التشغيلية وتطوير البنية التحتية والتميز في أداء الخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، قاد الشيخ أيمن فريق مطارات عُمان نحو التميز الدولي، حيث ساهمت جهوده في تقديم خدمات متميزة حائزة على جوائز مرموقة. كما يُظهر التزاماً كبيراً بالتطوير المستمر، مستعيناً بخبرته الواسعة في التخطيط الاستراتيجي

والتنفيذ. حرصه على تبني أحدث التقنيات وأفضل الممارسات يضمن تجربة سفر استثنائية للمسافرين، مما يعزز النمو الاقتصادي للسلطنة.

إلى جانب خبرته القيادية، تميز الشيخ أيمن بنشاطه الأكاديمي كمحاضر في مجال الموارد البشرية، مما أسهم في نقل المعرفة وتطوير الكفاءات. كما كان له دور بارز في القطاع الرياضي بصفته رئيساً لنادي الخابورة الرياضي، حيث قدّم إسهامات كبيرة في تطوير الرياضة. إن التزامه بالخدمة المهنية والعامة يعزز مكانته كشخصية بارزة في قطاع الطيران في سلطنة عمان، وفي المشهد الاقتصادي الأوسع.

لجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة العديد من اللجان الفرعية لأغراض محددة مع اختصاصات ومسؤوليات محددة بوضوح. تتمثل مهمة اللجان في ضمان الاهتمام المركز والمتخصص بقضايا محددة تتعلق بحوكمة البنك. تشكل اللجان الفرعية المختلفة لمجلس الإدارة جنبًا إلى جنب مع إدارة التدقيق الداخلي والامتثال أداة مهمة في عملية حوكمة الشركات. كانت اللجان الفرعية والمسؤوليات الأساسية المنوطة بها على النحو التالي:

لجنة التدقيق

تتمثل المهام الرئيسية للجنة التدقيق في تقييم ومراجعة نظام التقارير المالية للمصدر للتأكد من صحة البيانات المالية وكافيتها ومصداقيتها. تراجع اللجنة مع الإدارة البيانات المالية ربع السنوية / السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها. كما تجري اللجنة مناقشات مع المدققين الداخليين / المراجعين الخارجيين حول النتائج المهمة المتعلقة ببيئة الرقابة. يتمثل دور رئيس التدقيق الداخلي في توفير ضمانات معقولة بأن إطار الرقابة الإدارية المستخدم داخل البنك يعمل بشكل فعال.

يتألف لجنة التدقيق فى البنك من الأعضاء التاليين:

- الفاضل/ سالم بن محمد بن مسعود المشايخي (رئيس اللجنة)
- الفاضل/ سعيد بن محمد العوفي
- الفاضل/ أحمد بن داوود البوسعيدي

لجنة الترشيحات والمكافآت التنفيذية

لجنة الترشيحات والمكافآت التنفيذية هي لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الإدارة، وعلى هذا النحو، تساعد أعضاء مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتهم فيما يتعلق بما يلي: (١) جوانب الأداء العام من البنك مثل وضع الإستراتيجية وتنفيذها وتوصيات الميزانية السنوية وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة وبشكل عام مساعدة مجلس الإدارة في مراجعة مقترحات الأعمال بخلاف الائتمان والقضايا الأخرى ذات الصلة التي تتطلب دراسة وتحليل تفصيليين. (٢) قضايا الموارد البشرية والتعيين والمكافآت مثل توفير التوجيه والإرشاد لتعيين الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة العليا المناسبين وتقديم الدعم والتوجيه للمصدر وأصحاب المصلحة وضمان حماية مصالحهم، وغير ذلك.

يتألف لجنة الترشيحات والمكافآت التنفيذية في البنك من الأعضاء التاليين:

- الفاضل/ سعيد بن محمد العوفي (رئيس اللجنة)
- الفاضل/ طارق بن محمد المغيري
- الفاضل/ سعيد بن أحمد صفرار
- الشيخ/ أيمن بن أحمد بن سلطان الحوسني
- الفاضل/ غصن بن هلال بن عبد الله العبري

لجنة اعتماد الائتمان

لجنة اعتماد الائتمان التابعة لمجلس الإدارة هي لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الإدارة، وهي بذلك توافق على القروض التي تفوق تفويض الإقراض الصادر عن لجنة الائتمان التنفيذية للإدارة ومراجعة سياسات المنتجات الائتمانية وسياسة الائتمان ومحفظة الائتمان والتسهيلات الائتمانية الحالية على أساس سنوي.

يتألف لجنة اعتماد الائتمان في البنك من الأعضاء التاليين:

- الفاضل/ سعيد بن أحمد صفرار
- الفاضل/ طارق بن محمد المغيري
- الشيخ/ أيمن بن أحمد بن سلطان الحوسني

لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة

تساعد لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة أعضاء مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بالإشراف والحوكمة فيما يتعلق بأداء مخاطر البنك. اللجنة مسؤولة عن تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة حول مدى تقبل البنك للمخاطر فيما يتعلق بالائتمان وسعر الفائدة والسوق والسيولة ومخاطر التشغيل.

تضمن اللجنة تنفيذ إستراتيجية وسياسة المخاطر بالإضافة إلى ضمان وجود إطار عمل قوي للمخاطر داخل البنك مما يؤدي إلى تحسين الجودة والعائد على استثمار الأصول. كما تقدم اللجنة الإرشاد والتوجيه بشأن جميع مسائل الائتمان والسوق ومعدلات الفائدة والسيولة والمخاطر التشغيلية. كما تراجع اللجنة مدى كفاية أنظمة الامتثال التنظيمي والتقارير التنظيمية والضوابط الداخلية وهيكلة دائرة الامتثال.

يتألف لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة في البنك من الأعضاء التاليين:

- الفاضل/ أحمد بن داوود البوسعيدي
- الفاضل/ سالم بن محمد بن مسعود المشايخي
- الفاضل/ غصن بن هلال بن عبد الله العبري

هيئة الرقابة الشرعية

لقد تم تطبيق إطار حوكمة شرعية في النافذة، والهدف الرئيسي منه هو ضمان الامتثال لأحكام الشريعة في جميع الأوقات. العناصر الأساسية لإطار حوكمة الشريعة في النافذة هي كما يلي:

- هيئة الرقابة الشرعية
- المراجع الداخلي ويتحمل المسؤولية الشاملة عن تنفيذ ومراقبة الامتثال الشرعي والتدقيق الشرعي ووظائف التدريب وفقًا لإطار عمل البنوك الإسلامية.

إن الامتثال للشريعة (كما يتجلى في الإرشادات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية) وكما هو منصوص عليه في إطار عمل البنوك الإسلامية هو أمر إلزامي، ويتم ذلك من خلال مراجعة واعتماد العقود، الاتفاقيات، السياسات، الإجراءات، المنتجات، والتقارير (حسابات توزيع الأرباح)، وما إلى ذلك.

تضمن النافذة أن عمليات نافذة الصيرفة الإسلامية تتم بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وبطريقة محكمة، وذلك باتباع السياسات والإجراءات التالية:

- الحفاظ على إطار حوكمة شرعية مناسب يتماشى مع إطار عمل البنوك الإسلامية، ومعايير وإرشادات الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) (AAOIFI)، والتوجيهات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

- فصل الواجبات والوظائف الرئيسية. يتم تعيين مسؤول تنفيذي مستقل يكون مسؤولاً عن الامتثال الشرعي والتدقيق.
- الاحتفاظ بأدلة السياسات والإجراءات والوثائق المتعلقة بالمنتجات، العمليات، الامتثال، التدريبات، والضوابط الداخلية، وتوفيرها للموظفين المعنيين.
- تقديم تقارير التدقيق الشرعي إلى هيئة الرقابة الشرعية بما يتماشى مع الخطة السنوية المتفق عليها.
- الحفاظ على أصول نافذة الصيرفة الإسلامية منفصلة ومتميزة عن الأصول التقليدية.
- عدم جواز إيداع النافذة لأي أموال لدى البنوك التقليدية، بما في ذلك بنك صحار الدولي.
- تأكيد إدارة النافذة على أن موظفي الوظائف الرئيسية المحددة يقدمون تقاريرهم إلى رؤساء أقسامهم المعنيين، مع تقديم تقارير غير مباشرة إلى رئيس النافذة.
- لدى النافذة موظفين متخصصين للوظائف التجارية، مثل خدمات الأفراد، الشركات، الخزانة، وغير ذلك، ويتبع هؤلاء الموظفون الرئيس التنفيذي للصيرفة الإسلامية.
- نظام الخدمات المصرفية الأساسي المعتمد من قبل النافذة قادر على التعرف على الطبيعة الفريدة لعقود المعاملات والعمليات المصرفية الإسلامية.

يتم إجراء التدقيق الشرعي على أساس ربع سنوي وفقًا لإطار عمل البنوك الإسلامية وتقديمها إلى هيئة الرقابة الشرعية لمراجعتها وإعطاء التوجيهات بشأنها. وقد أصدرت هيئة الرقابة الشرعية تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٤م حول الامتثال الشرعي للنافذة، ولم يتم الإبلاغ عن أي انتهاكات، ولم يتم توجيه أي مبلغ إلى الحساب الخيري.

يشرف المراجع الشرعي الداخلي على خطط وجداول التدريب الشرعي للجهة المرخصة. وخلال عام ٢٠٢٤م، تم تنفيذ برامج تدريبية للموظفين والجمهور، مثل الكليات والشركات.

يتم الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة مع هيئة الرقابة الشرعية، وذلك في الإيضاحات الواردة في البيانات المالية.

السيرة الذاتية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

الشيخ المعتصم سعيد المعولي (رئيس الهيئة)

المعتصم سعيد المعولي هو مشرف ديني يعمل في مركز الدراسات العُمانية بجامعة السلطان قابوس. حاصل على درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية من جامعة برمنغهام ، ٢٠١٦.

ألف المعتصم سلسلة من سبعة مجلدات في الفقه الإسلامي تسمى المعتمد ، بما في ذلك المجلد السادس في المعاملات المالية الإسلامية والسابع في الخدمات المصرفية الإسلامية. في عام ٢٠١٦ نشر في كتابه باللغة الانجليزية مقالات عن الدراسات الإباضية. في فبراير ٢٠١٧ ، نشر ترجمته للمجلد الأول «فقه الصلاة الموثوق به» من العربية إلى الإنجليزية. في عام ٢٠١٩ ، ترجم أيضًا «مسيحيون في عُمان» من الإنجليزية إلى العربية. قدم المعتصم بعض الأوراق الأكاديمية في بعض المؤتمرات الدولية في الدراسات الإسلامية، بما في ذلك تايمز ٢٠١٧ في جامعة برمنغهام و برايزمز ٢٠١٩ في جامعة كينغ في لندن و برايزمز ٢٠١٩ في جامعة ليدز.

الشيخ ناصر بن يوسف العزري (نائب رئيس الهيئة)

الشيخ ناصر بن يوسف العزري أمين فتوى بمكتب المفتي العام للسلطنة. كما أنه عضو فاعل في العديد من اللجان «الزكاة، المطبوعات، والمساجد» في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. قبل توليه منصبه الحالي ، شغل الشيخ ناصر عددًا من المناصب المرموقة بما في ذلك مساعد قاضي بوزارة العدل وباحث شؤون إسلامية في الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

يتمتع الشيخ العزري بمعرفة وخبرة واسعة في الأحكام الشرعية وإلمام بالمسائل القضائية ، كما قام بتأليف العديد من الأوراق والدراسات البحثية ، وحضر مؤتمرات إسلامية بارزة مثل تلك التي يعقدها مجمع الفقه الإسلامي بشكل دوري وهو عضو سابق في هيئة الرقابة الشرعية لدى أحد البنوك الإسلامية المحلية. الشيخ ناصر حاصل على درجة الإجازة العالية في القضاء من معهد العلوم الشرعية بسلطنة عمان كما انه حاصل على ماجستير مهني في المالية الإسلامية.

الدكتور محمد عبدالرحيم العلماء (عضو)

فضيلة الدكتور محمد عبدالرحيم سلطان العلماء هو أستاذ الفقه وأصوله بكلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة بمدينة العين سابقا، بالإضافة إلى كونه خبيرًا معتمدًا في الشؤون المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يرأس اللجنة الشرعية في صندوق الزكاة بدولة الإمارات العربية المتحدة. للدكتور مؤلفات ومقالات منشورة في مختلف الموضوعات الفقهيّة ولا سيّما المعاملات المصرفية الإسلامية بشكلها المعاصر، كما قدّم سلسلة من البحوث في مختلف المحافل والمؤتمرات الدولية المتعلّقة بهذا القطاع.

وفضيلته عضوٌ في عدد من هيئات الفتوى والرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وشركات التكافل؛ منها بنك دبي الإسلامي، ومصرف أبوظبي الإسلامي، ومصرف الإمارات الإسلامي ، ونور للتكافل، وشركة موارد للتمويل.

فضيلة الدكتور محمد عبدالرحيم حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى بمكة المكرمة في المملكة العربية السعودية.

فريق الإدارة

عهد مجلس إدارة البنك بمسائل الإدارة إلى فريق الإدارة التنفيذي الذي يرأسه الرئيس التنفيذي. ومن مسؤولياته إبقاء مجلس الإدارة على اطلاع دائم بجميع القضايا المتعلقة بعمليات البنك وتتخذ التوجيهات من المجلس بشأن الأمور التي تهم وتؤثر على أعمال البنك والأهداف التي يجب أن يسعى لتحقيقها.

السيرة الذاتية لفريق الإدارة العليا

الفاضل/ عبدالواحد المرشدي – الرئيس التنفيذي

يُعدّ عبد الواحد بن محمد المرشدي إحدى الركائز القيادية الرئيسة في مسيرة صحار الدولي منذ انضمامه إلى المؤسسة في يوليو٢٠١٩ ، حيث يتولى قيادة البنك خلال مرحلة مفصلية تتسم بتسارع وتيرة النمو والتحول، واضعًا ملامح خارطة استراتيجية طموحة تعزز مكانة البنك على المستويين الوطني والإقليمي. وتحت قيادته، برز صحار الدولي كأحد أسرع المؤسسات المالية نموًا في سلطنة عُمان، وكشريك وطني استراتيجي موثوق، يسهم بدور محوري في دعم مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ وترسيخ ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة. وتمتاز قيادته برؤية بعيدة المدى ترتكز على تحقيق قيمة مستدامة، ونمو مدفوع بالابتكار، والارتقاء بمستويات التميز المؤسسي.

ويولي عبدالواحد بن محمد المرشدي أهمية بالغة لتعزيز جاهزية البنك للمستقبل، من خلال قيادة مسارات التحول الرقمي، وترسيخ ممارسات مصرفية مسؤولة، وبناء ثقافة مؤسسية قائمة على الأداء العالي والحوكمة الرشيدة، بما يضمن تحقيق قيمة مضافة مستدامة للزبائن والمساهمين والاقتصاد الوطني على حد سواء. ويعكس نهجه القيادي توازنًا استراتيجيًا مدروسًا بين النمو والانضباط المؤسسي، والابتكار والحوكمة، والطموح والاستدامة.

ويستمد عبدالواحد بن محمد المرشدي رؤيته القيادية من خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٢ عامًا في مجالات مصرفية محورية تشمل التدقيق، والمالية، والاستثمار، والصيرفة الإسلامية، ما يمنحه منظورًا شموليًا ومستقبليًا في إدارة المؤسسات المالية. وقبل انضمامه إلى صحار الدولي، شغل مناصب قيادية عليا في القطاع المصرفي، أسهم من خلالها في تعزيز أطر الحوكمة، وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير نماذج تشغيل تتمحور حول الزبائن، وترسيخ ثقافة الابتكار، والمساءلة، والتميّز في الأداء.

وعلى الصعيد الأكاديمي، يحمل عبدالواحد بن محمد المرشدي درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال، ودرجة البكالوريوس في العلوم من جامعة السلطان قابوس، بما يعكس قاعدة معرفية راسخة تدعم تفكيره الاستراتيجي وفلسفته القيادية. وتمضي مسيرته المهنية مدفوعة بالتزام مستمر بالتطوير المهني، وتبنّي أفضل الممارسات العالمية، والقيادة الهادفة إلى بناء مؤسسة مالية مرنة وتنافسية، قادرة على مواكبة المتغيرات واستشراف متطلبات المستقبل.

الفاضل/ خالد القثامي – الرئيس التنفيذي لفرع المملكة العربية السعودية

انضم الفاضل خالد القثامي إلى صحار الدولي في سبتمبر ٢٠٢٣ ليشغل منصب الرئيس التنفيذي لفرع المملكة العربية السعودية. ويتمتع الفاضل خالد بخبرة عملية تزيد عن ٢٥ عاما ومعرفة واسعة في مجال الخدمات المصرفية للشركات والعمليات التجارية والاستثمار وإدارة المخاطر. وقبل انضمامه إلى صحار الدولي، شغل الفاضل خالد القثامي منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في أحد البنوك البارزة في المملكة العربية السعودية حيث ساهم في تطوير الأعمال وتعزيز التعاملات المصرفية.

الفاضل خالد القثامي حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والأعمال التجارية الدولية من جامعة جنوب المسيسيبي، وقد أكمل الفاضل القثامي برنامج القيادة والإدارة التنفيذية من Institut Européen d'Administration des Affaires (INSEAD)، فضلاً عن كونه حاصل على شهادات في الشؤون المالية من مؤسسات بارزة تشمل سامبا و يوروإيكونومي و سيتي بنك.

الفاضل/ ماجد بن ناصر البوسعيدي – رئيس مجموعة إدارة المخاطر

انضم الفاضل/ ماجد البوسعيدي إلى صحار الدولي في نوفمبر من العام ٢٠٢٠ كرئيس مجموعة إدارة المخاطر في البنك. ويتمتع الفاضل ماجد البوسعيدي بخبرة عملية تزيد عن ١٧ عاماً شغل خلالها مناصب عديدة في مجالات مختلفة في القطاع المصرفي. وتتضمن مسيرته العملية تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر والإشراف على التقليل منها وتقييمها على المستوين الداخلي و الخارجي، فضلاً عن رفع التقارير ذات الصلة إلى مجلس الإدارة .وقد شغل سابقًا منصب رئيس قسم الائتمان في أحد البنوك المحلية الرائدة في السلطنة قبل انضمامه إلى صحار الدولي.

الفاضل/ ماجد البوسعيدي حاصل على شهادة البكالوريوس في المالية من كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس.

الفاضل/ حمود بن عبد الله الصواعي – رئيس مجموعة العمليات

انضم الفاضل/ حمود الصواعي إلى صحار الدولي في ديسمبر ٢٠٢١ ليشغل منصب رئيس مجموعة العمليات. يتمتع الفاضل حمود الصواعي بخبرة تتجاوز ٢٢ عاما حيث يعد أحد القياديين في إدارة العمليات لما يتميز بمعرفة عميقة و خبرات واسعة في القطاع المصرفي.

وقبل انضمامه إلى صحار الدولي، شغل حمود الصواعي منصب نائب المدير العام في إحدى البنوك المحلية الرائدة حيث ساهم في إنشاء وتنفيذ استراتيجيات فعّالة في تعزيز الكفاءة التشغيلية، كما يتميز بصفات قيادية ومهارات استثنائية تجمع بين الخبرات التقنية في الأعمال التجارية والنزاهة والالتزام في العمل.

الفاضل/ حمود الصواعي حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيدفوردشاير، ودرجة البكالوريوس في التمويل والاستثمار من جامعة القاهرة.

الفاضل/ كريغ بارينجتون بيل – رئيس مجموعة الشؤون المالية

انضم الفاضل/ بيل إلى صحار الدولي في يناير ٢٠١٩ كمدير عام – رئيس المالية، وكونه عضوًا رئيسيًا في فريق الإدارة التنفيذية، يحرص الفاضل بيل على تحقيق معدلات جيدة من النمو والأرباح وإدارة عمليات تتسم بالمرونة والفاعلية من حيث التكلفة، إلى جانب تبنيه مبادئ قوية في مجال الإدارة وإدارة المخاطر. ومع خبرة عملية تزيد عن ٢٥ عاماً في القطاع المصرفي، يتمتع الفاضل كريغ بارينجتون بيل بسجل حافل في تقديم قيمة إضافية للمساهمين. فضلاً عن العلاقات الوطيده التي تربطه بالهيئات التنظيمية ووكالات التصنيف و المدققين الماليين والأطراف ذات الصلة الآخرين. كما أنه يمتلك خبرات قيادية وإدارية في المحاسبة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعلاقات المستثمرين والتخطيط الإستراتيجي، ولديه خبرة واسعة في مجال إعداد التقارير المالية والتنظيمية، وإعداد التقارير الإدارية والتحليل المالي والبنية التحتية للنظم وكيفية التحكم بها، وإدارة الميزانية وإدارة الأصول والضرائب. وقد شغل الفاضل بيل منصب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية في عدد من المؤسسات

المالية العالمية، كما عمل الفاضل بيل في السنوات الخمس الماضية في منطقة الشرق الأوسط وذلك قبل انضمامه إلى صحار الدولي.

الفاضل/ بيل حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة أوكلاند، كما أنه عضو بارز في معهد المحاسبين القانونيين في أستراليا ونيوزيلندا، وهو محاسب قانوني معتمد.

الفاضل/ خليل بن سالم الهديفي – رئيس مجموعة الأعمال المصرفية التجارية بالوكالة

انضم الفاضل خليل الهديفي إلى صحار الدولي في أكتوبر عام ٢٠١٨ كمدير عام التجزئة المصرفية ليتولى بذلك مسؤولية دعم وتنفيذ إستراتيجية البنك، ويشغل حالياً منصب رئيس مجموعة الأعمال المصرفية التجارية بالوكالة. يتمتع الفاضل خليل بخبرة تزيد عن ٩١ عامًا في هذا المجال، ويمتلك المهارة القيادية والخبرة المتميزة اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال تطوير الأعمال التجارية المتوسطة والكبيرة. وإلى جانب خبرته الواسعة في المجال المصرفي بشكل عام، يمتلك الفاضل خليل الهديفي الخبرة الكافية في مجال التجزئة المصرفية بالقطاع المصرفي، وإدارة الثروات، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المنتجات والأفراد. وقد بدأ مسيرته المهنية في عام ٢٠٠٠ من خلال العمل في إحدى البنوك المحلية، كما عمل أيضًا لدى بنوك محلية ودولية أخرى في السلطنة ودولة قطر قبل انضمامه إلى صحار الدولي كرئيس مجموعة التجزئة المصرفية. الفاضل/ خليل الهديفي حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة نورثامبتون في المملكة المتحدة، كما أنه حاصل على شهادة الإدارة من جامعة أكسفورد كامبريدج ومعتمدة من مجلس امتحانات الجمعية الملكية للفنون.

الفاضل/ فهد بن أكبر الزدجالي – رئيس مجموعة الصيرفة الإسلامية

انضم الفاضل فهد بن أكبر الزدجالي إلى صحار الدولي في عام ٢٠٠٧، حيث يشغل حالياً منصب رئيس مجموعة الصيرفة الإسلامية. وقبل توليه هذا المنصب، قاد بنجاح قسم التجزئة المصرفية في صحار الإسلامي، حيث لعب دورًا محوريًا في تحقيق نمو ملحوظ وتعزيز التفوق التشغيلي. بدوره يتمتع الفاضل فهد بخبرة طويلة تتجاوز ٢٥ عامًا في القطاع المصرفي، ويمتلك معرفة عميقة في مجال البنوك التجارية والإسلامية، مع تركيز خاص على تطوير الأعمال والمنتجات بالإضافة إلى إدارة الائتمان.

وقد مثّل جزءً محوريا من تطور صحار الإسلامي، مع تحقيق نمو كبير ونجاح تشغيلي مستدام على مدار العقد الماضي. كما أظهر الفاضل فهد مهارات قيادية استثنائية ذات تخطيط استراتيجي، إلى جانب قدرته الفائقة على بناء علاقات متينة بين مختلف الأقسام، مما أسهم في تعزيز الأداء المشترك وتحقيق النجاح المستدام. أما من الناحية الأكاديمية، فهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة باكينجهام شاير في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى مؤهلات متقدمة في الإدارة الاستراتيجية والقيادة من معهد ILM و OTHM في المملكة المتحدة.

المهندسة/ عائشة السيفية – رئيسة مجموعة التحول

تمتلك المهندسة عائشة خبرة دولية واسعة في تنمية الأعمال، وإدارة المشاريع، مع خبرة عملية في الإدارة الاستراتيجية في العديد من المؤسسات في مجالات مختلفة. وقد شغلت مناصب عليا في كل من شركة Royal HaskoningDHV، ومجموعة أسياد، وبرنامج نزدهر. وتشمل خبرتها الدولية إعادة هيكلة نماذج التشغيل، وقيادة مشاريع كبرى في مجالات البنية التحتية والاستراتيجيات الاقتصادية.

تحمل المهندسة عائشة شهادة في الهندسة، و أحد الحاصلين على منحة Chevening Scholar، كما أنها خريجة البرنامج الوطني للرؤساء التنفيذيين من الأكاديمية السلطانية للإدارة وتحمل درجة الماجستير في التنمية الدولية.

الفاضل/ عبد القادر الصومالي – رئيس مجموعة التجزئة المصرفية والخدمات المميزة

انضم الفاضل عبد القادر الصومالي إلى صحار الدولي في أغسطس ٢٠٢٣ ويشغل منصب رئيس مجموعة التجزئة المصرفية والخدمات المميزة. ويتمتع الفاضل عبدالقادر بخبرة عملية تتجاوز ٢٥ عامًا، كما يعد أحد الخبرات في مجال الخدمات المصرفية للأفراد. وقبل انضمامه إلى صحار الدولي، شغل الفاضل عبد القادر منصب المدير العام ورئيس قسم إدارة الثروات والخدمات المصرفية للأفراد في أحد البنوك المحلية البارزة ساهم خلالها الفاضل عبدالقادر بالعديد من المساهمات البارزة في مجال الأعمال المصرفية للأفراد، حيث تجمع مهاراته القيادية بين الخبرة في الأعمال التجارية والالتزام. الفاضل/ عبد القادر الصومالي حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال بجامعة دورهام بالمملكة المتحدة.

الفاضل/ مازن بن علي المعمري – رئيس مجموعة الالتزام بالوكالة

انضم مازن بن علي المعمري إلى صحار الدولي في عام ٢٠٢٥، ويشغل الآن منصب رئيس مجموعة الالتزام بالوكالة، تمتد خبرته المهنية لأكثر من عقد في المجالات القانونية والتنظيمية والقضائية، بما في ذلك عمله عضواً في الادعاء العام في دائرة الأموال العامة وقضايا غسل الأموال، وعضويته في الجنة الفنية المنبثقة من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعضو الفريق الوطني المعني بالتقييم المتبادل لسلطنة عُمان (مجموعة العمل المالي – فاتف) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) ، ويتمتع بمهارات احترافية متقدّمة في تحقيقات الجرائم المالية، والتحقيقات المالية الموازية، وأطر الامتثال. وقد أسهم سجله المهني الغني بالتعاون مع الجهات الرقابية الوطنية والدولية في دعم الركب الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وخلال مسيرته الأكاديمية حصل على درجة الماجستير في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جامعة ظفار، إلى جانب بكالوريوس القانون العام من كلية الحقوق بجامعة السلطان قابوس، ودبلوم العلوم القضائية من المعهد العالي للقضاء. كما يحمل الشهادة الدولية المتقدمة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويواصل حالياً استكمال درجة الدكتوراه في ذات المجال. وقد أسهم هذا التدرج الأكاديمي والتخصصي في صقل خبراته وتعزيز قدراته في إدارة المخاطر التنظيمية المعقدة، وضمان الالتزام بأطر الامتثال المؤسسي والمالي.

الفاضل/ السموأل عبدالهادي إدريس محمد – رئيس مجموعة الشؤون القانونية والحوكمة

انضم الفاضل السموأل إلى صحار الدولي في يوليو ٢٠١٣، ويشغل حاليًا منصب رئيس دائرة الشؤون القانونية وأمين سر مجلس الإدارة في البنك، كما يتمتع الفاضل السموأل بخبرة عملية في المجال القانوني تمتد لأكثر من ١٨ عاماً، قدم خلالها الدعم والمشورة والمساندة للمؤسسات والعملاء في أداء أعمالهم التجارية وفق أُطر قانونية صحيحة. وقد تمكن السموأل من إثبات قدراته باستمرار في حل النزاعات والمعاملات ذات القيمة العالية ، ويرد ذكره والإشادة به في المراجع والدوريات القانونية كشخصية قانونية تتميز باستيعاب وفهم استثنائي للنظام المصرفي العُماني، وباسهاماته القيّمة في مجال تحسين الكفاءة والأداء في مجال عمله. يجدر بالذكر أن الفاضل السموأل حاصل على درجة الماجستير "LLM" ودرجة البكالوريوس "LLB" بمرتبة الشرف في مجال القانون من جامعة الخرطوم في السودان.

الفاضل/ حمود بن خلفان العيسري – رئيس مجموعة التدقيق الداخلي

الفاضل حمود العيسري محاسب قانوني معتمد ويمتلك خبرة مهنية واسعة تمتد لنحو ٢٥ عاماً شغل خلالها العديد من المهام والمناصب شملت مجالات عديدة في العمل المصرفي، وقد انضم إلى فريق صحار الدولي في شهر ديسمبر من عام ٢٠٢٠ ، حيث شغل قبل منصبه الحالي في صحار الدولي منصب رئيس دائرة التدقيق الداخلي في إحدى البنوك المحلية. وفي الجانب الأكاديمي، فإن الفاضل حمود العيسري حاصل على شهادة القيادة العليا من كلية إدارة الأعمال في لندن (LBS)، وشهادة التأهيل في التمويل الإسلامي من معهد الأوراق المالية والاستثمار البريطاني.

الفاضل/ عزيز بن محمد الجهضمي – رئيس مجموعة العلاقات المصرفية الدولية والخدمات المصرفية الخاصة

انضم الفاضل عزيز الجهضمي إلى صحار الدولي في ديسمبر ٢٠١٨ ويشغل حاليًا منصب رئيس مجموعة العلاقات المصرفية الدولية والخدمات المصرفية الخاصة. ويمتلك الفاضل عزيز الجهضمي خبرة عملية واسعة في القطاع المصرفي تمتد لأكثر من ١٥ عام طور خلالها معرفة مثرية في مختلف جوانب إدارة الثروات، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الاستثمار، وقد ساهم الفاضل الجهضمي في العديد من الإنجازات التي كان ساهمت في مسيرة النمو للعديد من البنوك.

الفاضل عزيز الجهضمي حاصل على شهادتين في الإدارة التنفيذية من مؤسسات مرموقة مثل جامعة كامبريدج وكلية لندن للأعمال. وقد عززت هذه المؤهلات مهاراته ومعرفته في إدارة المؤسسات المالية بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، الفاضل عزيز الجهضمي حاصل على شهادة البكالوريوس والدراسات العليا من جامعة لندن في المملكة المتحدة.

الفاضلة/ ماهرة بنت صالح الرئيسية – رئيسة مجموعة الموارد البشرية

انضمت الفاضلة ماهرة الرئيسية إلى صحار الدولي في أكتوبر من العام ٢٠٠٧، وتشغل حالياً منصب رئيسة مجموعة الموارد البشرية. حيث أنها تملك خبرة عملية واسعة تمتد لأكثر من ٢١ عاماً في مجال إدارة الموارد البشرية في القطاع المصرفي. وبفضل خبرتها التراكمية التي تتمتع بها في مجال الموارد البشرية، فقد ساهمت الفاضلة ماهرة الرئيسية في إنجاح استراتيجية البنك من خلال تطبيق أفضل الممارسات والسياسات في إدارة الموارد البشرية تماشياً مع أهداف تلك الإستراتيجية. وتتضمن المهام والمسؤوليات المناطة لها إدارة الموارد البشرية على جميع الأصعدة بما فيها تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية دعما للخطط العامة لأعمال البنك ، ولا سيما في عمليات التوظيف وإدارة الأداء بما يخدم تنمية المواهب البشرية ، وإدارة علاقات الموظفين، والتعويضات والحوافز وتطوير القدرات والمهارات لدى الموظفين .وفي الجانب الأكاديمي، فإن الفاضلة ماهرة الرئيسية حاصلة على شهادة البكالوريوس ودبلوم إدارة وتنمية الموارد البشرية من جامعة ليستر – بالمملكة المتحدة. كما أنها حاصلة على دبلوم دراسات عليا في الإدارة من معهد القيادة والإدارة وشهادة تنفيذ استراتيجية رائدة في الخدمات المالية من هارفارد للأعمال .تشغل الفاضلة ماهرة الرئيسية حالياً منصب نائبة رئيس لجنة الموارد البشرية بجمعية المصارف العُمانية، وهي عضو في اللجنة الاستشارية بكلية الدراسات المصرفية والمالية في سلطنة عمان.

الدكتور مازن بن محمود الرئيسي – رئيس مجموعة التسويق

يشغل الدكتور مازن بن محمود الرئيسي منصب رئيس مجموعة التسويق في صحار الدولي منذ العام ٢٠٢٢، ويمتلك خبرة تتجاوز ربع قرن، ويعد الدكتور مازن ركيزةً أساسية في تشكيل المسار التسويقي للبنك منذ انضمامه إليه في عام ٢٠٠٧، حيث كان من الركائز الرئيسية في تأسيس إدارة التسويق.

ولقد اضطلع بدور محوري في إطلاق الهوية التجارية لـ «بنك صحار» و«صحار الإسلامي» بنجاح، ثم في مشروع تغيير الهوية التجارية للبنك لتصبح «صحار الدولي»، من خلال تصميم استراتيجيات مبتكرة عززت من حضور الهوية التجارية وانتشارها عبر الأسواق المتنوعة.

وتقديراً لشغفه وتميزه المهني وقدراته القيادية، ساهمت جهود الدكتور مازن بشكل مباشر في ترسيخ مكانة صحار الدولي كواحدة من أبرز العلامات المالية الرائدة في السلطنة. كما يدير مبادرات البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، ويُعنى بتعزيز الشراكات التي تُحدث أثراً مستداماً في نطاق المجتمع المحلي.

يحمل الدكتور مازن شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة كوفنتري بالمملكة المتحدة، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراتكلايد في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في التسويق من جامعة ميزوري بسانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى كونه مديراً معتمداً للعلامات التجارية، كما أكمل برنامج تنفيذي متقدم في مجال التسويق من كلية لندن للأعمال.

يشغل الدكتور مازن بن محمود الرئيسي منصب رئيس مجموعة التسويق في صحار الدولي منذ العام ٢٠٢٢، ويمتلك خبرة تتجاوز ربع قرن، ويعد الدكتور مازن ركيزةً أساسية في تشكيل المسار التسويقي للبنك منذ انضمامه إليه في عام ٢٠٠٧، حيث كان من الركائز الرئيسية في تأسيس إدارة التسويق.

ولقد اضطلع بدور محوري في إطلاق الهوية التجارية لـ «بنك صحار» و«صحار الإسلامي» بنجاح، ثم في مشروع تغيير الهوية التجارية للبنك لتصبح «صحار الدولي»، من خلال تصميم استراتيجيات مبتكرة عززت من حضور الهوية التجارية وانتشارها عبر الأسواق المتنوعة.

وتقديراً لشغفه وتميزه المهني وقدراته القيادية، ساهمت جهود الدكتور مازن بشكل مباشر في ترسيخ مكانة صحار الدولي كواحدة من أبرز العلامات المالية الرائدة في السلطنة. كما يدير مبادرات البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، ويُعنى بتعزيز الشراكات التي تُحدث أثراً مستداماً في نطاق المجتمع المحلي.

يحمل الدكتور مازن شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة كوفنتري بالمملكة المتحدة، وهو حاصل على درجة

الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراتكلايد في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في التسويق من جامعة ميزوري بسانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى كونه مديراً معتمداً للعلامات التجارية، كما أكمل برنامج تنفيذي متقدم في مجال التسويق من كلية لندن للأعمال.

الفاضل/ سجيل بشير الدين – رئيس مجموعة التكنولوجيا والحلول الرقمية

انضم الفاضل سجيل بشير الدين إلى صحار الدولي في العام ٢٠٢٠م ويشغل حاليًا منصب رئيس مجموعة التكنولوجيا والحلول الرقمية بالبنك، حيث يقود الفاضل سجيل مسؤولية تقنية المعلومات، وإدارة المشاريع المؤسسية، والتقنيات المالية إضافة إلى الخدمات المصرفية الرقمية في البنك لدعم وتعزيز مسيرة التحول الرقمي. وبخبرة تزيد عن ٢٠ عام، يتميز الفاضل سجيل بشغفه نحو ريادة الأعمال وهو ما ساهم في تحقيق التحول الرقمي. وبينما ترتكز أعماله على تطوير الاستراتيجية وريادة الابتكار، يعمل الفاضل سجيل على دعم تدفقات الإيرادات الرقمية عبر عقد البنك لشراكات مع المؤسسات المتخصصة في التكنولوجيا المالية، فضلاً عن اسهاماته في تأسيس مجموعة متكاملة من الخدمات الرقمية وتوسيع نطاقها، ودعم تحول البنك ليكون مؤسسة قائمة على المعلومات والبيانات الرقمية.

وقد بدأ الفاضل سجيل مسيرة المهنية في ٢٠٠٣ وشغل مناصب عليا في عدة بنوك في المملكة العربية السعودية والسلطنة، كما أنه حاصل على شهادة الماجستير في أنظمة الكمبيوتر، والبكالوريوس في إدارة الأعمال، فضلاً عن كونه خبيرًا معتمدًا في الذكاء الاصطناعي.

الفاضل/ عباس بن حسن اللواتي – نائب رئيس تنفيذي أول ورئيس الخدمات المصرفية الاستثمارية ومجموعة إدارة المؤسسات المالية الدولية

يُعد الفاضل/ عباس اللواتي من الكفاءات المتخصصة في الخدمات المصرفية الاستثمارية، إذ يمتلك خبرة تمتد لأكثر من عشرين عاماً في مجالات الخدمات المصرفية الاستثمارية، وأسواق رأس المال، والاستشارات المالية، والمعاملات الاستراتيجية. وقد انضم إلى صحار الدولي قبل ما يزيد على خمس سنوات، ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي الأول – للخدمات المصرفية الاستثمارية، ومجموعة إدارة المؤسسات المالية الدولية والعمليات الدولية، حيث يضطلع بدور محوري في قيادة مبادرات مالية ذات أثر ملموس على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وخلال مسيرته المهنية، ساهم الفاضل عباس في تحقيق وقيادة عدد من أبرز الصفقات المالية في سلطنة عُمان ، من بينها أكبر طرح عام أولي في السلطنة ، بالإضافة إلى صفقات استثمارية خاصة كبرى، وإصدارات صكوك سيادية، وعمليات استحواذ استراتيجية في قطاع التكنولوجيا المالية. وتغطي خبراته المتخصصة العديد من المجالات، تشمل: عمليات الدمج والاستحواذ، والانشطة التمويلية والاستشارات المالية فيما يخص حقوق الملكية ، وإعادة هيكلة الشركات، والاستشارات الاستراتيجية. يحمل الفاضل/ عباس درجة الماجستير في إدارة الأعمال بتخصص الاستراتيجية وريادة الأعمال من كلية IE لإدارة الأعمال من مملكة اسبانيا ، كما أنه حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة والمالية من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

الفاضل/ هشام بن حسن بن موسى – نائب رئيس تنفيذي أول – تمويل المشاريع والخدمات المصرفية العالمية

انضم الفاضل هشام إلى صحار الدولي في مايو ٢٠٢٣، ويشغل حاليًا منصب رئيس تنفيذي أول – تمويل المشاريع والخدمات المصرفية العالمية، ويتمتع بخبرة تمتد نحو عشرين عامًا في القطاع المصرفي، شملت مجالات الخدمات المصرفية للشركات، وإدارة المخاطر، والعلاقات المؤسسية المالية. وقبل انضمامه إلى صحار الدولي، تولّى عددًا من المناصب القيادية العليا في عدد من المؤسسات المصرفية المرموقة في السلطنة، حيث أدار محافظ استثمارية للشركات بمليارات الدولارات، وأشرف على ترتيب صفقات تمويل جماعية كبرى، وأسهم بفاعلية في تطوير إدارة الائتمان وبناء علاقات استراتيجية.

يحمل الفاضل هشام شهادة بكالوريوس العلوم في المحاسبة من جامعة السلطان قابوس، إلى جانب شهادة الدراسات العليا في المالية والإدارة من جامعة برادفورد. بالإضافة إلى ذلك، فهو محلل ائتماني معتمد من «موديز أناليتيكس»، وعضو هيئة تدريس مسجل في كلية الدراسات المصرفية والمالية.

الفاضل/ علي بن تقي بن جعفر بن حسن – نائب مدير عام ورئيس الخدمات المصرفية التجارية

انضم الفاضل علي بن تقي إلى صحار الدولي في أغسطس ٢٠٢٣، ويشغل حاليًا منصب نائب رئيس تنفيذي أول ورئيس الخدمات المصرفية التجارية. ويتولى قيادة التوجه الاستراتيجي للمصدر في مجال الخدمات المصرفية للشركات، متركزاً على تحقيق النمو المستدام، وتعزيز العلاقات مع الزبائن، وتقديم حلول مالية مخصصة لمجموعة متنوعة من الزبائن في مختلف أنحاء السلطنة. ويتمتّع الفاضل علي بخبرة قيادية تزيد عن ١٤ عامًا في في مجال الخدمات المصرفية للشركات، ما يوفّر له فهمًا عميقًا للسوق وسجلًا حافلًا بالإنجازات في القطاع المصرفي العُماني. وقبل انضمامه إلى صحار الدولي، شغل عدة مناصب قيادية في أحد أبرز البنوك المحلية، آخرها منصب مساعد المدير العام ورئيس الخدمات المصرفية للشركات، حيث عمل عن كثب مع العديد من الشركات الكبرى في السلطنة. يحمل الفاضل علي درجة الماجستير في إدارة الأعمال ودرجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في المحاسبة والمالية من جامعة برادفورد في المملكة المتحدة، ويتمتع بخبرة واسعة في التخطيط الاستراتيجي، وإدارة مخاطر الائتمان، والحوكمة المؤسسية.

سعيد بن علي بن حمدان الهنائي – أمين خزينة المجموعة

يعد سعيد بن علي بن حمدان الهنائي خبير مصرفي متمرس، يتمتع بخبرة تزيد عن ٣٠ عامًا في مجال الخدمات المصرفية للشركات، والاستثمارات، وإدارة الخزينة. يشغل حالياً منصب نائب رئيس تنفيذي أول ورئيس الأسواق العالمية في صحار الدولي، إذ يقود بجدارة عمليات الخزينة وإدارة السيولة واستراتيجيات المخاطر المالية. خلال مسيرته المهنية، تولّى مناصب قيادية مختلفة في عدد من المؤسسات المصرفية المرموقة في السلطنة. إلى جانب مهامه المهنية، يضطلع سعيد الهنائي بأدوار هامة في القطاع المصرفي العماني، حيث يرأس لجنة أمناء الخزينة في جمعية المصارف العُمانية، ويشغل منصب نائب رئيس رابطة أسواق المال العالمية (ACI FMA) في السلطنة، مسهمًا بفاعلية في تطوير ممارسات الخزينة في المنطقة. حصل سعيد بن علي بن حمدان الهنائي على درجة الماجستير في إدارة الأعمال بتخصص التمويل والاستدامة من جامعة كمبريا بالمملكة المتحدة، وهو حاليًا مرشح لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة نورثهامبتون.

ماجد بن ناصر البوسعيدي ماجد بن ناصر البوسعيدي – رئيس مجموعة إدارة المخاطر

انضم ماجد بن ناصر البوسعيدي إلى صحار الدولي في نوفمبر من العام ٢٠٢٠ كرئيس مجموعة إدارة المخاطر في البنك.

الفصل الحادي عشر: سياسة توزيع الأرباح

ويتمتع بخبرة عملية تزيد عن ١٧ عاماً شغل خلالها مناصب عديدة في مجالات مختلفة في القطاع المصرفي. وتتضمن مسيرته العملية تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر والإشراف على التقليل منها وتقييمها على المستوين الداخلي و الخارجي، فضلاً عن رفع التقارير ذات الصلة إلى مجلس الإدارة. ماجد بن ناصر البوسعيدي حاصل على شهادة البكالوريوس في المالية من كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس، وقد شغل سابقًا منصب رئيس قسم الائتمان في أحد البنوك المحلية الرائدة في السلطنة قبل انضمامه إلى صحار الدولي.

تتوافق سياسة توزيع أرباح البنك مع إرشادات البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية. ويوصي مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد مراعاة الإرشادات التنظيمية وتوقعات النمو المستقبلية وعوامل أخرى.

فيما يلي تفاصيل توزيع الأرباح التاريخية للمصدر:

السنة	النقد المقسم (بيسة لكل سهم)	أسهم منحة لكل ١٠٠ سهم	سندات قابلة للتحويل الإلزامي (بيسة للسهم)
٢٠٢٢م	٤.٥	–	
٢٠٢٣م	٥.٥	١,٩٥	
٢٠٢٤م	٨	–	
٢٠٢٥م*	٤	–	٤

السندات إلزامية التحويل إلى أسهم كجزء من توزيعات أرباح عام ٢٠٢٥م

عقب موافقة الهيئة بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢٦م، أصدر البنك سندات إلزامية التحويل إلى أسهم بواقع ٤ بيسات للسهم الواحد، بإجمالي قيمة بلغت ٢٦,٤٦٩ مليون ريال عُماني، وذلك كجزء من إجمالي توزيعات الأرباح عن السنة المالية ٢٠٢٥م، بهدف تحقيق التوازن بين مكافأة المساهمين والحفاظ على قاعدة رأس مال البنك دعماً لاستراتيجية نموه ومتطلبات كفاية رأس المال التنظيمي. وتحمل هذه السندات معدل فائدة سنوي قدره ٥,٢٥٪، وتستحق بعد سنتين من تاريخ الإصدار، وسيتم تحويلها إلزامياً إلى أسهم عادية في رأس مال البنك على أساس سعر تحويل قدره ١٦٠ بيسة للسهم الواحد، دون أن يكون للمُصدر أو لحملة السندات أي خيار في استرداد قيمة السندات نقداً. كما أن هذه السندات مدرجة في بورصة مسقط.

الفصل الثاني عشر: مبررات السعر

المقدمة

أظهر البنك منذ إنشائه، نموا ملحوظًا وشاملاً وخلق حضور قوي في السوق من حيث الحصة السوقية ونطاق المنتجات وقيمة العلامة التجارية والأخلاق القوية والأداء المالي الرائع ، مما أدى إلى عوائد مجزية للمستثمرين.

استراتيجية البنك وآفاق المستقبل

لقد حقق البنك تقدما كبيرًا في عام ٢٠٢٤م حتى الآن، وذلك من خلال مواءمة جهوده مع رؤية عمان ٢٠٤٠. ويهدف البنك إلى تحقيق النمو مع التميز في كل ما يفعله البنك، ووضع المؤسسة على مسار النمو المستدام والمساهمة في تعزيز أجندة التنويع الاقتصادي في السلطنة.

يطمح البنك لتسريع نموه محليا والتوسع دوليا بما يتماشى مع رؤيته في أن يصبح شركة خدمات عمانية رائدة على مستوى العالم تساعد العملاء والمجتمعات والأفراد على الازدهار والنمو.

على الصعيد المحلي، حقق البنك توسعا غير عضوي ملحوظا في عام ٢٠٢٣م، حيث ضمن مكانته كثاني أكبر بنك في سلطنة عمان من خلال الاندماج مع بنك إتش إس بي سي عمان ش.م.ع.ع، مما دفع البنك إلى المركز الثاني من حيث القيمة السوقية في بورصة مسقط.

على الصعيد الدولي، بعد أن دخل بنجاح في شراكة مع بنك التصدير والاستيراد السعودي لتعزيز التجارة الخارجية وفرص الاستثمار بين البلدين. أنشأ البنك أول فرع له في المملكة العربية السعودية تعمل هذه المبادرة على زيادة وتيرة التعاون الاقتصادي، وتحقيق تبادلات تجارية واستثمارية هادفة والمساهمة في تحقيق الأهداف المحددة في رؤية عمان ٢٠٤٠.

وتماشياً مع هدفه المتمثل في مساعدة الأفراد على الفوز من خلال تقديم الخدمات المصرفية لعالمهم المتغير باستمرار. يمضي البنك قدماً في تحقيق التوازن بين الاستمرارية والتغيير تتجسد ثقافة الابتكار والبراعة الرقمية للبنك في مختلف جوانب أعماله حيث يواصل توسيع نموذج أعماله محليا ودوليا. يتماشى هذا بسلاسة مع مبادئ البنك المتمثلة في توفير رؤية أكثر وقيمة أكبر وسرعة أكبر لجميع أصحاب المصلحة. وللمضي قدمًا، سيواصل البنك إطلاق عدد من المنتجات والخدمات الجديدة لعملائه من خلال منصات رقمية مطورة حديثا مصممة لتوسيع نطاق تغطية السوق وتبسيط وتسريع تقديم الخدمات، في حين أن الرقمنة ستدعم جميع مبادرات البنك وجهوده، فإن التواصل القوي مع الأشخاص سيكون بنفس الأهمية.

مع زيادة التركيز العالمي وأهمية الحوكمة البيئة والاجتماعية ، يظل البنك ملتزما بدمج هذه المبادئ في استراتيجيات أعماله. وتتماشى قيم البنك مع المبادرات المتعلقة بالاستدامة والتنوع والشمول، كما تنسجم بشكل جيد مع الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لتبني الاستدامة البيئية والمجالات الاجتماعية، من خلال هياكل حوكمة فعالة.

البنك واثق من النمو المطرد في سلطنة عمان في ظل القيادة الحكيمة لجلالة السلطان هيثم بن طارق، ستجلب الخطط المتجددة والجديدة لمدة خمس سنوات منتجات جديدة متزامنة مع احتياجات العملاء المتغيرة ومعايير الخدمة المحسنة والتبني التكنولوجي. سيضع البنك معايير جديدة ككيان فكري رائد ومؤسسة ذات ضمير اجتماعي من خلال تعزيز فرص النمو للشباب العماني والمساهمة في المجتمع ككل.

متوسط سعر السهم

كما في ١٤ يونيو ٢٠٢٦م	سعر السهم (بيسة)	خصم سعر الإصدار
سعر الإغلاق	٢.٢	٣٠,٢٪
متوسط سعر الإغلاق للشهر الواحد	٢.١	٢٩,٩٪
متوسط سعر الإغلاق لثلاثة أشهر	٢١٩	٣٥,٦٪
متوسط سعر الإغلاق لستة أشهر	٢.٢	٣٠,٢٪

المصدر: بورصة مسقط. الحسابات المذكورة أعلاه بناء على البيانات حتى ١٤ يونيو ٢٠٢٦م.

الفصل الثالث عشر: حقوق ومسؤوليات المساهمين

يلخص هذا الفصل حقوق والتزامات المساهمين في البنوك المساهمة العمانية العامة، والسارية كما بتاريخ هذه النشرة الوصف الوارد أدناه هو مجرد ملخص ولا يوحي بإعطاء نظرة شاملة حول حقوق والتزامات المساهمين أو النصوص المعنية من القانون المصرفي العماني أو تعاميم الهيئة، علاوة على مسبق، لا ينبغي اعتبار هذا الفصل كاستشارة قانونية بخصوص هذه الأمور وتوجد نسخة من النظام الأساسي للبنك في المكتب الرئيسي للبنك.

التزامات المساهمين

تقتصر التزامات المساهمين على سداد قيمة الأسهم التي اكتتب فيها ولا يتحمل مسؤولية ديون البنك إلا في حدود قيمة الأسهم المكتتب بها.

حقوق المساهمين

تتمتع كافة أسهم البنك بحقوق متساوية وملازمة لحق ملكيتها وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية وهي:

- حق قبض أنصبة الأرباح المعلن عنها في الجمعية العامة.
- حق الأفضلية في الاكتتاب في أسهم جديدة.
- حق التصرف في الأسهم.
- حق الحصول على نسخة من البيانات المالية.
- حق الاطلاع على سجل المساهمين.
- حق حضور الجمعيات العامة، والتصويت على ما يعرض فيها من موضوعات والاطلاع على محاضرها.
- حق طلب وقف أو إبطال أي قرار تصدره الجمعيات العامة أو مجلس الإدارة بالمخالفة للقانون أو النظام الأساسي للبنك أو لوائحها الداخلية.
- ومقاضاة أعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات، وذلك بالأصالة أو بالإنابة عن المساهمين أو عن الشركة.
- وحق الاشتراك في توزيع موجودات الشركة عند التصفية.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للمادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية، إذا رأى مساهم واحد أو أكثر يمتلك ٥٪ على الأقل من أسهم البنك أن إدارة شؤون البنك قد تم تنفيذها، أو أنها قيد التنفيذ، بطريقة يضر بمصالح مساهميه أو بعضهم، أو أن البنك ينوي التصرف أو الإغفال عن التصرف بطريقة تضربهم ، ويكون لهم الحق في تقديم طلب إلى هيئة الخدمات المالية المال مصحوبا بالمستندات المؤيدة لإصدار القرارات التي تراها مناسبة في هذا الشأن. إذا رفضت هيئة الخدمات المالية الطلب أو لم تصدر قرارها خلال ثلاثين (٣٠) يوما، يحق للمساهم أو المساهمين اتخاذ الإجراءات القانونية أمام المحكمة المختصة في غضون عشرة (١٠) أيام من تاريخ رفض الطلب أو انقضاء المدة المذكورة بحسب الأحوال. يحق للهيئة رفع دعوى أمام المحكمة المختصة إذا رأت أن شؤون البنك قد تمت، أو يجري تنفيذها، على نحو يضر بمصالح مساهميها أو بعضهم، أو أن البنك يعتزم التصرف أو الإغفال عن التصرف بطريقة تضر بهم. تنظر المحكمة المختصة في الدعوى المرفوعة من المساهم أو من الهيئة على وجه السرعة. يجوز للمحكمة أيضا أن تحكم بأن الفعل أو الإغفال عن التصرف غير صالح أو أن تأمر بفعل تم حذفه من قبل البنك ليتم تنفيذه على هذا النحو.

ملكية ونقل الأسهم

سيتم إدراج ملكية الأسهم في السجلات لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع، وفي حالة وفاة أحد المساهمين من ذوي المساهمة المشتركة تنتقل ملكية الأسهم لمن يأتي اسمه تاليا في السجل والذي ستعتبره الشركة ممثلا للمالكين المشاركين للأسهم. أما في حالة كون المتوفى مالكا منفردا يجب أن يكون ممثلوهم الشخصيون القانونيون هم الأشخاص الوحيدون المعترف بهم من قبل البنك على أنهم يمتلكون أي حقوق ملكية لأسهمهم، ولكن لا يوجد أي شيء وارد في هذه النشرة يعفي تركة صاحب المتوفى من أي مسؤولية فيما يتعلق بأي حصة كان في حوزته مع أشخاص آخرين.

التقارير والقوائم التي يتعين إرسالها للمساهمين

على مجلس الإدارة خلال ٦٠ يوما من انتهاء السنة المالية للشركة إعداد تقريراً عن وضع البنك المالي وأدائه وشركاته التابعة بالإضافة إلى أي أرباح صافية يقترح توزيعها على المساهمين، وأي تغيرات في نشاط البنك أو شركاته التابعة. وما يكون قد أثر على وضع البنك أو قدرته على الاستمرار في ممارسة جميع أنشطته وتحقيق أهدافه، بالإضافة إلى أي بيانات سيتم تحديدها في قانون الشركات التجارية (بما في ذلك لائحة الشركات المساهمة العامة)، ويجب أن يتضمن التقرير أيضاً مدى التزام البنك بمتطلبات الحكومة والاستدامة. ويجب أن يتم توقيع هذا التقرير من قبل رئيس مجلس الإدارة أو نائبه، وأحد أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أو المدير العام للبنك.

وعلى مراقب حسابات البنك إعداد تقرير وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يوضح من خلاله حقيقة الوضع المالي للبنك ويتضمن التقرير – فضلا عن البيانات التي تحددها لائحة الشركات المساهمة العامة – ما إذا كانت البيانات المالية تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة.

يجب أن تعرض البيانات المالية والتقارير المنصوص عليها أعلاه على الجمعية العامة العادية السنوية، وأن ترسل نسخة منها إلى الهيئة قبل اعتماد جدول أعمال الجمعية.

على مجلس الإدارة أن يرسل إلى كل من المساهمين ومن لهم حق حضور الجمعية العامة العادية السنوية، رفق دعوة الحضور موجزا عن البيانات المالية المدققة، ونسخا من تقريري المجلس، ومراقب الحسابات بشأنها، وذلك قبل اجتماع الجمعية بـ (١٥) خمسة عشر يوما على الأقل، ويجب أن تودع نسخ من البيانات والتقارير المشار إليها وقرار الجمعية بشأنها لدى المسجل خلال سبعة (٧) أيام من تاريخ انعقاد الجمعية.

إذا تبين لمجلس الإدارة وجود أخطاء في البيانات المالية قبل انعقاد الجمعية العامة السنوية وجب عليه أن يصحح الأخطاء، وأن يرسل ما يفيد ذلك إلى كل من المساهمين، ومن لهم حق حضور الجمعية قبل انعقادها، فإذا لم يتمكن من إجراء التصحيح قبل انعقاد الجمعية، وجب على الجمعية أن تؤجل النظر في التقرير إلى اجتماع آخر ما لم يكن الخطأ ماديا.

وعلى المجلس موافاة الهيئة بنسخة من التقرير بعد تصويبه، وإيداع نسخة منه لدى المسجل خلال (٧) سبعة (٧) أيام من تاريخ إرساله إلى الهيئة.

ويتعين على مجلس الإدارة كذلك إعداد قوائم مالية ربع سنوية غير مدققة للربع الأول والثاني والثالث من كل سنة مالية. ويتم كذلك الإفصاح عن هذه القوائم المالية عن طريق موقع بورصة مسقط، وعلى البنك كذلك نشر القوائم المالية ربع السنوية غير المدققة وفقا لتوجيهات الهيئة.

الفصل الرابع عشر: شروط الاكتتاب وإجراءاته

أهلية الاكتتاب في الأسهم المطروحة

الاكتتاب في الأسهم المطروحة كحق أفضلية مفتوح للمساهمين المؤهلين والمسجلين بسجلات البنك لدى مسقط للمقاصة والإيداع كما في تاريخ اكتساب الحق وكذلك الأشخاص الذين قاموا بشراء الحقوق من خلال بورصة مسقط.

يحق لمساهم البنك المؤهل الاكتتاب بمعدل حوالي ١٦ سهما لكل ١٠٠ سهم يملكه في تاريخ اكتساب الحق، أو ٤ من أسهم الطرح مقابل كل ٢٥ سهما يملكه في تاريخ اكتساب الحق مع التقريب إلى أقرب عدد صحيح.

وسيتم إدراج الحقوق لدى بورصة مسقط ويمكن بيعها أو شراءها عن طريق بورصة مسقط.

فترة الاكتتاب وسعر الإصدار

يبدأ الاكتتاب بتاريخ: ٢١ يوليو ٢٠٢٦م، وينتهي الاكتتاب بتاريخ: ٢٦ يوليو ٢٠٢٦م.

سيرفض بنك التحصيل أي استمارة طلب تصل إليه بعد ساعات العمل الرسمية في تاريخ إغلاق الاكتتاب.

سينتهي حق الأفضلية وأي حق في المشاركة في إصدار حقوق الأفضلية إذا لم يتم تقديم طلب مقبول خلال فترة الاكتتاب. وسيعتبر عدم التقديم بشكل صحيح للحصول على أسهم الطرح خلال فترة الاكتتاب – تنازلا عن حقوق المشاركة في إصدار حقوق الأفضلية.

سعر الإصدار

١٤١ بيسة للسهم (يشمل مصاريف الإصدار البالغة ٢ بيسة لكل سهم).

تداول حق الأفضلية

يتم تداول حقوق الأفضلية في بورصة مسقط وفقا للقوانين أو اللوائح المعمول بها في هيئة الخدمات المالية وبورصة مسقط. كما يمكن تداول هذه الحقوق؛ أي بيعها وشراءها خلال فترة تداول الحقوق. سيتواصل مشتري هذه الحقوق وينسق مع مدراء الإصدار للحصول على استمارة الطلب وتعبئتها وتقديمها إلى بنك التحصيل مع قيمة الطلب والوثائق الأخرى المطلوبة في أو قبل تاريخ إغلاق الاكتتاب وفقا للشروط الواردة في نشرة الإصدار هذه. يسقط حق الأفضلية التي لم يتم ممارستها في نهاية فترة الاكتتاب.

الاكتتاب في الأسهم الإضافية

- يمكن فقط للأشخاص المؤهلين تقديم طلبات للاكتتاب في الأسهم الإضافية.
- لا يحق للمساهم الذي لم يقم بالاكتتاب في كامل حقه أو قام ببيع حقوقه سواء كليا أو جزئيا) تقديم طلب الاكتتاب في أسهم إضافية.
- لا يحق لغير المساهمين في تاريخ اكتساب الحق الذين اشتروا الحقوق التقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية.
- يجوز للمساهمين المؤهلين الذين يحق لهم الاكتتاب في كامل حصتهم في أسهم الإصدار التقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية.
- يمكن التقدم بطلب الأسهم الإضافية فقط عن طريق استمارة الطلب وذلك بتحديد عدد الأسهم الإضافية. المطلوبة ودفع مبلغ الاكتتاب فوراً عن تلك الأسهم الإضافية مع مبلغ أسهم الإصدار.

- الحد الأدنى من الأسهم الإضافية التي يمكن التقدم للحصول عليها هو سهم واحد وبحد أقصى لا يتجاوز (بما في ذلك الاستحقاق الأصلي والحقوق المشتراة والأسهم الإضافية) حجم إصدار حقوق الأولوية بالكامل.
- يتم تخصيص الأسهم الإضافية بعد الحصول على موافقة الهيئة.
- في حال لم يتم الاكتتاب في أسهم الزيادة أو بعضها من قبل المساهمين خلال المدة المحددة. وجب على مجلس الإدارة أن يقوم بطرحها للاكتتاب العام أو الخاص أو تخفيض قيمة الزيادة في رأس المال بما يعادل قيمة الأسهم التي لم يتم الاكتتاب فيها وفقا لأحكام نص المادة ١٤٠ من قانون الشركات التجارية.
- سيكون قرار مدراء الإصدار بالتشاور مع الهيئة نهائيا وملزما بالنسبة لتخصيص أسهم الإصدار، ويشمل الأسهم الإضافية.

ملاحظة: يجب على مقدمي الطلبات التأكد من أن إجمالي مساهمتهم بعد إصدار حقوق الأفضلية تكون ضمن حدود المساهمة المنصوص عليها في القوانين العمانية.

الاكتتاب نيابة عن الأطفال القصر

١. سيتم اعتبار الشخص الذي يقل عمره عن ١٨ سنة في تاريخ اكتساب الحق قاصرا.

٢. لا يمكن إلا للأب الاكتتاب نيابة عن الأطفال القصر.

٣. إذا تم الاكتتاب نيابة عن قاصر من قبل أي شخص غير أب القاصر، يطلب من الشخص المتقدم بالطلب إرفاق توكيل قانوني ساري صادر من الجهات المعنية بتحويله بالتعامل بأموال القاصر من خلال البيع والشراء والاكتتاب.

الحد الأدنى والحد الأقصى للأسهم المكتتب بها

من الممكن أن يكون الحد الأدنى للاكتتاب سهم واحد ولا يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى لحجم إصدار الحقوق (بما في ذلك الاستحقاق الأصلي والحقوق المشتراة من مساهم مؤهل والأسهم الإضافية).

تفاصيل الحساب البنكي

١. يتعين على مقدم طلب الاكتتاب ذكر تفاصيل حسابه المصرفي المسجل باسم صاحب الطلب). ولا يجوز للمكتتب استخدام رقم الحساب المصرفي لأي شخص آخر إلا في حالة الأطفال القصر.

٢. في حال كان الحساب المصرفي المقدم طلب الاكتتاب مسجلاً لدى مصرف غير بنك التحصيل، فإنه يجب عليه تقديم ما يثبت صحة بيانات حسابه المصرفي الواردة في طلب الاكتتاب، ويمكن القيام بذلك عن طريق تقديم أي وثيقة من بنك المكتتب توضح رقم الحساب واسم صاحبة على النحو المبين في الجزء الأعلى من كشف الحساب الصادر عن البنك الذي يحتوي على تلك البيانات فقط أو أي خطاب أو وثيقة صادرة عن البنك المذكور التي تتضمن المعلومات المذكورة. يتعين على مقدم طلب الاكتتاب التأكد أن الإثبات المقدم مقروء بوضوح ويحتوي على رقم الحساب واسم صاحبة بالكامل، ولمزيد من التوضيح، فإن المكتتب غير ملزم بتقديم ما يثبت صحة تفاصيل حسابه المصرفي إذا قام بالاكتتاب عن طريق البنك الذي يحتفظ بحسابه لديه، وفي هذه الحالة، يتعين على البنك التحقق من صحة حساب المكتتب من خلال نظامه الخاص به أو من خلال الإثبات المقدم إليه من قبل طالب الاكتتاب.

٣. سيتم استخدام الحساب المصرفي المقدم في استمارة الطلب فقط لعمليات الاسترداد.

٤. سيتم رفض طلب الاكتتاب إذا كان رقم الحساب المصرفي الوارد في الطلب لشخص خلاف المكتتب باستثناء طلبات الاكتتاب المقدمة نيابة عن الأطفال القصر والتي يرد فيها تفاصيل الحسابات المصرفية لأولياء أمورهم.

الوثائق الثبوتية المطلوبة

١. صورة من البطاقة الشخصية المدنية لمقدم الطلب جواز السفر / شهادة السجل التجاري، على حسب الحالة.

٢. تقديم ما يثبت صحة رقم الحساب البنكي الوارد في طلب الاكتتاب إذا كان الاكتتاب عن طريق بنك آخر غير البنك المسجل لدية حساب المكتتب.

٣. نسخة من سند التوكيل ساري المفعول والمعتمد حسب الأصول من السلطات القانونية المختصة في حالة الاكتتاب نيابة عن شخص آخر.

٤. في حالة الطلبات التي يتقدم بها أشخاص اعتباريون (غير الأفراد) ويوقعها أفراد بموجب ما هو مخول لهم من صلاحيات التوقيع يجب إرفاق صورة من الوثائق المناسبة السارية.

كيفية الاكتتاب

١. تم توجيه بنك التحصيل بقبول طلبات الاكتتاب التي تستوفي الاشتراطات الموضحة في استمارة الطلب وهذه النشرة. وعليه، يتحمل المكتتب مسؤولية استيفاء جميع الشروط مع ضمان صحة وسريان البيانات والمعلومات الواردة في طلب الاكتتاب.

٢. سيتم إرسال استمارة الطلب إلى كل مساهم مؤهل عبر رسالة نصية قصيرة (SMS) إلى رقم الهاتف المسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع، كما سيكون متاحاً في جميع فروع بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع. وتقع على عاتق كل مساهم مؤهل مسؤولية التأكد من أن رقم الهاتف المسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع محدث وصحيح.

٣. يتوجب على المكتتب أن يقوم قبل تعبئة استمارة الطلب بالإطلاع على نشرة الإصدار وقراءة شروط وإجراءات الاكتتاب بكل عناية واهتمام

٤. إن من قام بالشراء بشكل صحيح لحق الاكتتاب عبر بورصة مسقط خلال فترة تداول الحقوق عليه الاتصال بمدراء الإصدار وتقديم نسخة من فاتورة الشراء الصادرة عن طريق وسيطة أو كشف حساب صادر عن شركة مسقط للمقاصة والإيداع يبين ملكيته لتلك الحقوق لبنك التحصيل، وسيقوم مدراء الإصدار بتزويده باستمارة الطلب.

٥. على مقدمي طلبات الاكتتاب تعبئة استمارة الطلب واستيفاء جميع بياناته بما فيها رقم المساهم لدى شركة مسقط للمقاصة والايداع والرقم المدني / جواز السفر، رقم السجل التجاري و أي تفاصيل أخرى (بما في ذلك تاريخ الميلاد بالنسبة للقصر).

٦. يطلب من مقدمي طلبات الاكتتاب المصادقة على التفاصيل التي شملها استمارة الطلب من خلال التوقيع عليها، في حال الاكتتاب بأسماء الأطفال القصر، يمكن للأب فقط التوقيع على استمارة الطلب، نيابة عن الابن القاصر.

٧. على المكتتب تقديم استمارة الطلب إلى بنك التحصيل عن طريق إرساله عبر البريد الإلكتروني المحدد في استمارة الطلب، أو تسليمه في أي من فروع بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع. وعلى المكتتب، بالإضافة إلى تقديم استمارة الطلب، سداد كامل قيمة الأسهم المطلوب الاكتتاب فيها (بما في ذلك أي أسهم إضافية) وفقاً لسعر الإصدار المحدد. ويجب على مقدم الطلب تقديم طلبه وفقاً لنشرة الإصدار هذه، والتأكد من إرفاق جميع المستندات الداعمة للمعلومات المقدمة (المشار إليها أعلاه).

٨. تُدفع قيمة الاكتتاب من قبل مقدم الطلب بالريال العماني فقط، والدفع بأية عملة أخرى قد يتسبب في رفض الطلب.

٩. يجوز للمكتتبين الذين لديهم حسابات مصرفية لدى بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع. اختيار سداد مبلغ الاكتتاب عن طريق الخصم المباشر من خلال تحديد الخيار المناسب في استمارة الطلب. وبمجرد اختيار هذا الخيار وتقديم استمارة الطلب، يُعتبر مقدم الطلب قد فوض بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع. تفويضاً غير قابل للإلغاء بخصم المبلغ المقابل من الحساب المصرفي الخاص بمقدم الطلب والمحدد في استمارة الطلب.

١٠. إذا كان سداد قيمة الاكتتاب عن طريق حوالة، فإن المكتتب مسؤول عن التأكد من سلامة نجاح عملية التحويل إلى بنك التحصيل خلال فترة الاكتتاب مع إرفاق نسخة من تأكيد الحوالة المصرفية مع استمارة الطلب.

١١. في حالة سداد قيمة الاكتتاب عن طريق الشيكات أو التحويل المصرفي، فيجب الدفع إلى الحساب الآتي:

SIB RIGHTS ISSUE 2026
Account number: 00010035005095
Sohar International Bank SAOG
Swift code: BSHROMRU
IBAN number: OM480300000010035005095

بنك التحصيل

يتم قبول طلبات الاكتتاب من قبل بنك التحصيل – بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع – أثناء ساعات العمل الرسمية فقط.

يطلب من بنك التحصيل قبول طلب الاكتتاب بعد التأكد من استيفائه للإجراءات والمتطلبات المنصوص عليها في نشرة الإصدار، وبالتالي، يتعين على البنك القيام بتوجيه المكتتبين إلى استيفاء جميع المتطلبات المنصوص عليها في استمارة الطلب وهذه النشرة.

ويكون المكتتب مسؤولا عن تقديم طلب الاكتتاب الخاص به مع سداد كامل المبلغ لبنك التحصيل قبل انتهاء فترة الاكتتاب. هذا، ويحق لبنك التحصيل عدم قبول أي طلب اكتتاب يصله بعد ساعات العمل الرسمية في تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب.

قبول طلبات الاكتتاب

يتعين على بنك التحصيل عدم استلام أو قبول طلبات الاكتتاب في الحالات التالية:

- إذا لم يكن طلب الاكتئاب موقعا أو مختوماً (إن وجد) من قبل المكتتب باستثناء أولياء الأمور الذين يكتتبون نيابة عن أبنائهم القصر أو
- إذا لم يتم سداد قيمة الأسهم المكتتب بها وفقا للشروط الواردة في نشرة الإصدار؛ أو
- إذا تم سداد قيمة الأسهم المكتتب فيها عن طريق شيك مصرفي وتم رفضه لأي سبب كان، أو
- إذا لم يتضمن طلب الاكتتاب رقم المساهم المتوفر لدى مسقط للمقاصة والإبداع ش.م.ع.م أو
- إذا كان رقم المساهم الوارد في استمارة طلب الاكتتاب غير صحيح، أو
- إذا قدم المكتتب أكثر من طلب واحد بالاسم نفسه، فسيتم رفض جميع تلك الطلبات، أو
- إذا لم يرفق بطلب الاكتتاب المستندات المنصوص عليها في نشرة الإصدار ؛ أو
- إذا لم يتضمن طلب الاكتتاب بيانات الحساب المصرفي للمكتتبين، أو
- إذا لم تكن جميع تفاصيل الحساب المصرفي للمكتتبين الواردة في طلب الاكتتاب صحيحة أو
- إذا لم تكن بيانات الحساب المصرفي الواردة في استمارة الطلب تخص المكتتبين باستثناء الطلبات المقدمة باسم الأولاد القصر اللذين يسمح لهم باستخدام بيانات الحساب المصرفي للاب فقط أو
- في حالة الفشل عن الحصول على سندات التوكيل المرفقة باستمارة الطلب على النحو الوارد في نشرة الإصدار فيما يتعلق بالشخص الذي يقوم بالاكتتاب ويوقع بالنيابة عن شخص آخر باستثناء أولياء الأمور الذين يكتتبون نيابة عن أطفالهم القصر)، أو
- إذا لم تستوف استمارة الطلب المتطلبات القانونية والتنظيمية على النحو المنصوص عليه في نشرة الإصدار؛ أو
- إذا لم يكن استمارة الطلب هو النموذج الأصلي المرسل من قبل البنك أو نموذج غير صادر ومختوم حسب الأصول من قبل مدراء الإصدار.

- إذا كانت استمارة الطلب غير مكتملة او اي من المعلومات المذكورة فيها غير صحيحة.

إذا تبين لبنك التحصيل بعد استلام طلب الاكتتاب وقبل انتهاء الموعد المقرر لتسليم الطلب بصيغته النهائية إلى مدراء الإصدار، عدم استيفاء الطلب للمتطلبات القانونية المنصوص عليها في نشرة الإصدار، فإنه يتعين عليه بذل العناية الواجبة للاتصال بمقدم طلب الاكتتاب من أجل أن يقوم بتصحيح الخطأ المكتشف، وفي حال تعذر تصحيح الخطأ خلال الفترة المشار إليها، فإنه يتعين على بنك التحصيل إعادة الطلب للمكتتب مع قيمة الاكتتاب.

رفض طلبات الاكتتاب

يحق لمدراء الإصدار رفض طلبات الاكتتاب في أي حالة من الحالات المشار إليها أعلاه، وذلك بعد حصوله على موافقة الهيئة وتقديمه تقريرا شاملا للهيئة يذكر فيه تفاصيل طلبات الاكتتاب المراد رفضها وأسباب ذلك الرفض، وفي حال تبين، من سجل المكتتبين النهائي المقدم من قبل بنك التحصيل أن هناك طلبات اكتتاب تحمل رقم المساهم نفسه أو الرقم المدني نفسه أو رقم الحساب المصرفي نفسه (باستثناء القصر)، فإن جميع تلك الطلبات التي تخص المكتتبين سترفض.

الاستعلام والشكاوى

على المكتتبين الذين يرغبون في الاستفسار أو تقديم شكاوى حول الأمور المتعلقة بالتخصيص أو الطلبات المرفوضة أو إعادة الأموال الفائضة، الاتصال بفرع البنك الذي تم الاكتتاب من خلاله.

وفي حالة عدم تجاوب الفرع يتعين على المكتتب الاتصال بالشخص المعني على النحو التالي:

الفاضل/ مناف بن سعيد الصباحي

بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع

ص ب ٤٤، الرمز البريدي ١١٤ حي الميناء، سلطنة عمان

هاتف: ٢٤٠٩٢٠١٣ ٩٦٨+، فاكس: ٢٤٧٦١٧٤١ ٩٦٨+

البريد الإلكتروني:manaf.alsabahi@sib.om

إذا لم يتمكن بنك التحصيل من التوصل إلى حل أو تسوية مع الشخص المكتتب، فإنه يتعين عليه إحالة الموضوع إلى مدراء الإصدار وإبقاء المكتتب على علم بآخر ما يطرأ من مستجدات وتطورات بشأن الخلاف، كما يتعين على المكتتب أيضا الاتصال ببنك التحصيل من أجل معرفة القرارات التي تم التوصل إليها.

الاتصال بمدراء الإصدار

قسم الاستشارات ببنك صحار الدولي

بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع

ص.ب ٤٤، والرمز البريدي ١١٤، حي الميناء، مسقط، سلطنة عمان

هاتف: ٢٤٧٣٠٠٢٧ ٩٦٨+

البريد الإلكتروني: advisory@sib.om

الفاضل/ أنكيت جارج

بنك الاستثمار العماني ش.م.ع.م

ص.ب ١٠، والرمز البريدي ١٣٣، شارع دوحة الأدب، الخوير، مسقط، سلطنة عمان

هاتف: ٢١١١٦١١٧ ٩٦٨+

البريد الإلكتروني: info@oib.om

القيود المفروضة على المساهمة

يتعين على المساهمين الامتثال لنسب المساهمة المحددة المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك والقوانين العمانية وأي لوائح أو تعاميم صادرة عن البنك المركزي العماني أو أية متطلبات تنظيمية معمول بها يشار إليها معا باسم نسبة المساهمة)، دون تقييد بشكل عام لما سبق يتعين على مقدمي طلبات الاكتتاب الامتثال بحدود المساهمة المنصوص عليها بالقوانين العمانية واللوائح الصادرة عن البنك المركزي العماني وتحديدا اللائحة رقم ٩٦/٤٠/BM/REG:

- يجب ألا يتجاوز إجمالي حيازة الفرد والأطراف ذات الصلة نسبة عن ٢١٠ من حصص التصويت في أي بنك محلي.
- يجب ألا تتجاوز الحيازة الإجمالية للكيان المؤسسي والأطراف ذات الصلة عن نسبة ٢٥٪ من حصص التصويت في بنك محلي.
- يجب ألا يتجاوز إجمالي حيازة شركة مساهمة أو شركة قابضة والأطراف ذات الصلة بهما عن نسبة ٣٥٪ من حصص التصويت في بنك محلي و
- لا يجوز لأي فرد أو كيان مؤسسي أو شركة مساهمة أو شركة قابضة مع أطراف ذات صلة يملكون ١٠٪ أو أكثر لهم حق التصويت في البنك المحلي الامتلاك عن طريق الاستثمار أكثر من نسبة ١٪ من أسهم التصويت القائمة لبنك آخر محلي.

إذا كان من المحتمل أن تتجاوز نسبة مساهمة مقدم الطلب للنسب المحددة، وجب على مقدم الطلب الحصول على جميع الموافقات المطلوبة لمثل هذه المساهمة المحتملة الزائدة قبل تقديم استمارة الطلب، ويجب على مقدم الطلب أن يرفق باستمارة الطلب الخاص به نسخة من الموافقة ذات الصلة على هذه المساهمة الزائدة.

سيتم تقييد تخصيص أسهم الطرح الصادرة بحقوق الأفضلية وفقا لما ذُكر أعلاه، وتُفسر حقوق المساهمين المؤهلين (وأي مشتر لحق الأفضلية) الواردة في نشرة الإصدار وفقا لذلك، وإن ورد ما يخالف هذه النشرة.

دفع قيمة الأسهم الإضافية

يتم دفع قيمة الأسهم الإضافية في وقت تقديم طلب الاكتتاب إلى بنك التحصيل وفي حالة عدم تمكن مقدم الطلب من دفع قيمة الأسهم الإضافية وفقا لطلب الاكتتاب، سيتم رفض الطلب.

إشعارات التخصيص واسترداد المبالغ الفائضة

سوف يتم تخصيص الأسهم ورد المبالغ الفائضة خلال ثلاثة (٣) أيام عمل من تاريخ انتهاء التخصيص. ويتعين على المكتتب في بورصة مسقط عند الإعلان عن التخصيص التأكد من عدد الأسهم التي خصصت له في حسابه لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع.

وسوف يتم رد الاموال الفائضة (إن وجدت)، للحساب المصرفي لمقدم الطلب كما جاء في طلب الاكتتاب، وفي حال وجود أي اختلاف، يجب عليهم الاتصال على الفور ببنك التحصيل / مدراء الإصدار.

وسيتم رد الفائض بعد سداد الرسوم البنكية، وفي حالة العملة الأجنبية – سيكون المبلغ المردود حسب سعر الصرف الأجنبي بين الريال العماني وعملة البلد الأخرى.

مسؤولية المساهمين المكتتبين بحقوق الأفضلية

سيفقد المساهم المؤهل الذي يبيع حقوقه من خلال بورصة مسقط حقه في الاشتراك في أسهم العرض إلى هذا الحد علاوة على ذلك، لا يمكن للمساهمين التقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية.

يمارس المكتتب الذي يشتري الحقوق المدرجة لدى بورصة مسقط حقه في الاكتتاب بأسهم الإصدار عن طريق تقديم طلبه والذي يجب الحصول عليه من مدراء الإصدار إلى بنك التحصيل قبل تاريخ إغلاق الاكتتاب.

حق البنك

للبنك الحق يسحب أو إلغاء إصدار الحقوق قبل تاريخ إدراج الإصدار لأي سبب من الأسباب بما في ذلك في حال وجدت. تطورات غير منظورة قد تؤثر سلبا على المناخ التنظيمي والاقتصادي أو أي ظرف تحت القوة القاهرة بما في ذلك أي تغير في القوانين أو ما شابه، وفي حال تم سحب أو إلغاء إصدار الحقوق ، سيتم رد مبالغ الاكتتاب بالكامل بدون أي فائدة أو مسؤوليات أخرى تجاه المصدر.

الجدول الزمني المقترح

الجدول التالي هو مجرد جدول زمني مقترح لإصدار الحقوق.

الإجراء	التاريخ
موافقة هيئة الخدمات المالية على نشرة الإصدار	٢ يوليو ٢٠٢٦م
تاريخ نشر الإعلان: يقوم المصدر بعد اعتماد نشرة الإصدار من قبل الهيئة وقبل خمسة (٥) أيام عمل على الأقل من تاريخ اكتساب الحق بنشر إعلان معتمد من الهيئة الكترونيا وفي صحيفة واحدة يومية على أن تكون صادرة باللغة العربية لإعلام المساهمين والمكتتبين بإصدار أسهم الزيادة، على أن يتضمن هذا الإعلان ملخصا وافيا عن نشرة الإصدار بما في ذلك مقدار ونسبة الزيادة في رأس المال وسعر الإصدار وتاريخ اكتساب حق الأفضلية وبنك التحصيل وفترة الاكتتاب، وفترة تداول الحقوق.	٥ يوليو ٢٠٢٦م
تاريخ اكتساب الحق: وهو التاريخ الذي يؤهل المساهمين المسجلين في سجل البنك لدى مسقط للمقاصة والإيداع في هذا التاريخ والمؤهلين للاكتتاب بأسهم حق الأفضلية.	١٢ يوليو ٢٠٢٦م
إرسال إشعار إلى المساهمين: يتعين على مدراء الإصدار قبل ثلاثة (٣) أيام من التاريخ المحدد الممارسة حقوق الأفضلية، وليس أكثر من ١٥ يوما من نشر الإعلان، إرسال إشعارات خطية إلى كل مساهم مؤهل وذلك عن طريق رسالة نصية قصيرة (SMS) إلى رقم الهاتف المسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع أو عبر أي وسيلة مدونة في سجل المساهمين لإخطاره بالإصدار بحقوق الأفضلية مع ملخص من النشرة هذه واستمارة الطلب، ويجب أن يحدد الإشعار عدد الأسهم التي يمكن الاكتتاب بها، وفترة الاكتتاب وفترة تداول الحقوق.	١٥ يوليو ٢٠٢٦م
تاريخ إدراج الحقوق (تاريخ افتتاح تداول الحقوق): تقوم الجهة المصدرة ومدراء الإصدار بالتنسيق مع شركة مسقط للمقاصة والإيداع وبورصة مسقط باتخاذ إجراءات إدراج حقوق الأفضلية في السوق خلال خمسة (٥) أيام عمل على الأكثر من تاريخ اكتساب الحق. ويتعين إعداد سجل لأصحاب حقوق الأفضلية يجري على أساسه تحاولها خلال المدة المحددة لذلك، ويتم فصل الحقوق عن الأسهم وتتداول كل منها بصفة مستقلة.	٢١ يوليو ٢٠٢٦م

نهاية فترة التداول بحقوق الأفضلية (تاريخ إغلاق تداول الحقوق)	٢٢ يوليو ٢٠٢٦م
تاريخ بداية الاكتتاب: سيتم إصدار استمارات الطلب مباشرة إلى المساهمين، ولكن يمكن الحصول على استمارات طبق الأصل من بنك التحصيل أو من مدراء الإصدار.	٢١ يوليو ٢٠٢٦م
نهاية فترة الاكتتاب: بعد هذا التاريخ، سيقوم مدراء الإصدار بجمع قائمة استمارات الاكتتاب من بنك التحصيل والتحقق من قائمة طلبات الاكتتاب ويقارنها مع سجل حملة الحقوق ويقوم بتخصيص الأسهم.	٢٦ يوليو ٢٠٢٦م
موافقة الهيئة على التخصيص	٢٨ يوليو ٢٠٢٦م
رد المبالغ الفائضة	٢٩ يوليو ٢٠٢٦م
إدراج أسهم الطرح في بورصة مسقط	٣٠ يوليو ٢٠٢٦م

قد تختلف التواريخ الفعلية.

المسؤوليات والالتزامات

يجب على المُصدِر، ومدير الإصدار، والمستشار القانوني، وبنك التحصيل، وشركة مسقط للمقاصة والإيداع الالتزام باللوائح الصادرة عن هيئة الخدمات المالية، وكذلك تنفيذ مهامهم كلٌّ بحسب اختصاصه وفقًا لتلك اللوائح وأي التزامات منصوص عليها في الاتفاقيات المبرمة فيما بينهم. ويكون كل طرف من هذه الأطراف مسؤولًا عن أي خسارة أو ضرر ينشأ نتيجة إهماله أو إخفاقه في أداء المهام والواجبات الموكلة إليه على الوجه الصحيح، ويلتزم باتخاذ جميع التدابير التصحيحية اللازمة في هذا الشأن. وفي مثل هذه الحالات، يتولى مدير الإصدار التنسيق مع الجهات المختصة، بما في ذلك هيئة الخدمات المالية، وبورصة مسقط، لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة تلك الخسارة أو الضرر وتصحيحهما.

ص.ب.: 44 رمز بريدي: 114،
حي الميناء، سلطنة عمان
هاتف رقم: 24730000 968+, 800-74666 Toll-Free

www.sib.om